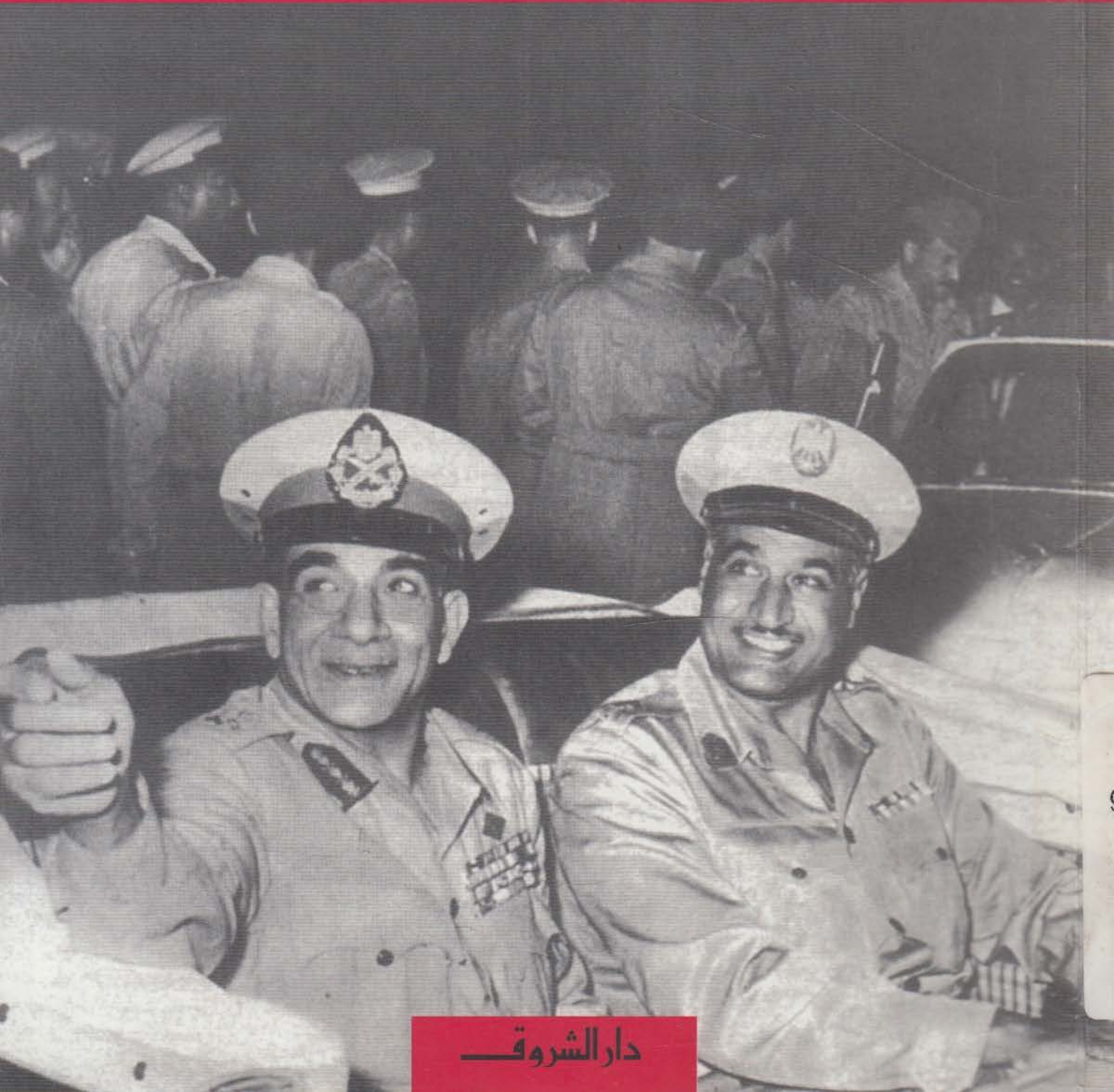
سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري 18

د. رفعت يونان

محمد نجيب

زعيم ثورة أم واجهة حركة؟



دار الشروق

مُحَمّد نجيب

صدر هذا الكتاب عن سلسلة:
التاريخ ـ الجانب الآخر ـ إعادة قراءة للتاريخ المصرى

الطبعة الأولى ٢٠٠٨م

رقم الإيداع ١٦٧١٠/٢٠٠٨
الترقيم الدولى ISBN 978 - 977 - 09 - 2502 - 7

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

د. رفعت يونان

محمد نجيب

زعيم ثورة أم واجهة حركة ؟

دار الشروق

المحتـويات

مقـــدمة

لم يحظ حدث تاريخى فى تاريخنا المعاصر بمثل ما حظيت به ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من اهتمامات الكتاب والمؤرخين والمحللين - ولكن كثيراً مما سجل عن هذه الثورة بعيد عن الموضوعية والروح الحيادية بسبب الانتماءات المذهبية والعقائدية وانعكاس الميول والأهواء الشخصية إلى ما نشر عن هذه الثورة - فبينما حرص بعض من كتبوا على نفاق الحكام من أبناء هذه الثورة إلى الحد الذى جعلهم يعتبرون أن تاريخ مصر وكفاح شعبها من أجل حريته إنما يبدأ فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ متناسين ملاحم الكفاح الرائعة لأبناء مصر عبر السنين ؛ نجد أن البعض الآخر من هؤلاء حرصوا على التركيز على سلبيات الثورة والتهجم بكل عنف وضراوة على قادتها وقراراتهم الثورية متناسين إيجابياتها وما حققته لمصر والأمة العربية من مكاسب عظيمة وإنجازات رائعة .

فى هذا البحث أتناول دراسة شخصية اللواء محمد نجيب أول رئيس مصرى من تراب هذا الوطن ، لقد تعددت الأقوال واختلفت الروايات فى حقيقة الدور الذى لعبه محمد نجيب بالنسبة لحركة الجيش إلى الحد الذى ضاعت معه الحقيقة ، فإن موقف بعض الكتاب ووسائل الإعلام من محمد نجيب فى عام ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ عند بداية الحركة ثم موقفهم منه بعد تنحيته من منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ هو مثال على مدى ما يسهم به الكثيرون بفضل الرغبة فى نفاق الحكام وتغليب الأهواء الشخصية فى تشويه التاريخ وخداع الأجيال القادمة ، وعلى ذلك فإن مسئوليتنا نحن - المعاصرين - فى كتابة التاريخ أن نروى الحقيقة دون أى تحيز أو تحريف .

وأدعو الله العلى القدير أن تسهم هذه الدراسة فى إلقاء الضوء على جوانب من تاريخنا المعاصر وتاريخ ثورة يوليو بصفة خاصة.

وأرجو من كل من وجدت منهم عونًا وأنا أجمع مادة هذا البحث (عسكريين ومؤرخين وسياسيين) أن يتفضلوا بقبول خالص شكرى وتقديرى.

كما أتمنى أن أكون قد وفقت بعض التوفيق فالكمال لله وحده، والله من وراء القصد.

المؤرخ

د / رفعت يونان

تمهيـــد

الرئيس محمد نجيب

ودوره فى ثورة يوليو ١٩٥٢

تكوين محمد نجيب

نبذة عن حياته - تعليمه - نشاطه السياسى والاجتماعى قبل الثورة

مولده: ولد محمد نجيب بمدينة الخرطوم بالسودان فى ١٩ / ٢ / ١٩٠١ (وهو التاريخ الأقرب إلى الحقيقة) - حيث كان والده ضابطًا بالجيش المصرى بالسودان - فوالده هو اليوزباشى (النقيب) يوسف نجيب المصرى الجنسية المولود بقرية النحارية مركز كفر الزيات محافظة الغربية - ووالدته هى السيدة زهرة المصرية الجنسية ابنة الأميرلاى (العميد) محمد بك عطيه. من المحلة الكبرى والذى كان أيضًا ضابطًا بالجيش المصرى العامل بالسودان فى ذلك الوقت.

ولمحمد نجيب شقيقان هما :

١ - اللواء على نجيب الضابط بالجيش المصرى؛ كان قائدًا لقسم القاهرة ليلة ٢٣ يوليو وقبض عليه ضمن من قبض عليهم من كبار ضباط الجيش ثم عين بعد نجاح الثورة سفيراً لمصر فى سوريا حتى عام ١٩٥٤ وأحيل بعد ذلك إلى المعاش.

٢ - الدكتور محمود نجيب : الأستاذ بكلية الطب البيطرى جامعة القاهرة.

وله أيضًا ست شقيقات هن :

السيدات (دولت - زكية - سنية - حميدة - نعمات - نجية) وكان بيته بالقرب من

الجامع العتيق فى الخرطوم؛ منزلا متواضعًا مكونًا من أربع حجرات؛ أصبح فيما بعد ناديًا للموظفين المصريين، ثم تم بيعه فى عام ١٩٢٥ . كما كان له أخ غير شقيق من أم سودانية يدعى (عباس) توفى فى سن مبكرة .

تعليمه: فى سن الثالثة ألحقه والده بكتّاب واد مدنى حيث كان يعمل والده بوظيفة مأمور للسجن الحربى؛ والكتاب مثل أى كتاب مصرى يقوم بتحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة ويشرف عليه فقيه يدفع له الأهالى راتبًا منتظمًا، وفى عام ١٩٠٨ انتقل والده مرة أخرى إلى وادى حلفا وعين مأمورًا بها، واستقرت الأسرة فيها حوالى خمس سنوات فبدأ دراسته النظامية فى مدرسة حلفا الابتدائية؛ وهى من أوليات المدارس التى أقامتها الحكومة المصرية لتعليم أبناء المصريين الذين يخدمون فى السودان، ولم يكن متفوقًا فى دراسته الابتدائية بسبب كثرة ترحال والده فى أنحاء السودان وغيابه عن المنزل لفترات طويلة فى الوقت الذى كان فيه الأبناء فى مسيس الحاجة إلى المساعدة فى الدراسة مساء؛ كذلك فإن ميوله العسكرية والتشبه بوالده فى حياته العسكرية جعلا هوايته وهو فى المرحلة الابتدائية هى حفر الخنادق والاستحكامات وجمع أشقائه وأقاربه ليعلمهم الضبط والربط؛ فكان جزاؤه دائمًا الضرب ثم عقاب أشد وهو الجرح بالموسى. وكان أيضًا يحب الصيد والرماية وركوب الخيل مثل والده .

وبعد الدراسة الابتدائية التحق محمد نجيب بكلية غوردون بالخرطوم فى عام ١٩١٣ (وهى عبارة عن مدرسة ثانوية) وكان كل من يشرف عليها من الإنجليز يشجعون دخول السودانيين فيها ويمنعون المصريين؛ وكان دخوله استثناء لوجود والده فى حكومة السودان .

وكانت الدراسة بهذه الكلية أربع سنوات مقسمة إلى ثلاثة أقسام مستقلة (المعلمين - المهندسين - القضاة) وكانت رغبته أن يدخل قسم المهندسين ولكنهم رفضوا وأصروا على دخوله قسم المعلمين؛ ولأن والده كان يعمل فى واد مدنى وغير مقيم بالخرطوم فقد ألحق بالقسم الداخلى بالكلية .

ولم تكن الدراسة فى كلية غوردون هادئة ولا هانئة؛ ويذكر هنا ثلاثة مواقف تعرض فيها للجلد (عشر جلدات فى كل مرة) .

المرة الأولى: عندما كان بالسنة الثانية (١٩١٤) أملى عليهم مدرس اللغة الإنجليزية قطعة إملاء جاء فيها: إن مصر يحكمها البريطانيون؛ فوقف محمد نجيب قائلاً: لا يا سيدى. مصر تحتلها بريطانيا فقط ولكنها مستقلة داخليًا وتابعة لتركيا؛ فتم جلده عشر جلدات.

المرة الثانية: كان يجهز لإلقاء محاضرة فى الكلية عن حضارة الإسلام ومعه اثنان من زملائه؛ وعرف المسئولون فى الكلية بذلك؛ فجاء إليهم المشرف الإنجليزى قائلاً: ماذا ستفعلون يا حيوانات، هل هى فوضى؟! يجب أخذ الإذن بذلك؛ فغضب محمد نجيب من كلمة حيوانات وطلب من المشرف أن يعتذر فأمر بجلده عشر جلدات أخرى.

وفى المرة الثالثة: عندما قام مدرس اللغة الإنجليزية بتوزيع كراسات الإنشاء قال: الإنشاء جيد لكن الخط ردىء جداً وألقى بكراسة محمد نجيب من النافذة ثم أمره بإحضارها، فرفض محمد نجيب فجلده مرة ثالثة.

وبعد التخرج فى كلية غوردون لم يسمحوا له بمزاولة مهنة التدريس لميوله الوطنية وكرهه للاستعمار. فالتحق بمعهد كان يسمى «معهد الأبحاث الاستوائية» للتدرب على الآلة الكاتبة والأعمال الإدارية تمهيداً للعمل كمترجم بثلاثة جنيهات فى الشهر ولكنه لم يكن مقتنعًا بذلك؛ فقرر دخول الجامعة ولكنه تراجع عن هذه الأمنية بسبب مصاريف الكلية التى لا تقدر عليها أسرته. حيث إن والده كان قد توفى فى ٩ / ٦ / ١٩١٤ فى المستشفى المجاور لكلية غوردون التى يدرس فيها وعمره لا يزيد على ١٣ سنة؛ فترك أسرة مكونة من عشرة أفراد دون أن يترك شيئا سوى ١٩٦ جنيهًا مكافأة خدمته وجنيهين و ٣٠ مليمًا كمعاش شهرى وسبعة جنيهات ونصف إيجار منزلهم المؤجر لنادى الموظفين.

وفى النهاية قرر دخول المدرسة الحربية فى مصر، وأسرّ بهذه الأمنية لصديق العائلة إبراهيم أحمد عرابى (ابن أحمد عرابى باشا) والذى كان باشكاتبًا فى مديرية الخرطوم، فأجابه مستنكرًا أن الضابط فى بلد محتل ليس إلا مقاول أنفار أو رئيس فعلة كل عمله حفر وردم، ولكنه أصر على السفر إلى القاهرة، فوصل إليها فى ١١/ ١ / ١٩١٧ بعد رحلة من العذاب استغرقت ستة أيام ولكنه يقول إنه لم يشعر

بذلك العذاب؛ فالمسافة بين الحلم والواقع، وبين المستقبل والحاضر وبين المستحيل والممكن هى مسافة من الأمل والعرق مهما كان طولها ومهما كان عذابها. وعند وصوله إلى المدرسة الحربية علم أن الدراسة قد بدأت فعلاً وأنه تأخر ١١ يومًا عن الدراسة وكانت صدمة ولكنه لم يعلن هزيمته (أحس أن قطار الصعيد قد مر عليه) وهو تعبير عن مدى حزنه وألمه لهذا الموقف ولكنه لم ييأس فجاهد حتى اتصل بالسلطان حسين كامل ثم قابل (سردار) مفتش عام الجيش الإنجليزى (سير وينجت باشا) وكان يعرف والد وخال محمد نجيب حيث كانا طالبين فى المدرسة الحربية وضابطين فى الجيش المصرى بالسودان فأعطاه توصية للمدرسة الحربية لقبوله فى الدفعة التالية، فعاد إلى السودان بعد أن سلموه تذكرة مجانية للعودة إلى الخرطوم وتذكرة أخرى من الخرطوم إلى القاهرة عند استدعائه للالتحاق بالمدرسة الحربية وقد أنقذته تذكرة العودة؛ فقد نفدت الجنيهات الثلاثة التى كانت معه بعد أن بقى بالقاهرة شهرًا تقريبًا عاش خلاله على نوع واحد من الطعام هو الفول والطعمية والسلاطة الخضراء.

ثم عاد إلى القاهرة بناء على برقية وصلته فى ٢٦ / ٣ / ١٩١٧ لإجراء الكشف الطبى والاختبارات الأولية الأخرى وهى عبارة عن بعض التمارين الرياضية ومعرفة قواعد الحساب وقطعة إملاء؛ فكان ترتيبه الأول - فقال له مدير المدرسة الحربية (هربرت باشا): مبروك نجيب - أتمنى أن تكون مثل والدك، وعاد إلى السودان مرة ثانية فى انتظار البرقية التى تحدد ميعاد كشف الهيئة. وكان طول قامته أقل من المطلوب بسنتيمتر واحد، وفى هذا الاختبار قال له هربرت باشا: أنت قصير فرد عليه محمد نجيب بأنه صغير السن وأمامه فرصة للنمو وأن أباه كان قصيراً مثله ثم «انفرد» وكان يحضر هذه المقابلة مستر براين معلم المدرسة ودكتور كارول المسئول الطبى فوافقا على صحة كلامه فتم قبوله بالمدرسة الحربية.

كانت الدراسة فى تلك الأيام مقسمة إلى خمس فرق، الفرقة الخامسة ثم الرابعة وهكذا حتى الأولى ثم التخرج ومدة الدراسة فى كل منها ستة أشهر.

دخل الفرقة الخامسة ولكنه لم يمكث فيها سوى ٢٤ ساعة حيث كانت معلوماته تؤهله للانتقال فوراً إلى الفرقة الرابعة، وبعد شهرين ونصف دخل امتحانًا فكان

ترتيبه الأول وكان الفرق بينه وبين الثانى من زملائه ١٠٧ درجات فى العلوم العسكرية والمدنية فنقلوه إلى الفرقة الثالثة، وفى العطلة الصيفية احتاج الجيش إلى ضباط فصدرت الأوامر بترقية تسعة من طلبة الفرقة الأولى فاستتبع ذلك نقله مع خمسة طلاب معه إلى الفرقة الثانية دون المرور على الفرقة الثالثة.

وفى يناير ١٩١٨ قام بتأدية امتحان الفرقة الثانية وهو نفسه امتحان الفرقة الأولى لأن مقرر الدراسة فى الفرقتين كان لا يختلف إطلاقًا فى شىء؛ سوى بعض التدريبات المخصصة لطلبة الفرقة الأولى وتشمل ممارسة الإدارة عمليًا والتدريب على ركوب الخيل وضرب النار ومشروعات التكتيك المبسطة، وحصل فى الامتحان على ٩٧٧ من ١٠٠٠ درجة وتفوق بهذه الدرجات على أول الفرقة الأولى بنحو ٦٣ درجة. فكانت النتيجة مذهلة لهربرت باشا الذى هنأه وقال له: إنها درجات قياسية فى تاريخ المدرسة الحربية؛ وبناء عليه صدر قرار باعتباره خريجا مع طلبة الفرقة الأولى بدلاً من طالب بالفرقة الأولى لم يحصل على الدرجات المطلوبة للتخرج، وكانت المدة التى قضاها بالمدرسة هى ١١ شهراً (مثل المدة التى قضاها والده بنفس المدرسة) فتخرج ضابطًا قبل الأوان.

وفى ١٩ فبراير ١٩١٨ بدأ حياته العملية كضابط فى الجيش المصرى بالكتيبة ١٧ مشاة بالخرطوم. وكان عمره بالضبط ١٧ سنة، (وهو نفس العمر الذى أصبح فيه أبوه ضابطًا).

بداية عمله بالجيش:

عند وصوله إلى الخرطوم كان كل شىء هادئًا: الحياة، البشر، الشوارع ووحدات الجيش ولكن بمجرد استلامه العمل فى الكتيبة ١٧ مشاة بالخرطوم بحرى حتى انقلب الهدوء الذى أحس به إلى غضب، فقد صدر الأمر له ولأربعة من زملائه مع ٤٥٠ جنديًا من الكتائب ٤، ١٣، ١٧ للسفر فوراً إلى منطقة وادى بناجا بالقرب من شندى للعمل فى تقوية جسور السكك الحديدية التى كانت مهددة بمياه الفيضان. وفى هذه اللحظة فقط أدرك قيمة كلام إبراهيم أحمد عرابى وتأكد أن الضابط فى بلد محتل ليس أكثر من مقاول أنفار ورئيس فعلة، ستة شهور كاملة فى

بداية خدمته وهو لا يرى سوى صورة واحدة، الجنود يحملون المعاول والمقاطف، والضباط يقفون وسطهم والأتربة تغطى الجميع - أتربة الحفر والردم وليست أتربة المعارك، نفس الصورة بالتأكيد التى كانت أيام حفر القناة.

وأحس أن مستقبله فى الجيش أصبح مهدداً، ويجب أن يعيد مسار حياته ولا مفر من العودة للحياة المدنية من جديد. ولم يكن أمامه للخروج من مطب الجيش الذى وضع نفسه فيه سوى أن يكمل دراسته فكان عليه أن يحصل على الكفاءة ثم البكالوريا وهذا ما حققه بالعزيمة والإصرار فأثناء خدمته بالجيش حصل على ليسانس الحقوق فى مايو ١٩٢٧. (فى ذلك العام تزوج لأول مرة وهو لا يزال فى رتبة: ملازم أول).

وفى عام ١٩٢٩ حصل على دبلوم الدراسات العليا فى الاقتصاد السياسى وفى عام ١٩٣١ حصل على دبلوم الدراسات العليا فى القانون الخاص وبدأ فى التحضير لرسالة الدكتوراه (عن العنصر الإنسانى فى الجيش) ولكن تنقلاته المتلاحقة حالت بينه وبين ذلك، ويذكر أنه عندما كان جالساً فى امتحان الاقتصاد السياسى عام ١٩٢٩ كان نجيب الهلالى يجلس بجواره وتعرف عليه يومها ولكنه لم يتصور أن يكون رئيساً للحكومة التى كانت يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - تحكم مصر - والتى كان عليه إسقاطها.

نشاطه السياسى والاجتماعى قبل الثورة:

فى أثناءخدمته بالخرطوم جاء إليه - زميله السابق فى المدرسة الحربية - الضابط إبراهيم عبود (الذى أصبح رئيساً لجمهورية السودان فيما بعد) - وأخبره بقيام ثورة ١٩١٩؛ فذهب محمد نجيب فوراً إلى قائده وطلب إجازة للسفر إلى مصر، فسافر إلى السويس بحراً عن طريق بور سودان ومن السويس إلى القاهرة بالقطار، وفى محطة القطار مر أمامه أميرلاى (عميد) إنجليزى يدعى بيرس سميث - قائد الكتيبة الأولى للجيش المصرى فلم يؤد له نجيب التحية العسكرية حيث إنه لم يجد مبرراً لتحيته والبلد فيها ثورة ضد الإنجليز، فسأله الضابط الإنجليزى عن سبب عدم تحيته عسكريًا؛ فرد عليه الضابط محمد نجيب: إن بين مصر وإنجلترا خصومة ومصر فى

حالة ثورة ضدهم؛ فهو سيشعر بالعار وسيتعرض لاحتقار المدنيين الذين يملأون المحطة فى حالة تأدية التحية العسكرية له، فهدده الضابط الإنجليزى بأنه سيضعه تحت الإيقاف العسكرى فوراً إذا لم يقم بتحيته. ولما كان نجيب يريد أن يرى عن قرب ما يحدث بشوارع القاهرة بعد أن انفجرت الثورة. كما أن أسرته كانت فى انتظاره. قال للضابط الإنجليزى: إنه سيؤدى له التحية بشرط أن يرد له التحية بنفس الطريقة فوافق على ذلك وتم ذلك كما اتفقا. وانصرفا ولكن بعد ستة أيام فوجئ بخطاب استدعاء من هربرت باشا قائد منطقة القاهرة والمدير السابق للمدرسة الحربية؛ بسبب تقديم الضابط سميث شكوى ضده فشرح له نجيب ما حدث فأنهى هربرت باشا الموضوع ببساطة على أن يقوم بتحيته عند رؤيته مرة أخرى.

كانت القاهرة تمتلئ بوفود البشر الذين جاءوا يعبرون عن سخطهم لنفى سعد زغلول من كل أرياف وصعيد ومدن مصر وكان الغضب يغلى فى عروق المصريين؛ الهتافات مدوية كالرعد سعد سعد. يحيا سعد، مظاهرات النساء والرجال الصغار والكبار وشيوخ الأزهر وقساوسة الكنيسة، أكوام الجثث والحجارة وعربات الترام المقلوبة فى الشوارع وهو لا ينسى صورة لا تزال شاخصة أمامه طوال حياته، صورة شاب صغير من تلاميذ المدارس كان راقداً على الأرض وهو ينزف دماءه بعد أن أصيب برصاصة من عسكرى إنجليزى ورغم ذلك كان يرفع قميصه المصبوغ بدمه ويلوح به فى الهواء على طول ذراعه وكأن القميص راية يستنفر بها باقى زملائه ليواصلوا الكفاح، إن هذا المشهد وحده يكفى لأن يحزن على تاريخ مصر الذى تصور البعض أنه لم يبدأ إلا ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فيقول هذا التصور الأبله الذى كان عاراً على ثورة يوليو؛ فمن لا أصل له لا أوراق له ومن ينكر ماضيه لا يعترف أحد بمستقبله؛ لذلك لا بد أن نعترف أن ثورة ١٩١٩ كانت أهم الثورات التى قام بها الشعب المصرى، وهو لا يدعى أنه اشترك فيها، لكن ما فعله كان مجرد تقرب منها وكان محاولة للانتماء إليها.

فقد ذهب مع مجموعة من الضباط الصغار يرتدى ملابسه العسكرية إلى بيت الأمة ليعبر عن احتجاجه ورفضه وغضبه لنفى سعد زغلول وجلس بعضهم على سلالم البيت لا يخشون القبض عليهم ولا المحاكمة ولم يخشَ آلات التصوير التى كانت لا تتوقف عن التصوير، وقد التقطت له صورة وهو جالس على سلالم بيت

الأمة رافعًا العلم، وصورة أخرى وهو يرفع صورة سعد زغلول. وكان جزاء الضابط الذى يفعل مثل هذه الأمور الفصل من الجيش، ولكنه لم يفكر فى ذلك بل كان يرى أن الجيش لا يمكن أن ينفصل عن الشعب، خاصة أيام الغضب والاحتجاج والثورة. وكان يرى أن ما فعله مع زملائه أبسط شىء يمكن أن يقدمه إلى مصر.

وبعد عودته إلى الخرطوم بعد انتهاء الأجازة. تم تكوين جمعية سرية مع زملائه من الضباط الوطنين، وكان أغلب أعضائها لا يعرفون بعضهم البعض، وفى يوم من الأيام جاءه من قيادة هذه الجمعية أمر بالوقوف أمام نادى الضباط بالخرطوم خلف منضدة صغيرة وإقناع كل ضابط يدخل من البوابة أن يوقع على البرقية التى تقرر إرسالها إلى لجنة ملنر احتجاجًا على نفى سعد زغلول ورفاقه الأحرار وعلى عدم التفاوض إلا معه. وتأييد حركة الشعب المصرى ووقع على البرقية عشرات الضباط.

وفى اليوم التالى أصدر سردار الجيش البريطانى فى السودان أمرًا بإغلاق النادى بالضبة والمفتاح، وأصدر أمرًا باعتقاله هو وزملاؤه، وفى المعتقل كانت فرصته كبيرة للتعرف على بعض زملائه فى الجمعية السرية ومنهم اليوزباشى (النقيب) أحمد الصاوى (أصبح وكيلاً لوزارة الحربية) واليوزباشى محمود هاشم (أصبح مديراً لسلاح الحدود) واليوزباشى عبد الوهاب البهنساوى (أصبح قائدًا لمنطقة القاهرة العسكرية) واليوزباشى أحمد عطية والملازم أول طبيب سليمان أباظة وغيرهم وبعد الإفراج عنهم لم يتوقف النشاط، وكان عليه كتابة المنشورات وتوزيعها على زعماء السودان ورجاله الكبار وكان أسلوب التوزيع بسيطًا من تحت الأبواب، ولكن هذا النشاط سرعان ما توقف بعد أن سرحوا الكتيبة التى خدم فيها ونقله إلى القاهرة ١٩٢١.

وفى أثناء خدمته بالحرس الملكى وقعت أحداث ثورة على عبد اللطيف فى السودان، وكان صديقًا لمحمد نجيب عندما كان بالكتيبة ١٧ مشاة وكان الضابط على عبد اللطيف من أبرز قواد الكتيبة ٩، وفى يوم فوجئ به يطالب الجيش السودانى بأن يقسم يمين الولاء لعرش مصر فزادت علاقة نجيب به. وفى مايو ١٩٢٢ أصدر على عبد اللطيف منشوراً حاميًا تحت عنوان: «مطالب الأمة السودانية» طالب فيه

باستقلال السودان عن إنجلترا وسرعة اتحاده مع مصر؛ فقبض عليه وقدم لمحاكمة عسكرية بريطانية بتهمة التحريض على التمرد وإثارة الشغب والقلاقل وخرج من السجن وفصل من الجيش وكون جميعة اللواء الأبيض. أعلن على عبد اللطيف هذه الجمعية فى اجتماع عام بالخرطوم رفع فيه علمًا رسم عليه خريطة وادى النيل، وفى ركنها رسم علم مصر الأخضر وكتب إلى الأمام، كان يقصد «إلى الأمام إلى مصر»، وفى ٩ أغسطس ١٩٢٤ خرج بعض الضباط فى السودان يقودون طلبة المدرسة الحربية وهم يحملون السلاح إلى بيت عبد اللطيف ويهتفون بسقوط الإنجليز ووقعت الاشتباكات بين الطرفين، وانتهى الأمر بسجن عبد اللطيف ثلاث سنوات، ولم يهدأ السودان بسجن على عبد اللطيف؛ فقد غضب سعد زغلول لسجنه، وأرسل للحكومة البريطانية برقية احتجاج على ذلك، وأعلن فيها أسفه وحزنه على الأحداث التى وقعت فى السودان. وكانت برقية سعد زغلول بمثابة البنزين الذى يسكب على النيران فاشتعلت الأحداث الدامية مرة أخرى فى الخرطوم.

وردت الحكومة البريطانية على البرقية بزيادة قواتها فى السودان، وفوضت حكومته بإبعاد أى وحدة من وحدات الجيش المصرى على أرضها إذا ظهر منها عدم الولاء لها. وفى ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ تم اغتيال السردار «سيرلى ستاك» وأصدر «اللنبى» بيانا طالب فيه بالاعتذار الرسمى عن مصرع السردار، وقام الإنجليز بإعدام ثلاثة ضباط فى السودان، وفصلوا ١٧ آخرين؛ لأنهم رفضوا أن يقسموا يمين الولاء للحاكم العام، ففروا إلى مصر وفر معهم عدد كبير من طلبة المدرسة الحربية الذين سجنوا بعد الأحداث فى سجن كوبر بالخرطوم بحرى، وفر أيضًا إلى مصر: عرفات محمد عبد الله وكيل جمعية اللواء الأبيض الذى كان زميلا لمحمد نجيب فى كلية غوردون. ومن أعضاء جمعية اللواء الأبيض محمود فرغلى، الشيخ محمد زكى عبد السيد القاضى الشرعى. المهندس محمد سر الختم، الرحالة أحمد حسن مطر، ولما عرف محمد نجيب بأمر اعتقالهم فى سجن الاستئناف بباب الخلق قرر زيارتهم وقابل مدير السجن (لطلب الإذن بالزيارة) الذى أخبره بأنه من الخطورة حضوره إليه وهو ضابط بالحرس الملكى لمقابلة المعتقلين، ولكن نجيب لم يقتنع بذلك، ولما علم بخروجهم دعاهم لتناول الطعام فى مقر الحرس الملكى داخل قصر

عابدين، وكان هذا الطعام هو الطعام الأخير له في الحرس الملكي، حيث تم طرده من القصر ونقله للعمل بالكتيبة الثامنة في ناحية المعادي، فأصبح لديه الحرية لزيارة أصدقائه السودانيين الذين هربوا إلى مصر كذلك وجد الوقت الكافي لاستكمال دراسته الجامعية.

مقابلة النحاس باشا:

في عام ١٩٢٩ حل الملك فؤاد البرلمان ومنع مجلس النواب من الانعقاد؛ لأن الأغلبية فيه كانت للوفد، فقرر الذهاب لمقابلة النحاس، فأخذ إذنا من قائده البكباشي (مقدم) عبد الله رشدي بحجة زيارة والدته وذهب إلى المنزل فأخذ جلبابًا سودانيًا لبسه فوق البدلة العسكرية كما لو كان من أبناء النوبة أو شمال السودان وذهب إلى بيت النحاس، وكان البيت محاصراً بالبوليس والمخبرين ورفض البواب إدخاله فقفز إلى المنزل عن طريق منزل حمد الباسل المجاور لمنزل النحاس فأوصلوه إلى النحاس باشا وكان معه مكرم عبيد ومحمود فهمي النقراشي فأخبرهم محمد نجيب أنه يحمل إليهم رسالة من الجيش المستعد فوراً لأي أمر يوجهونه له فقال له النحاس: إنه يفضل أن يكون الجيش بعيداً عن السياسة وأن تكون الأمة هي المصدر الوحيد للسلطات، وإن كان في نفس الوقت يتمنى أن يكون انتماء الضباط للوطن وللشعب أكثر من انتمائهم للملك، وكانت المقابلة مثيرة وحارة، ومنذ ذلك التاريخ توطدت علاقته بالوفد وبرجاله وبزعمائه، فكثيراً ما كان النقراشي يأخذ آراءه في الأمور التي تتعلق بالسودان وكذلك رأي أخيه علي نجيب الذي كان سكرتيراً للحاكم العسكري السوداني لمدة ١٠ سنوات وعندما ذهب النقراشي لعرض قضية مصر على مجلس الأمن عام ١٩٤٧ حمل معه كتاب: «رسالة عن السودان» الذي ألفه محمد نجيب عام ١٩٤٣.

الفصـــل الأول

محمد نجيب وتنظيم الضباط الأحرار

أ- تكوين الضباط الأحرار

لماذا تكونت الجماعات السرية؟

كان أول عهد الشرق الأوسط بالانقلابات العسكرية فى أكتوبر ١٩٣٦ حينما قام اللواء بكر صدقى رئيس أركان الجيش العراقى بانقلابه الذى كان فاتحة للحركات العسكرية التى انتشرت فى هذه المنطقة والتى كانت تستهدف تغيير الأوضاع السياسية بالقوة.

وقبل قيام حركة الجيش فى مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقعت فى سوريا ثلاثة انقلابات عسكرية متعاقبة قادها حسنى الزعيم ثم سامى الحناوى ثم أديب الشيشكلى؛ هذا وقد تعرض الجيش المصرى بعد نشوب الحرب العالمية الثانية لعدد من المؤثرات السياسية جعلت ضباطه الشبان يتجهون إلى العمل السياسى الذى تركزت عليه أفكار الضباط الوطنين بعد أن أثبت لهم الواقع أن معاهدة ١٩٣٦ لن تؤدى إلى الاستقلال الحقيقى، ورغم أن قيادة الجيش قد تمصرت عقب المعاهدة واستبعد (السردار) المفتش العام الإنجليزى الفريق «سفنكس» وضباطه ولكن السياسة البريطانية لم تتخل عن قبضتها الحديدية على الجيش فأرسلت بعثتها العسكرية لتعمل ظاهريا فى تطوير الجيش وتحديثه بينما كان واجبها الحقيقى هو العمل على إضعاف هذا الجيش والحيلولة دون تقدمه؛ فإن بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر كان رهنًا بعدم مقدرة هذا الجيش على حماية قناة السويس وفقًا لنصوص

المعاهدة بين مصر وبريطانيا؛ فكيف يتخيل أحد أن يعمل ضباط البعثة الإنجليز على زوال الاحتلال البريطانى؟! هذه الحقيقة لم تغب عن فطنة الضباط الشبان الذين أدركوا ما يهدف إليه الضباط الإنجليز من حرمان الجيش المصرى من كل ما تتطلبه الجيوش الحديثة من أسلحة ومعدات علاوة على ما يبدون من عجرفة وسوء معاملة. فكان أن وقع الصدام بين الطرفين.

وعندما تولى على ماهر الوزارة ١٩٣٩ قبيل إعلان الحرب مباشرة عين الفريق عزيز المصرى رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش وكان معروفًا بعدائه الشديد للإنجليز كما كان معجبًا بالعسكرية الألمانية ونظرياتها الحربية المتطورة، فبدأ ينتهج سياسة إصلاحية للنهوض الحقيقى بالجيش وأخذ ينتقد علانية البعثة العسكرية البريطانية وسياستها فى بيع السلاح القديم لمصر بأثمان باهظة فهى بذلك بعثة تجارية وليست عسكرية.

ووجد الضباط الوطنيون فى قائدهم الجديد الأمل الذى توقعوا على يديه الخلاص مما يعانونه من متاعب وآلام (ولد عزيز المصرى عام ١٨٧٩ لأبوين شركسيين بالقاهرة. وكان اسمه الحقيقى عبد العزيز زكى وبعد حصوله على البكالوريا من مدرسة التوفيقية عام ١٨٩٦ التحق بمدرسة الحقوق على غير رغبته ونزعته العسكرية فاستغل العطلة الصيفية لتعلم اللغة التركية وسافر إلى الآستانة حيث التحق بالمدرسة العسكرية وهناك اشتهر باسم عزيز المصرى وكان زميلا لمصطفى كمال أتاتورك، وكان عزيز المصرى معروفا بأنه حامل لواء الوحدة العربية وأول الداعين إلى إنشاء قومية عربية والاستقلال عن الدولة العثمانية وتوفى فى ١٥/ ٦/ ١٩٦٥.

ولكن الإنجليز وجدوا فى عزيز المصرى خطرًا يهدد تبعية الجيش المصرى لهم ويؤثر على سيطرتهم على مقاديره، فاستخدموا وسائل ضغطهم على رئيس الوزراء على ماهر حتى أرغموه على تنحيته عن منصبه. .. وكما تعلق الضباط الشبان بعزيز المصرى وهو على رأس الجيش بحماسته ووطنيته، فقدكان إبعاده عن الجيش عام ١٩٤٠ عن طريق الإنجليز سببًا فى ازدياد ارتباط الضباط بشخصه وتعلقهم بأفكاره، وكان الرجل بشخصيته الأسطورية وجاذبيته الفذة هو المرشح

الطبيعى الذى هيأه القدر ليقود الضباط المصريين الشبان إلى العمل السياسى حتى اعتبروه الأب الروحى لهم. وكان من الطبيعى إزاء مشاعر الغضب الممزوج بالغيظ التى كانت تكاد تشتعل فى نفوس الضباط الوطنيين بالجيش لفرط ما كانوا يعانونه من سيطرة الاستعمار أن يبدأ بعض الضباط الشبان العمل السياسى فى الجيش بإنشاء جماعات سرية تضم زملاءهم من رفاق الدفعة والسلاح للإسهام فى العمل الوطنى.

وكانت هذه الجماعات رغم تفرقها وعدم ارتباطها ببعضها يجمعها هدف واحد مشترك هو العمل على مقاومة الإنجليز ومحاولة القضاء على الاحتلال البريطانى غير أن أسلوب عمل هذه الجماعات كان يختلف حسب طبيعة ظروفهم وطريقة تفكيرهم.

من كون الضباط الأحرار.. السادات أم عبد الناصر؟

لم يسبق لتنظيم سرى داخل أى جيش أن ذاع صيته ودانت له الشهرة فى الداخل والخارج مثلما جرى لتنظيم الضباط الأحرار الذى أنشأه جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٤٩ عقب عودة الجيش المصرى من حرب فلسطين، ولا شك أن السبب فى هذه الشهرة يرجع إلى أنه التنظيم الوحيد الذى تمكن من تحقيق الهدف الكبير الذى شكل من أجله؛ وهو تغيير الأوضاع البالية التى كان ينوء منها الشعب المصرى مستخدمًا فى ذلك القوة المسلحة بعد أن عجزت القوى الشعبية عن إحداث هذا التغيير بوسائلها فلم يصبح هناك مفر من استخدام قوة الجيش لفرض إرادة التغيير ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ولم يكن أمر تكوين عبد الناصر لهذا التنظيم عام ١٩٤٩ مثار خلاف أو جدل فقد ظل حقيقة مؤكدة منذ ٢٣ يوليو لا يختلف عليها اثنان؛ إلا أن الأمر قد اختلف منذ عام ١٩٧٨ (أى بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر) فقد أصدر الرئيس أنور السادات كتابه «البحث عن الذات» الذى تضمن معلومات جديدة تمامًا جعلت الحقيقة التى آمن بها الناس طوال ربع قرن كقضية مسلمة موضع شك، ومجالاً للبحث والنقاش.

ذكر الرئيس السادات فى كتابه (البحث عن الذات) أنه أنشأ فى عام ١٩٣٩ أول

تنظيم سرى من الضباط . كان من ضمن أعضائه عبد المنعم عبد الرؤوف وكان يعتبر الرجل الثانى بعده. وعبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين وأحمد سعودى وحسن عزت والمشير أحمد إسماعيل الذى كان يحضر الاجتماعات دون مشاركة سياسية؛ فقد كان عسكريًا كرس حياته لعمله وتخصصه، ونظراً لاعتقال السادات فى صيف ١٩٤٢ فقد تسلم جمال عبد الناصر هذا التنظيم فى أوائل عام ١٩٤٣ عقب عودته من السودان . . وكما ذكر السادات أن عبد الناصر لم يكن عضوا بهذا التنظيم من قبل وأنه عقب نزوله بكتيبته من السودان ووصوله إلى مصر فى أواخر ١٩٤٢ اتصل به عبد الرؤوف (الذى تولى القيادة بعد دخول السادات المعتقل) لضمه إلى التنظيم واستجاب عبد الناصر على الفور ولم يكن من الصعب عليه بعد ذلك أن يزيح عبد المنعم عبد الرؤوف عن طريقه وأن يتولى قيادة التنظيم بدلاً منه. ولقد حرص السادات فى أكثر من موضع فى كتابه (البحث عن الذات) على أن يسجل بدقة ملحوظة أن عودة عبد الناصر من السودان كانت فى ديسمبر عام ١٩٤٢ ولا يمكن احتمال الخطأ فى ذكر ذلك التاريخ فقد أورده ثلاث مرات فى الصفحات ٣٠، ٤٠، ١١٣ ـ ولكن واقع الأمر يخالف ذلك فقد عاد عبد الناصر من السودان قبل التاريخ الذى ذكره السادات بأكثر من عام (ديسمبر ١٩٤١)، فقد سبق وأن أورد السادات نفسه فى كتابه (أسرار الثورة المصرية) بالحرف الواحد: «وقد تختفى من بيننا أسماء فى كثير من الأوقات كما اختفى اسم جمال عبد الناصر عامين كاملين حتى ديسمبر عام ١٩٤١؛ إذ كان فى هذه الفترة قد نقل إلى السودان» وهكذا يقرر السادات فى وضوح أن عودة عبد الناصر من السودان إلى مصر كانت فى ديسمبر عام ١٩٤١ .

ولكن بعد هذا السرد وصل بنا السادات إلى خاتمة المطاف وإلى المرحلة الحقيقية لتكوين الضباط الأحرار (وقد ضرب صفحًا عن كل ما ذكره من قبل من معلومات وتواريخ متناقضة). فيقول:

أ ـ بعد عودة القوات المصرية من فلسطين دعى عبد الناصر لمقابلة إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء برفقة الفريق عثمان المهدى رئيس هيئة أركان حرب الجيش لتحذيره من نشاطه مع الإخوان المسلمين (هذه المقابلة تمت فى ٢٥ مايو ١٩٤٩).

ب ـ بدأنا فى تكوين القاعدة للتنظيم وفى الأيام التى تلت فرغ جمال من وضع أساس التنظيم كله.

جـ ـ اختار جمال للتشكيل اسم «الضباط الأحرار» وظهر الاسم لأول مرة.

د ـ وضعت أهداف التشكيل وطبعت وتم توزيعها فعلا على الضباط الأساسين فيه.

مما سبق يتضح أنه لم يتم تكوين تنظيم سرى يستحق أن يطلق عليه هذا الاسم داخل الجيش المصرى إلا تنظيم الضباط الأحرار الذى أنشأه عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٤٩ عقب عودة الجيش من حرب فلسطين وهى حقيقة اعترف بها السادات فى نهاية كتاب (أسرار الثورة المصرية) كما اعترف بها جميع الضباط الأحرار دون استثناء سواء فى كتبهم أو مذكراتهم التى نشرت أو فى أقوالهم التى أدلوا بها أمام لجنة تسجيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأن ما ذكره السادات عن إنشائه أول تنظيم سرى للضباط ١٩٣٩ وكان يقصد به تنظيم الضباط الأحرار لم نستطع إثباته؛ فعلاوة على عدم إمكان الاهتداء إلى أسماء ضباط اعترفوا بانضمامهم لهذا التنظيم فإن السادات نفسه قد اعترف فى أكثر من موضع فى كتابه (أسرار الثورة المصرية) أن عبد الناصر هو الذى شكل أول تنظيم سرى داخل الجيش وأن اسم الضباط الأحرار قد ظهر لأول مرة فى عام ١٩٤٩ .

وهذا القول ينطبق أيضًا على ما أطلق عليه اسم تنظيم الطيران بينما هو لا يزيد على كونه مجموعة ضمن مجموعات الضباط التى تكونت فى أوائل الأربعينيات لمقاومة الإنجليز؛ وكان الجيش يزخر بعشرات منها كما سبق وأن ذكرنا.

ب ـ علاقة محمد نجيب بالتنظيم

كان محمد نجيب قد عرف للرأى العام أثناء المعركة الانتخابية لمجلس إدارة نادى الضباط، وكان معروفًا أيضًا لدى ضباط الجيش من أنه قد قاتل بشجاعة فى حرب فلسطين وجرح مرتين. وعلاوة على هذه الميزات المرموقة فى محمد نجيب؛ فقد كانت له صفات شخصية أخرى هى التى رجحت كفته على كفة اللواء فؤاد صادق

عند الموازنة بينهما لاختيار قائد الحركة، وهى نفسها الصفات التى صادفت هوى فى نفس عبد الناصر وشجعته على اختياره دون سواه، وكانت هذه الصفات هى مفتاح شخصية محمد نجيب وأبرزها: طيبة القلب، وسلامة النية، وصفاء الطوية، وسرعة الثقة بالغير وتصديقه، مع إمعان فى التواضع بلا تكلف، وعزوف طبيعى عن استخدام أساليب المكر والدهاء؛ وهذه الصفات التى أكسبت شخصية محمد نجيب بساطة طبيعية وجاذبية لا تقاوم كانت هى سر قوة ذلك الرجل؛ وفى نفس الوقت كانت هى سر ضعفه.

وكان عبد الناصر يتوق إلى قائد من هذا الطراز المرن فى معاملاته والناجح فى اجتذاب الناس؛ ليضمن سرعة استجابة الشعب والجيش للحركة مع التأكد فى الوقت نفسه أنه سوف يسهل عليه توجيهه والسيطرة عليه فى المستقبل، وكان أخوف ما يخافه أن ترغمه الظروف على قبول قائد من طراز فؤاد صادق، إذ كان يخشى أن يستأثر وحده بالقوة والسلطان بعد نجاح الحركة ولا يستبعد أن يطيح فى غمرة فوزه ونشوة انتصاره بضباط لجنة القيادة الذين اختاروه وآزروه فتطحنهم الثورة فيمن تطحنه كما هى عادة الثورات فى أكل أبنائها وليست عِبَر التاريخ عنا ببعيدة.

وقد عبّر عن ذلك خالد محيى الدين فى مذكراته فقال: «عندما بدأنا الإعداد للتحرك ضد النظام كان أول ما يشغلنا نحن - الضباط الشباب - ضرورة اختيار شخصية كبيرة السن ذات احترام نقدمها للأمة وبشكل طبيعى، واتجهت أفكارنا نحو محمد نجيب؛ فإن شجاعته أكسبته احترامنا وثقتنا».

وتكلم البغدادى عن ذلك أيضًا فى مذكراته فقال: «كان الرأى بيننا قد اتفق على ضرورة اختيارنا لأحد من ذوى الرتب العالية ومن ذوى السمعة الحسنة فى الجيش ومن المعروفين لدى المدنيين من الشعب للاشتراك معنا فى القيام بالانقلاب وتولى قيادته؛ لأننا جميعًا أعضاء اللجنة التأسيسية من ذوى الرتب العسكرية الصغيرة، والرأى العام ربما لا يقتنع بنا عندما يُعْلَن عن الانقلاب وأسماء قادته. ونحن سنكون فى أشد الحاجة إلى ثقة واطمئنان الشعب خاصة فى المراحل الأولى من الانقلاب. ومحمد نجيب كان قد عرف للرأى العام أثناء المعركة الانتخابية لمجلس

إدارة نادى الضباط. وكان معروفًا أيضًا لدى ضباط الجيش من أنه قاتل بشجاعة فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وجرح مرتين».

هذا وقد تعددت الأقوال واختلفت الروايات فى حقيقة الدور الذى لعبه محمد نجيب بالنسبة لحركة الجيش إلى الحد الذى ضاعت معه الحقيقة. وعلى ذلك فإن مسئوليتنا - نحن المعاصرين - فى كتابة التاريخ تفرض علينا أن نروى الحقيقة دون أى تحيز أو تحريف.

وقد حظى محمد نجيب فى بداية الحركة بما لم يحظ به أحد من قبله من تركيز واهتمام وسائل الإعلام فى مصر وخارجها من المناقب الجليلة وهالات البطولة وصفات العظمة ما لم تشهده مصر من قبل إلى الحد الذى جعله يتحول فى نظر الشعب المصرى إلى شخصية أسطورية، وجعل الجماهير لا تتمالك نفسها كلما رأته من التصفيق الشديد والهتاف المدوى والتكالب فى شبه جنون على سيارته - وافتتن رجال الثورة أنفسهم بالزعيم القائد الذى صنعوه فسايروا الشعب فى حبه والإعجاب ببطولته إلى الحد الذى جعلهم يخاطرون بحياتهم ويحيطونه بأجسادهم فوق رفارف سيارته ليصدوا عنه طوفان الشعب الجارف.

وكانت خطبهم وأحاديثهم كلها تمجيدًا لعظمته والإشادة بروعة قيادته إلى الحد الذى جعل أحدهم وهو أنور السادات يضع اسم محمد نجيب على رأس أعظم عشرة رجال فى العالم فى استفتاء أجرته مجلة المصور؛ أى أن محمد نجيب كان فى نظر السادات وقتئذ أعظم رجل فى العالم (مجلة المصور العدد ٤٩١ فى ١٩٥٣/٥/٨).

ولم يتخلف عبد الناصر نفسه عن إعلان تأييده وإظهار إعجابه ففى أثناء زيارة لمحمد نجيب لقرية «بنى مر» (مسقط رأس جمال عبد الناصر) وقف وسط أبناء قريته وبين مئات من أهله وعشيرته يعلن إيمانه بمحمد نجيب قائلاً:

«باسم أبناء هذا الإقليم أرحب بك من كل قلبى، وأعلن باسم الفلاحين أننا آمنا بك فقد حررتنا من الفزع والخوف، وآمنا بك مصلحًا لمصر ونذيرًا لأعدائها. سيدى القائد.. باسم الفلاحين أقول: سر ونحن معك فقد حفظنا أول درس لقنتنا إياه وهو أن تحرير مصر وخروج قوات الاحتلال من بلادنا واجب حيوى، وأصبحت

أملاً فى أن تحقق مصر حريتها على يديك، إن مصر كلها تناصرك للقضاء على قوات الاحتلال».

ولكن مطلع عام ١٩٥٤ شهد حالاً غير الحال ورأى صوراً غير تلك الصور فقد اشتعل الصراع بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة وعلى رأسه عبد الناصر؛ ذلك الصراع الذى بلغ ذروته فى مارس ١٩٥٤، واختتمت الرواية فصولها فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ بتنحية محمد نجيب عن منصب رئيس الجمهورية، ووضعه رهن الاعتقال فى استراحة ريفية نائية بضاحية المرج شمال القاهرة (كانت تخص السيدة زينب الوكيل زوجة رئيس الوزراء الأسبق النحاس باشا).

وعقب ١٤ نوفمبر تنافس الكتاب وأجهزة الإعلام لا فى تمجيد نجيب كما كانت عليه الحال من قبل، ولكن فى سلبه كل ما أضفى عليه فى الماضى من صفات العظمة وآيات البطولة، وفى طمس معالم كل ما قام به من أعمال جليلة سواء فى خدمة جيشه أو وطنه، ووصل الأمر فى الاستخفاف بشأنه إلى حد تصوير دوره فى قيادة الحركة بأنه أشبه بخيال المآتة وأنه كان فى منزله لا يعلم شيئًا عما يدور حوله من أحداث طوال شهر يوليو ١٩٥٢، وقد صور السادات هذه الصورة بقلمه قائلاً: كان (نجيب) مثل أى رجل فى مصر وفى مثل سنه مثل أبى وأبيك.. كان موظفًا يجلس إلى مكتبه فى الصباح حتى الظهر وليس فى ذهنه أى شىء عن العدالة الاجتماعية أو عن الاستغلال والاستبداد ومحنة الاستعمار، كل الذى كان يشغل باله فى عام الثورة عام ١٩٥٢ هو نفس الشىء الذى كان يشغل بال أى موظف كبير فى مثل سنه ربما علاوة أو ترقية.

لقد شكك الكثيرون فى حقيقة دور محمد نجيب حتى خيل للبعض أن الرجل الطيب المسن كان راقداً فى فراشه ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ينعم بالنوم الهنىء، وتداعب خياله أحلام العلاوات والترقيات عندما أيقظوه من رقاده قبيل الفجر ليزفوا إليه النبأ العظيم وهو أنه قد أصبح فجأة وبقدرة قادر بطلاً لحركة وقائداً لثورة. هل يصدق هذا مع رجل أمعن فى تحدى الملك. دون أى خوف أو وجل؛ حتى اضطره إلى التدخل شخصيًا لحل مجلس إدارة النادى الذى كان يرأسه؟! هل يصدق هذا مع رجل بلغ علو مركزه وقوة شعبيته بين الضباط إلى الحد الذى

جعل كلاً من نجيب الهلالى وحسين سرى يرشحانه وزيراً للحربية فى وزارتيهما كوسيلة لتهدئة الجيش لولا رفض الملك خشية من أحمد عرابى رقم ٢ على حد قوله؟!

هل يصدق ذلك مع رجل استدعاه سراً وزير الداخلية وهو أقوى رجل فى وزارة حسين سرى (وهو الدكتور محمد هاشم) لمقابلته فى منزله يوم ١٨ يوليو ودامت المقابلة حتى ساعة متأخرة من الليل ليعرف منه أسباب تذمر الجيش ومطالبه؟!

وهل يصدق هذا مع رجل توجه إليه عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بنفسيهما صباح ١٩ يوليو لإبلاغه بموعد قيام الحركة؟!

وقد حاول السادات تكريس ذلك الاعتقاد فى عباراته التى أوردها بعد ذلك قائلاً: «والذى لم ينشره اللواء نجيب فى الأهرام هو حقيقة ما فعله بعد اتصال المراغى والهلالى به ليلة ٢٣ يوليو . . أنه كان فى منزله . . لا يرى شيئًا ولا يعلم شيئًا ثم فى الساعة الثالثة صباحًا اتصل بجمال عبد الناصر فى مبنى القيادة وبعد أن كان كل شىء قد تم وأصبح الجيش تحت سيطرة الضباط الأحرار . . وقد رد جمال على سؤال نجيب بأن وضّح له الموقف كله وبلغه ـ لأول مرة ـ أن فى الجيش تنظيمًا اسمه الضباط الأحرار وأن قيادة ذلك التنظيم قد سيطرت ـ الآن ـ على جميع القوات المسلحة فى جميع أنحاء البلاد، قال جمال لنجيب بالحرف الواحد فى تلك الساعة من صباح ٢٣ يوليو شارحًا له الحكاية: الضباط الأحرار قاموا بالثورة الليلة والثورة نجحت والمنطقة العسكرية محاصرة وإحنا عايزينك تيجى. حنبعت لك عربية تجيبك وهكذا عرف نجيب ـ لأول مرة ـ حكاية الضباط الأحرار».

«ويقول المؤرخ العسكرى اللواء جمال حماد (الصاغ جمال حماد ليلة ٢٣ يوليو ومن الضباط الأحرار): لكى يمكن الحكم على هذا الأمر حكمًا سليمًا ـ بعيداً عن الأهواء والتحيز ـ ينبغى علينا ألا نخلط بين موضوعين رئيسين وقع الكثيرون نتيجة للخلط بينهما فريسة للبلبلة والاضطراب وهذان الموضوعان هما:

أولاً: متى عرض على محمد نجيب قيادة الحركة؟

ثانيًا: متى أخطِر محمد نجيب بموعد الحركة النهائى؟»

متى عرض على محمد نجيب تولى قيادة الحركة؟

لا يمكن من الوجهة المنطقية أن نصدق أن حركة عسكرية تدبر ويخطط لها فى الخفاء تخطيطًا سليمًا قبل قيامها بفترة طويلة ثم لا يتم الحصول على موافقة القائد الذى اختير لقيادتها قبل وقت كاف من قيامها، أو يؤجل ذلك الأمر الخطير ليتم فى اللحظة الأخيرة بطريقة عفوية وقبيل ساعات فقط من إذاعة بيان باسم هذا القائد موجهًا إلى الشعب المصرى عن طريق الإذاعة.

هل يعقل أن يقبل إنسان تحمل هذه المسئولية الخطيرة التى قد تطيح بعنقه بمجرد حديث تليفونى دون أى اتصال أو تمهيد سابقين؟!

وماذا كان سيغدو عليه الموقف يا ترى لو كان محمد نجيب قد رفض هذه الدعوة الخطرة لتولى قيادة حركة عسكرية لا يعرف أهدافها وحقيقة نواياها بل يجهل كذلك الأشخاص القائمين بأمرها؟! ترى ما هو الداعى الذى استوجب تأخير الاتصال بمحمد نجيب لعرض قيادة الحركة عليه قبل قيامها بوقت كاف بينما كانت جميع الظروف مهيأة لهذا الاتصال؟

وإذا كانت قيادة التنظيم قد أرسلت فى أواخر عام ١٩٥٠ الرائد صلاح سالم إلى اللواء فؤاد صادق - كما ذكر السادات - لاكتشاف نواياه بعد التفكير فى اختياره قائداً للحركة وكان محدداً لها وقتئذ عام ١٩٥٥ أى أن الاتصال قد جرى باللواء فؤاد صادق قبل خمس سنوات من قيامها فلماذا يؤجل الاتصال فى هذا الشأن بمحمد نجيب ويتركه للحظة الأخيرة علمًا بأنه لا وجه للمقارنة بين العلاقة السطحية لعبد الناصر والضباط بفؤاد صادق وبين علاقتهم الوثيقة القوية بمحمد نجيب مثال ذلك :

١ - لقد كان الصاغ (الرائد) عبد الحكيم عامر أركان حرب محمد نجيب عندما كان يتولى قيادة اللواء العاشر الضارب بفلسطين وقد توطدت العلاقة بينهما مدة الحرب إلى الدرجة التى جعلت عامر يقول لصديقه عبد الناصر : «لقد عثرت فى محمد نجيب على كنز عظيم». وعندما ترك محمد نجيب سلاح الحدود ليكون مديراً للمشاة وجد عبد الحكيم عامر إلى جانبه فى رئاسة المشاة وعمل فترة تحت قيادته قبل نقله إلى رئاسة الفرقة الأولى برفح - وكان عبد الناصر خلال ذلك لا

تنقطع زياراته لصديقه عامر ولمدير السلاح نجيب فقد كان يعمل وقتئذ مدرسًا بكلية أركان الحرب بمنشية البكرى على مسافة قريبة من رئاسة المشاة بالعباسية.

٢ ـ عندما بدأت معركة الانتخابات فى نادى الضباط أخذت العلاقة تزداد توثقًا بين نجيب الذى رشح نفسه لرئاسة مجلس الإدارة بالاتفاق مع قيادة التنظيم وبين عبد الناصر الذى حمل أمانة الاتصال به نيابة عن زملائه ـ وكان نجيب يدير المعركة ـ بحكم وضعه ـ من رئاسة سلاح المشاة وبصورة علنية ـ بينما نزل عبد الناصر بكل ثقل التنظيم ليعاونه فى المعركة بطريقة سرية . . وعندما أعلنت النتائج وتم فوز قائمة الضباط الأحرار هذا الفوز الساحق كان ذلك هو ثمرة التعاون المشترك بين النشاط العلنى والنشاط السرى.

٣ ـ يقول الرائد (الصاغ) خالد محيى الدين عضو القيادة وزعيم حزب التجمع الحالى فى حديثه عن ثورة ٢٣ يوليو تحت عنوان «نحن ومحمد نجيب»: (لفترة طويلة كان عبد الحكيم أساسًا وجمال عبد الناصر أحيانًا على علاقة بمحمد نجيب وكانا يسلمان له منشورات الضباط الأحرار، ولقد يقول البعض إن محمد نجيب لم يشترك فى الإعداد للثورة وهذا صحيح لكننا يجب أن نعترف له بشجاعة الموافقة على مشاركتنا فى تحمل المسئولية عما قد يقع من نتائج؛ لقد عرف بالموضوع وأخبرناه بعزمنا على التحرك وبعزمنا على تنصيبه قائدًا للحركة، وبعد أن نجحت الثورة قررنا ضم نجيب إلى المجموعة القيادية.

وهذا الكلام يوضح لنا أن محمد نجيب كان على اطلاع تام على نشاط الضباط الأحرار السرى إلى الحد الذى جعلهم يسلمونه منشوراتهم دون خوف أو حرج كما يثبت لنا بجلاء أن قيادة الحركة قد عرضت عليه وأنه قبلها وكان ذلك قبل وقت من قيامها بلا شك كما اعترف خالد محيى الدين أيضًا بشجاعة نجيب فى المشاركة وتحمل المسئولية.

وقد كشف لنا القائمقام (العقيد) يوسف منصور صديق الضابط الشجاع ليلة ٢٣ يوليو والذى اقتحم مبنى رئاسة الجيش فى مذكراته (ليلة عمرى) أنه على إثر انضمامه للضباط الأحرار فى أكتوبر ١٩٥١ عندما كان يعمل قائدًا ثانيًا لكتيبة مدافع الماكينة الأولى المشاة بالقنطرة شرق تم لقاؤه بعد فترة من انضمامه للتنظيم مع جمال

عبد الناصر بكلية أركان الحرب بالقاهرة وكانت هذه أول مرة يتعرف فيها عليه وكان يوسف أقدم فى الرتبة من جمال؛ ولذا سأله عن الضباط الذين يعملون فى قيادة الحركة، فكان جمال يؤجل ويقول له: إنه سيعرفهم فى الوقت المناسب، واستطرد يوسف صديق فى مذكراته قائلا: «ولما ألححت عليه أخبرنى أن أقدم ضابط هو اللواء محمد نجيب فاسترحت لهذا الاسم الذى كنت أكن له كثيراً من الاحترام والحب لما يمتاز به من صفات وسمعة طيبة بين ضباط الجيش وكانت تجمعنى به صلة الجوار فى السكن فى حلمية الزيتون».

وكان البيان الذى أصدره مجلس قيادة الثورة عقب استقالة نجيب فى فبراير ١٩٥٤ قد ذكر فيه أنه لم يخطر بوقوع الاختيار عليه لقيادة الثورة إلا قبلها بشهرين فقط إلا أن محمد نجيب نفى ذلك قائلاً: هذا أمر يجافى الحقيقة تمامًا لأننى توليت قيادة التنظيم فعلاً بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وجميع الخطوات التى تمت بعد ذلك كانت بموافقتى وبأمر منى وأنا الذى حددت موعد قيام الثورة ولم أوافق على اقتراح عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بتأجيله إلى ٥ أغسطس.

٤ - واقعة اللقاء الذى تم فى مكتب محمد نجيب برئاسة سلاح المشاة بالعباسية عقب حريق القاهرة - ذلك اللقاء الذى حضره مع عبد الناصر زميلاه فى لجنة القيادة عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وواحد من ضباط التنظيم هو جمال حماد أركان حرب سلاح المشاة وقتئذ، وقد تم هذا اللقاء على إثر انقسام لجنة القيادة على نفسها ما بين فريق يدعو إلى القيام بالحركة على الفور منتهزين فرصة انتشار قوات الجيش فى شوارع العاصمة وظروف منع التجوال ليلاً وبين فريق كان عبد الناصر من ضمنه يرى أن قوة الضباط الأحرار أضعف من أن تقوم بالحركة المنتظرة فى هذه الآونة لعدم استكمال التنظيم عناصر قوته. وكان رأى محمد نجيب هو الذى حسم الموقف ورجح الرأى الثانى بعد أن حذر من عواقب تدخل القوات البريطانية فى قناة السويس التى تتحين الفرصة للتدخل عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦، بأى صفة كان محمد نجيب يتحدث إلى الضباط الذين حضروا ذلك الاجتماع؟ ومن أى منطلق جرى تحذيره لهم؟ ليس هناك إلا منطلق واحد فقط يعطيه الحق عليهم، وهو يقينه بأنهم قد عهدوا إليه بقيادة حركتهم المنتظرة.

متى علم محمد نجيب بموعد الحركة؟

لم يكن إخطار محمد نجيب بموعد الحركة على وجه التحديد مستطاعًا إلا قبل قيامها بأيام قلائل فإن التفكير الفعلى فى القيام بالحركة لم يتم إلا خلال الأسبوع السابق لها مباشرة على إثر صدور القرار بحل مجلس إدارة نادى الضباط، أما تحديد الموعد النهائى لها فإن ذلك لم يحدث إلا يوم ٢٠ يوليو على إثر مكالمة أحمد أبو الفتح التليفونية لشقيق زوجته البكباشى ثروت عكاشة (الذى شارك فى أحداث ليلة الثورة) من الإسكندرية حيث أبلغه أن ١٤ ضابطًا فى الجيش ينتظرهم التشريد والاعتقال فحددت ليلة ٢١/ ٢٢ فى بادئ الأمر ثم تأجل الموعد بعد ذلك ٢٤ ساعة. ومن استقراء الأحداث التى جرت خلال يومى ٢١/ ٢٢ يوليو نجد أن الغالبية العظمى للضباط الأحرار لم يعلموا بالموعد النهائى إلا يوم ٢٢ يوليو ذاته بسبب ضيق الوقت من جهة وحفاظًا على سرية الحركة من جهة أخرى وكانوا مكلفين بالبقاء فى منازلهم منذ ٢١ يوليو اعتباراً من الساعة الثالثة بعد الظهر لحين صدور الأمر لهم بالتحرك أما ضباط لجنة القيادة الذين كانوا موجودين فى سيناء وهم أنور السادات وصلاح سالم فى رفح وجمال سالم فى العريش فقد أوفد إليهم عبد الناصر زميله حسن إبراهيم بالطائرة إلى العريش يوم ٢١ يوليو حيث أخطرهم بالموعد النهائى للحركة.

ويقول محمد نجيب فى مذكراته: إنه أثناء وجوده بمنزله مدعيًا المرض خوفًا من نقله إلى معسكر منقباد وقد تم قيد اسمه فى كشف المرضى لإبعاد الرقابة عنه فى هذه المرحلة الحاسمة وفى صباح ١٩ يوليو فوجئ بحضور جلال ندا الضابط السابق والذى كان يعمل محرراً عسكريًا بدار أخبار اليوم ومعه محمد حسنين هيكل رئيس تحرير آخر ساعة وقتئذ لسؤاله عما دار فى مقابلته مع محمد هاشم باشا وزير الداخلية وقد دهش لتسرب الخبر إليهما فهذا يعنى أن مصطفى أمين كان يعرف هذا الخبر مما يجعله يشك فى أن المقابلة التى تمت بينه وبين هاشم باشا لم تتم فى بيته وإنما فى بيت مصطفى أمين.

وفى أثناء وجود جلال ندا وحسنين هيكل حضر إليه قبل الظهر جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر يرتدى كل منهما بنطلونا رماديًا وقميصًا أبيض

ووضح من حركاتهما أنهما يريدان أن يسرا إليه بشيء ما فترك هيكل وندا، وأخذهما إلى حجرة الطعام وعرف أنهما يريدان القيام بالحركة يوم ٤ أو ٥ أغسطس لسببين:

الأول: اكتمال وصول الكتيبة ١٤ مشاة للقاهرة.

الثانى: أن يكون الضباط قد قبضوا مرتباتهم أول الشهر.

فرفض نجيب وقال لهما: «القوات التى معنا كافية لإنجاح مهمتنا وليس هناك مبرر لانتظار المرتبات. فالثوار لا ينبغى أن ينظروا إلى الماديات ويضحوا بأسبوعين فى سبيل الحصول على مرتب الشهر، لقد أصبح معروفًا أسماء ٨ من الضباط ولن يمضى أكثر من أسبوع حتى يكونوا فى السجن، فهناك ١٣ زنزانة جاهزة فيجب القيام بالحركة فى أسرع وقت، ومن ذلك يتضح أن محمد نجيب كان على علم بمجريات الأمور وسير الأحداث وقد تحدد موعد الحركة ليلة ٢١ و٢٢ يوليو ثم تأجل الموعد إلى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

أما ما ذكره السادات من أن الرئيس نجيب ليلة الثورة (كان لا يعلم شيئًا ولم نكن قد فاتحناه حتى ذلك الوقت بمسألة قيادته للثورة، لقد كان شيئا يعد له لكى يدخل من أبواب التاريخ نحو الخلود وكان ضباط القيادة يواصلون الليل بالنهار لكى يخرج من بيته وهو لا يعلم ويقال له أنت زعيم، كل هذا لكى يصبح اللواء الذى فى بيته على رأس الدولة وهو لا يعلم، لقد قلنا للواء نجيب شبيك لبيك عبدك ملك يديك وطلب أن يكون فكان، وفى اللحظة الأولى التى وطئت فيها أقدام (نجيب) مبنى رئاسة الجيش كانت أبواب التاريخ كلها قد فتحت على مصاريعها أمامه، كان قد أصبح زعيمًا وهو الذى كان لا يعلم).

لا شك أن هذه الرواية قد ظلمت محمد نجيب ظلمًا بينًا بهذه العبارات القاتلة المزوجة بالتهكم والسخرية والتى كتبها السادات بلا شك عقب تنحية محمد نجيب عن منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ كوسيلة للنيل من تاريخه والزراية بشأنه والاستخفاف بدوره بالنسبة لحركة الجيش ولإرضاء عبد الناصر وزملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة.

لقد كان بقاء القائد فى بيته حتى انتهاء المرحلة الأولى منها أمرًا طبيعيًا إذ لا مكان

لضابط فى مثل رتبته بين الوحدات المشتركة فى الحركة والتى كانت قد توزعت كلها إلى سرايا وفصائل تولى قيادتها ضباط من صغار الرتب وانطلقوا بها فى الشوارع لتنفيذ المهام التى كلفوا بها. ومن العجيب أن يوجه مثل هذا النقد لقائد الحركة ولا يوجه لبعض أعضاء لجنة القيادة الذين نأوا بأنفسهم عن مسرح الأحداث اتقاء للمسئولية ولم يكتفوا بذلك بل أعدوا فى إحكام وبراعة أدلة النفى التى تثبت براءتهم من الاشتراك فى هذه المغامرة كى ينجوا برقابهم فى حالة فشلها.

جـ. انتخابات نادى الضباط والارتباط بالضباط الأحرار

كانت انتخابات نادى الضباط فى الأسبوع الأخير من عام ١٩٥١ هى الخطوة الفعالة الأولى فى طريق ثورة يوليو، وكانت أول تحدٍّ علنى للتنظيم السرى للضباط الأحرار، وكانت الكلمة الأولى فى ملحمة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وأن الحديث عن الثورة لا بد وأن يبدأ بما حدث فى فيللا من الطراز الإنجليزى بالزمالك كان يسكنها مفتش عام الجيش المصرى قبل إلغاء معاهدة ١٩٣٦ (وهو الجنرال سبنكس) وأصبحت فيما بعد نواة لنادى الضباط الكبير الذى نراه الآن. كان هذا الأسبوع هو أسبوع المعركة الانتخابية فى النادى بين أنصار الضباط الأحرار وأنصار الملك. إن انتخابات نادى الضباط كانت فعلاً هى الثورة.

فقبل انتخابات النادى كانت اللجنة التنفيذية لتنظيم الضباط الأحرار تعتقد أنه ليس من الممكن القيام بثورة قبل عام ١٩٥٥، ولكن الانتخابات غيرت عقول الضباط فأحسوا بقوتهم، وأكدت فى نفس الوقت مدى ضعف الملك ونظامه. كانت الانتخابات فى المرات السابقة تجرى عادة فى هدوء ولم يكن لها أى أهمية خاصة ولم تكن تلفت أنظار أحد من خارج ثكنات الجيش، كانت الانتخابات بالنسبة للضباط مباراة بين مجموعة منهم يتنافسون على خدمتهم وتوفير وسائل الترفيه والرفاهية لهم، ولكن الأمر هذه المرة كان مختلفًا تمامًا فقد قرر اللواء محمد نجيب ترشيح نفسه رئيسًا لمجلس إدارة النادى - لجس نبض الجيش ولاختبار مدى قوة الضباط الأحرار وتحدى الملك الذى نقله من سلاح الحدود وجاء باللواء حسين سرى عامر بدلاً منه.

ويوم الانتخابات ٣١ / ١٢ / ١٩٥١ كان يومًا من أيام التوتر السياسى فى مصر. الجامعات والمدارس مغلقة، والمظاهرات تهتف ضد الملك والإنجليز، بل إن طلبة الجامعة ألقوا بصورة الملك على الأرض وطالبوا صراحة بسقوطه، وكان الجنرال روبرتسون قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط يدلى بتصريحات استفزازية ضد مشاعر المصريين، ويوم الانتخابات والأيام التى قبلها كان الضباط يحتشدون فى النادى ويناقشون أوضاع البلد بصراحة، وكانت نبرة الرفض والغضب تتصاعد، والمناقشات تختلف عن مناقشات الانتخابات السابقة.

وكان ينافس اللواء نجيب على رئاسة النادى ثلاثة ضباط آخرين هم: اللواء حافظ بكرى مدير سلاح المدفعية، واللواء إبراهيم الأرناؤطى مدير المهمات، واللواء سيد محمد مدير الصيانة، وكان اسم اللواء محمد نجيب على رأس قائمة مرشحى الضباط الأحرار، وكانت تضم بكباشى (مقدم) رشاد مهنا (مدفعية) وصاغ أحمد عبيد وصاغ جمال حماد (مشاة) وبكباشى زكريا محيى الدين (مشاة) وقائد أسراب حسن إبراهيم (طيران) وقائد جناح جمال سالم وبكباشى محمد فوزى. وتولى حسن إبراهيم طبع هذه القائمة على الرونيو داخل سلاح الطيران ووزعت على أعضاء الجمعية العمومية، وقد استغل الضباط الأحرار اسم وسمعة وشعبية محمد نجيب أحسن استغلال فى اختبار قوتهم وفى إحساسهم بذاتهم، وكما يقول السيد/ خالد محيى الدين بعد ذلك بسنوات طويلة (جريدة الأهالى ٢٦ يوليو ١٩٨٧) (إن نجيب كان الواجهة التى تتحرك جماعة الضباط الأحرار فى إطارها متحملاً المسئولية تجاه السلطة عن هذه المعركة وعن نتائجها، وقد كانت خطوة شجاعة أكسبت نجيب احترامنا وثقتنا.

ومع خيوط فجر أول يناير ١٩٥٢ أعلنت النتيجة وحصل محمد نجيب على أغلبية شبه إجماعية ولم يحصل الثلاثة الآخرون سوى على ٥٨ صوتًا فقط.

ونجح من قائمة الضباط الأحرار: رشاد مهنا - زكريا محيى الدين - حسن إبراهيم - جمال حماد. ولم يوفق كل من جمال سالم ومحمد فوزى.

وقد سجل تفاصيل ما حدث اللواء حماد فى كتابه: «أطول يوم فى تاريخ مصر» (كتاب الهلال أبريل ١٩٨٢) فقال:

«كانت معركة انتخابات النادى ونتائجها الباهرة فرصة هيأها القدر لإعداد محمد نجيب للدور الذى قدر له القيام به بعد أقل من سبعة شهور من وقوعها. فقد استأثرت باهتمام دوائر الجيش وطوائف الشعب لما أحاط بجو الانتخابات من عوامل التحدى والإثارة، واهتمت الصحف اليومية بإبراز نتائجها فى أعدادها الصادرة صبيحة ليلة الانتخابات أى فى أول يناير ١٩٥٢ كما نشرت نبأ فوز اللواء محمد نجيب برئاسة مجلس الإدارة بعناوين بارزة» وهكذا توافرت فى نجيب أوائل عام ١٩٥٢ المواصفات التى تؤهله لقيادة حركة عسكرية ناجحة يقوم بها الجيش؛ فقد أصبح ـ بالإضافة إلى ما يتمتع به من سمعة وشهرة ـ حائزًا على ثقة الضباط مما يضمن معه سرعة انضمام باقى الجيش إلى القوات التى ستقوم بالحركة بمجرد الإعلان عن قيامها تحت قيادته».

وانتهت معركة النادى بفوز مجموعة الضباط الأحرار وهزيمة مجموعة الملك الذى لم يقبل هذه النتيجة بالطبع؛ فقام الفريق حيدر باستدعاء اللواء نجيب والبكباشى رشاد مهنا وقال لهما: إن أوامر مولانا الملك أن يدخل حسين سرى عامر مجلس إدارة النادى؛ فأخبره اللواء نجيب أن هذا ليس من حق مجلس الإدارة وإنما من حق الجمعية العمومية فحاول الملك محاولة أخيرة تعديل لائحة النادى عن طريق الجمعية العمومية لإدخال حسين سرى عامر ممثلاً لسلاح الحدود لكنه فشل فى هذه المحاولة أيضًا فأمر بحل مجلس إدارة النادى فى ١٨ يوليو ١٩٥٢ وتعيين مجلس مؤقت برئاسة اللواء على نجيب (شقيق اللواء محمد نجيب) وسحب الاعتمادات المخصصة لبناء مبنى النادى الجديد بالزمالك فاشتعل غضب الضباط وزاد إصرارهم على تحدى الملك.

وفى تلك الأيام العصيبة قاتل الفدائيون ضد الإنجليز فى القناة واحترقت القاهرة وأخذ الملك وحاشيته يلهون بكراسى الوزارة ونخر الفساد فى كل مكان بمصر.

فى تلك الفترة كان اللواء نجيب يشعر بأنه موضوع تحت المراقبة فى كل مكان يذهب إليه فى الجيش، فى الشارع، حول منزله، كان يشعر أنه محاصر وأن الملك ومخابراته يريدون وضعه فى المصيدة فاتصل بعبد الحكيم عامر وطلب منه المزيد من السرية والحذر فى الاتصالات بالضباط الأحرار الذين فكروا فى القيام بالثورة فى

ذلك الوقت مستغلين وجود القوات فى الشوارع بعد حريق القاهرة لكن الموقف لم يكن مناسبًا تمامًا لأن الإنجليز كان من الممكن أن يتدخلوا، ولأن وجود الضباط الأحرار لم يكن ليغطى كل وحدات الجيش المطلوبة للتحرك فتم إرجاء الفكرة، وكان عليهم فى نفس الوقت إرسال برقية احتجاج إلى الملك ولكنهم خافوا خشية أن يعرف الملك أسماءهم فيقبض عليهم، واستقر الرأى على اعتقال كبار الضباط والقادة فى أقرب فرصة يكونون مجتمعين فيها جميعًا حتى يمكن فرض مطالبهم وشروطهم على الملك وكان هذا الحل هو الخطوة الأولى للثورة.

الفصـــل الثـانى

محمد نجيب قائداً للحركة المباركة

١ـ الانقلاب ودور نجيب

فى يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ يوليو وفى تمام الساعة الثانية من بعد الظهر اجتمع فى منزل خالد محيى الدين بشارع فوزى المطيعى بمصر الجديدة عشرة من الضباط الأحرار كان ستة منهم من أعضاء لجنة القيادة وهم: جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وعبد اللطيف البغدادى وخالد محيى الدين وعبد الحكيم عامر الذى كان يعمل برئاسة الفرقة برفح وكان فى إجازة ميدان بالقاهرة وحضر الاجتماع أربعة ضباط من خارج اللجنة وهم: عبد المنعم أمين من سلاح المدفعية وحسين ا لشافعى من سلاح الفرسان وزكريا محيى الدين من سلاح المشاة وإبراهيم الطحاوى من سلاح خدمة الجيش، وكان موعد اللقاء محدداً من قبل ويمكن اعتباره اجتماعا عقده القائد للمجموعة من الضباط الأحرار ليصدر لهم أمر العمليات الذى يحدد الواجبات المخصصة لوحداتهم كما هو متبع فى فن التكتيك الحربى؛ ولذا كان من المفترض أن يتولى عبد الناصر بصفته الرئيس المنتخب للجنة القيادة مهمة قراءة الأمر على زملائه الحاضرين ولكنه آثر ترك هذه المهمة لزكريا محيى الدين أستاذ التكتيك الحربى بكلية أركان الحرب، وكانت الخطة مسجلة فى ست صفحات فلوسكاب ومكتوبة بخط عبد الحكيم عامر ووضعت عليها بعض التعديلات بخط زكريا محيى الدين مع بعض الملاحظات بخط عبد الناصر وتغيب جمال سالم وصلاح سالم وأنور السادات لوجودهم خارج القاهرة.

وعندما تحدثوا عن خطة التحرك طلب البغدادى من زكريا محيى الدين قراءة الخطة .

وكانت الخطة بسيطة للغاية ويمكن القول إنها اكتسبت عناصر نجاحها من بساطتها وكانت تنقسم إلى مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى : السيطرة على القوات المسلحة وتحريك بعض القوات إلى مبنى القيادة فى كوبرى القبة وأن يتم فى نفس الوقت اعتقال بعض كبار ضباط الجيش والطيران وقادة الأسلحة المختلفة حتى لا تتصدى للحركة أية قوات عسكرية مضادة لها .

المرحلة الثانية : تتمثل فى إنزال قوات إلى الشوارع للسيطرة على عدد من المواقع المدنية :

الإذاعة والتليفزيون ـ قصر عابدين ـ إلخ .

أما المرحلة الثالثة : فهى التحرك لعزل الملك .

وكانت الخطة منطقية حيث لا يمكن النزول إلى الشارع إلا بعد التأكد من السيطرة الكاملة على القوات المسلحة ، ولا تقوم بمواجهة فعلية مع رأس النظام إلا إذا تأكدت من تجارب الجماهير مع الحركة عبر النزول إلى الشارع .

واقتصر الاجتماع على مناقشة المرحلة الأولى من الخطة والتى كانت تستهدف فى جملتها السيطرة على القوات المسلحة وكان تنفيذها يبدأ من الساعة الواحدة صباحًا بتحرك سرية مشاة من الكتيبة ١٣ من معسكر العباسية لاحتلال مبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة الذى كان يقع فى الطابق الأول منه مكتب إدارة الجيش بينما يقع فى الطابق الثانى منه مكتب الفريق حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش وهيئة مكتبه وعينت مقدمة كتيبة مدافع الكتيبة الأولى المشاة القادمة من معسكر الهاكستب لتكون قوة احتياطية للمعاونة فى تنفيذ هذا الواجب ، وفى ساعة الصفر المحددة كان على وحدات المدفعية بأقسامها المختلفة التحرك من معسكراتها فى ألماظة والهاكستب لضرب الحصار حول المنطقة العسكرية الممتدة من معسكر العباسية جنوبًا إلى منطقة معسكرات الجيش بألماظة شرقًا وإلى منطقة هاكستب شمالاً

وإغلاق جميع مداخل القاهرة الشرقية والشمالية التى تؤدى إلى مناطق المعسكرات وإلى رئاسة الجيش.

وكان سلاح الفرسان مكلفًا بالاشتراك مع سلاح المدفعية فى إحكام هذا الحصار بوحدات من الدبابات والسيارات المدرعة والكتيبة الميكانيكية - وخصصت سرية مشاة من الكتيبة ١٣ لاحتلال مبنى قيادة سلاح الحدود الذى كان برئاسة اللواء حسين سرى عامر عميل السراى وخصم الضباط الأحرار اللدود وكان المبنى يقع خلف رئاسة الجيش بكوبرى القبة نظراً لتوقع حدوث مقاومة من جنود سلاح الحدود؛ لذلك وضعت قوة من الدبابات الشيرمان فى معاونة سرية الكتيبة ١٣ مما أدى إلى تأجيل عملية الاستيلاء على المبنى إلى أول ضوء يوم ٢٣ يوليو ليتيسر استخدام الدبابات.

وكان احتلال دار الإذاعة بمكاتبها بشارع الشريفين، وباستوديوهاتها بشارع علوى موكلاً إلى فصيلة من الكتيبة ١٣ مشاة بمعاونة قوة من السيارات المدرعة من سلاح الفرسان.

وكان دور سلاح الإشارة بالخطة هو السيطرة على مصلحة التليفونات بشارع الملكة نازلى (رمسيس حاليًا) عن طريق قوة من السيارات المدرعة من سلاح الفرسان بهدف تعطيل شبكة التليفونات بالمصلحة لمنع حدوث أية اتصالات بين الإسكندرية والقاهرة؛ وكذا السيطرة على تحويلة التليفونات العسكرية الموجودة بالدور الأرضى بمبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة لمنع إجراء أية اتصالات بين قادة الجيش ووحداته.

وبينما كانت تجرى وحدات الأسلحة المقاتلة هذه التحركات لتنفيذ مهامها مستخدمة عربات نقل الجند التى يتم تجهيزها وإعدادها بالوقود بواسطة سلاح خدمة الجيش حددت مجموعات صغيرة من الضباط للقيام بعمليات اعتقال كبار قادة الجيش والطيران فى منازلهم لضمان عدم توجههم إلى وحداتهم ومنعهم من إصدار أية أوامر لتحريك قوات عسكرية يمكن أن تتصدى للحركة.

وكان دور سلاح الطيران ينحصر فى السيطرة على مطاراته الثلاثة الرئيسية حول القاهرة وهى ألماظة ومصر الجديدة وغرب القاهرة ليلة ٢٢ / ٢٣ يوليو بمعاونة وحدات من السيارات المدرعة، على أن يبدأ استخدام الطائرات المقاتلة صباح يوم

٢٣ يوليو بالقيام بطلعات فوق القاهرة والإسكندرية على ارتفاع منخفض لإحداث التأثير المطلوب وهو تشجيع القوات المشتركة فى الحركة وفى نفس الوقت بث روح اليأس فى نفوس الملك وحكومته وأعوانه لحثهم على الاستسلام، وكان من أهم أهداف الطيران القيام بطلعات استطلاع فوق مداخل القاهرة الشرقية لاستكشاف أية تحركات بريطانية فى اتجاه العاصمة تمهيداً للإبلاغ عنها والتصدى لها والعمل فى نفس الوقت على إحباط أية محاولة يقوم بها الملك للهروب من مصر عن طريق البحر أو الجو.

وكانت الأوامر الصادرة لجميع قوات الحصار تقضى بمنع أى ضابط من رتبة المقدم (البكباشى) فما فوق من اجتياز نطاق الحصار والدخول إلى أماكن تجمع الوحدات بالمعسكرات حتى لا يفكر أحد من الضباط القدامى فى القيام بأعمال مضادة للحركة، وفى نفس الوقت يكون المجال مفتوحًا أمام الضباط الشبان من رتب الصاغ واليوزباشى والملازم عند حضورهم إلى وحداتهم فى الصباح حيث سيكون من السهل عليهم السيطرة على وحداتهم وإعلان انضمامها إلى القوات الثائرة فإن مشاعرهم وأمانيهم لا تختلف عن تلك التى تملأ نفوس زملائهم من الضباط الأحرار.

وكانت السيطرة على وحدات الجيش بالمناطق الخارجية خاصة فى سيناء والإسكندرية موكلة إلى الضباط الأحرار كل فى مجال اختصاصه على أساس تنحية قادتها وتوليهم قيادتها بأنفسهم بمجرد إبلاغهم إشارة النجاح، ومن أجل إخطار ضباط لجنة القيادة الثلاثة فى سيناء بموعد الحركة لتنفيذ واجبهم أرسل جمال عبد الناصر أحد زملائه بلجنة القيادة وهو قائد الأسراب حسن إبراهيم على متن الطائرة المتجهة إلى العريش صباح ٢١ يوليو برسالة عاجلة تلقاها جمال سالم وأنور السادات فى مطار العريش كانت تتضمن نزول السادات إلى القاهرة يوم ٢٢ يوليو لتنفيذ الواجب الموكول إلى سلاح الإشارة فى تعطيل شبكة التليفونات ليلة ٢٢/ ٢٣ يوليو طبقًا للخطة. وتكليف جمال سالم وصلاح سالم بالسيطرة على قوات العريش ورفح بمجرد إبلاغهما إشارة النجاح.

أما بخصوص الضباط الأحرار بمدينة الإسكندرية فقد قام جمال عبد الناصر

باستدعاء النقيب أحمد حمروش الضابط بالآلاى المضاد للطائرات بالإسكندرية وكلفه بنقل رسالة إلى الضباط الأحرار لإبلاغهم بموعد الحركة وبالدور المطلوب منهم من أجل تأمين المنطقة والسيطرة عليها.

وكانت الخطة قد تحددت فيها الواجبات وفقًا للإمكانات المتاحة كما أنها كانت تتميز بالبساطة والواقعية، ولو كانت قد سارت بالطريقة التى رسمت لها لأمكن للضباط الأحرار السيطرة على القوات المسلحة دون أية مقاومة وتم اعتقال قادة الجيش فى بيوتهم، ولكانت المفاجأة مذهلة للملك والحكومة فى الإسكندرية عند استماعهم إلى البيان الأول للحركة فى الساعة السابعة والنصف صباح ٢٣ يوليو من دار الإذاعة بالقاهرة.

ويقول اللواء محمد نجيب فى مذكراته: إنه قد نما إلى علمه أن هناك مؤتمرًا لرئيس الأركان حسين فريد مع كبار الضباط الساعة العاشرة مساء ٢٢ يوليو فى مقر القيادة وهذه فرصة ذهبية للقبض عليهم بسهولة - وقد عرف ذلك من أخيه اللواء على نجيب قائد حامية القاهرة الذى أبلغه به اللواء حسن النجار مدير المخابرات بالنيابة واقترح محاصرة القيادة فى كوبرى القبة مع وضع قوات موالية على بوابات أسلحة الفرسان والطيران والمدفعية مع التنبيه على الضباط أعضاء التنظيم بالموعد والمهام الموكلة إليهم على أن يكون محمد نجيب بجوار مبنى القيادة عند محطة البنزين القريبة منها داخل سيارته الأوبل الخاصة، ولكن جمال عبد الناصر وعبد الحكيم قالا له إنه مراقب ولو قبض عليه لضاع كل شىء والأفضل أن يبقى فى بيته لحين إبلاغه تليفونيًا بالاستيلاء على القيادة.

لقد كان بقاء قائد الحركة فى بيته حتى انتهاء المرحلة الأولى منها أمرًا طبيعيًا إذ لا مكان لضابط فى مثل رتبته (رتبة اللواء) بين الوحدات المشتركة فى الحركة والتى كانت قد توزعت كلها إلى سرايا وفصائل تولى قيادتها ضباط من صغار الرتب وانطلقوا بها فى الشوارع لتنفيذ المهام التى كلفوا بها.

ولقد كان المقر الطبيعى المفترض أن يتواجد فيه قائد الحركة هو مبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة وحينما تم الاستيلاء عليه وعلى المنطقة العسكرية من العباسية إلى ألماظة دعى اللواء محمد نجيب لكى يحضر إلى مقر قيادته الجديدة ويتولى عبء

مسئوليته، ولم يكن الرجل راقداً فى فراشه يغط فى نوم عميق بل كان فريسة للقلق ونهبًا للترقب والانزعاج ساهرًا فى صمت ثقيل يدخن غليونه، وقد تركزت نظراته على التليفون الذى سوف يحمل إليه أهم خبر فى حياته.

فى هذه اللحظة اتصلت به زوجة شقيقه اللواء على نجيب لتسأل عن زوجها فطمأنها، ثم بعد ذلك اتصل به شقيقه (اللواء على) ليتأكد من وجوده بالمنزل ثم أخبره أيضًا أن بعض قوات الجيش تتجه نحو قصر عابدين - فوجد محمد نجيب أنها فرصة ليطلب من اللواء «على» الذهاب بنفسه إلى قصر عابدين للتأكد من ذلك بغرض إبعاده عن مسرح العمليات - حيث إن قصر عابدين كان خارج خطة التحركات ليلة ٢٣ يوليو.

ولم تمض دقائق حتى علا رنين التليفون فأمسك به بلهفة شديدة وسرعان ما دب الاطمئنان فى قلبه فقد طرق سمعه صوت الصاغ جمال حماد (الذى كان أركان حرب محمد نجيب بسلاح المشاة وأحد الضباط الأحرار المسئولين عن تنفيذ خطة الثورة) وهو يهنئه بنجاح المرحلة الأولى للخطة، ويبلغه أنه سيرسل له ثلاث عربات مدرعة لإحضاره من منزله.

وعندما حضر اللواء محمد نجيب إلى رئاسة الجيش قبل فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم تكن حركة الجيش قدتم لها السيطرة على الأغلبية العظمى من وحدات الجيش، لقد كانت هناك قوات كبيرة فى قلب القاهرة لم تعلن انضمامها، وكانت قوات الفرقة الأولى مشاة فى سيناء لا تدرى شيئًا بعد عن الحركة، أما قوات الإسكندرية فلم تكن قد سمعت بالمرة أية أنباء عن هذه الحركة وقد ثبت أنها لم تعلم بها إلا عن طريق البيان الأول الذى أذاعه السادات من دار الإذاعة فى الساعة السابعة والنصف صباحًا وكانت الخطورة الأولى كامنة فى الإسكندرية حيث مقر الملك والحكومة والقائد العام للقوات المسلحة وحيث توجد أكثر القوات ولاء للملك وهى قوات الحرس الملكى والسلاح البحرى وخفر السواحل، وقد ثبت أن البيان الأول للحركة الذى صدر باسم اللواء محمد نجيب من دار الإذاعة كان هو العامل الحاسم فى انضمام جميع قوات الجيش غير المشتركة فى الحركة إلى القوات الثائرة. ولكن حتى بعد أن انضمت قوات الجيش بأكملها إلى الحركة صباح ٢٣ يوليو، هل كان يمكن

الجزم بأن المخاطر قد انتهت؟ ـ لقد كان الجيش المصرى كله تحت قيادة أحمد عرابى ١٨٨٢ حينما أعلن ثورته على الخديو توفيق، ولكن اتفاق الجيش البريطانى مع الخديو توفيق قد أدى إلى كارثة التل الكبير والاحتلال البريطانى.

فكيف يمكن ضمان النتائج صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مع تواجد الملك فاروق بالإسكندرية وقوات الاحتلال البريطانية التى كانت تزيد على ثمانين ألف مقاتل بمنطقة القناة لا تفصلها عن القاهرة إلا مسافة مائة كيلو متر على الأكثر؟!

وبذلك لم يكن فى الإمكان القول بأن الحركة قد كتب لها النجاح، وأن المخاطر قد زالت إلا فى الساعة السادسة مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ حين غادر الملك فاروق البلاد على ظهر الباخرة المحروسة وأنزل العلم الملكى من فوق سارية قصر رأس التين. وحتى يمكننا الحكم على مدى شجاعة اللواء محمد نجيب فى تحمله مسئولية الثورة يجب أن نذكر الكلمة التى وجهها إليه اللواء فؤاد صادق عقب نجاح الحركة؛ وهو الرجل الذى اتصف بالشجاعة فى حرب فلسطين مع مصداقية كلامه وشهادته فقد قال: «لقد قبلتَ القيام بما لم أجرؤ على مجرد التفكير فيه».

وكان يمكن للخطة أن تتم بالطريقة التى رسمت لها ولكن الأقدار تدخلت وتسرب سر الحركة إلى الملك وأعوانه قبل ساعة الصفر بثلاث ساعات على الأقل مما كان يهدد الحركة بالفشل بل يقضى عليها قبل أن تبدأ؛ ولكن عناية الله كانت فى صف شعب مصر وجيشها فوقعت أحداث أغرب من الخيال مما أتاح للحركة فرصة الفوز والنجاح رغم وقوع بعض الارتباك فى بادئ الأمر إلا أنه سرعان ما استقرت الأوضاع وجرى تنفيذ الخطة الموضوعة كما رسمت تمامًا. من هذه المخاطر ما حدث فى تمام الساعة التاسعة مساء يوم ٢٢ يوليو وما ذكره الملازم أول حسن محمود صالح لزملائه ضباط مدفعية الميدان أنه ما كاد يرتدى ملابسه العسكرية ويتأهب للنزول من منزله ليلحق بزملائه الذين كانوا ينتظرونه فى عربة لورى أسفل المنزل وعند وداعه لوالدته طالبا دعواتها له هذه الليلة دب الشك إلى نفسها فاتصلت تليفونيًا بنجلها الأكبر العقيد الطيار صالح محمود صالح حيث أنبأته بشكها فى أن أخاه حسن ذاهب مع بعض زملائه الليلة للاشتراك فى عمل ثورى ضد السلطات.

وقد ذكر اليوزباشى أبو الفضل الجيزاوى أنه حاول تدارك الموقف بإعطاء الملازم

أول حسن صالح سيارته وإعادته إلى والدته ولكن هذا التصرف كان عديم الجدوى؛ حيث إن الأخ الأكبر العقيد طيار صالح قد انتهز هذه الفرصة الذهبية التى هيأها له القدر للعودة إلى الخدمة العاملة؛ حيث كان محالاً للاستيداع منذ يناير ١٩٥١ وكان من المنتظر إحالته للتقاعد؛ فأسرع إلى التليفون حيث طلب من عامل التحويلة بمطار مصر الجديدة إيصاله على وجه السرعة بضابط الحرس الملكى المنوب فى قصر القبة، وعندما تم الاتصال أخطره بالنبأ المثير عن اعتزام بعض الضباط القيام بحركة ضد السلطات فى تلك الليلة وطلب منه إبلاغ المسئولين بالإسكندرية وعلى رأسهم الملك لتدارك الأمر واتخاذ الإجراءات المناسبة مع ضرورة ذكر اسمه باعتباره من أخلص الضباط للملك كى يتم مكافأته عند فشل الحركة والقبض على الضباط المتمردين؛ فيفتح أمامه باب الترقى على مصراعيه لتولى أخطر المناصب فى سلاح الطيران، ولكن آماله تبددت فى الصباح بمجرد سماعه البيان الأول للحركة من المذياع، وسرعان ما حول ولاءه إلى قائد الحركة الجديد محمد نجيب فهرول إلى مبنى القيادة بكوبرى القبة طالبًا لقاءه بعد أن أعد فى ذهنه ما سيذكره له عن تعرضه للظلم بسبب وطنيته حتى أحالوه إلى الاستيداع ظلمًا وعدوانًا. . . ولكن كانت فى انتظاره مفاجأة غير سارة فما كاد يذكر اسمه ويوضح مطلبه حتى وجد نفسه مقبوضًا عليه مع وضعه فى السجن رهن الاعتقال، وعن هذه الواقعة يذكر البغدادى فى مذكراته أن الفضل فى انكشاف أمر العقيد طيار صالح يرجع إلى عامل التليفون بمطار مصر الجديدة الذى اتصل به صالح مساء ٢٢ يوليو؛ فقد استمع - كما هى عادة معظم عمال التليفونات - إلى الحديث التليفونى الذى دار بينه وبين ياور الملك النوبتجى فى سراى رأس التين بالإسكندرية وبلغ عامل التليفون مضمون الحديث صباح ٢٣ يوليو إلى قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى الذى يقول: «هذا وقد قام صالح محمود بهذا الإبلاغ ليحصل على ميزة مقابل هذا الدور، خاصة أنه كان محالاً إلى الاستيداع وكان معروفًا بين زملائه ضباط الطيران بسوء السمعة والسلوك».

وقد ذكر العقيد (القائمقام) حسن جميعى قائد الحرس الملكى بالقاهرة ليلة الثورة واقعة اتصال العقيد (القائمقام) صالح بالضابط المنوب بسراى القبة للإبلاغ عن حركة الجيش وذلك فى المذكرة التى أرسلها إلى لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو،

وليس هناك خلاف بين القصة التى وقعت فعلاً وبين تلك التى رواها البغدادى فى مذكراته سوى عملية اتصال صالح محمود بالسراى. فالثابت أنه اتصل بضابط الحرس الملكى المنوب بقصر القبة بالقاهرة وليس بالياور المنوب فى رأس التين كما ذكر البغدادى فقد كان صالح حريصًا على سرعة إجراء الاتصال كسبًا للوقت علاوة على أن الملك وياورانه كانوا موجودين وقتئذ فى قصر المنتزه بالإسكندرية ولم يغادروه إلى رأس التين إلا يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٢.

كما حدث تسرب آخر عن سر حركة الضباط. وكان ذلك بحسن نية وبدون قصد عن طريق أحد الضباط الأحرار فى سلاح الفرسان وكان يعتقد أن أحد زملائه فى السلاح اليوزباشى (النقيب) فؤاد كرارة من الضباط الأحرار؛ ولذا تحدث أمامه بصراحة وبدون حذر عن الحركة التى سيشترك فيها بعد بضع ساعات، وكانت أسرة كرارة وثيقة الصلة باللواء أحمد طلعت حكمدار القاهرة الذى وصله هذا الخبر المثير عن طريق كرارة فأسرع أحمد طلعت إلى مكتبه لاتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن.

هذا ويذكر الرئيس عبد الناصر أنه لم يعلم بنبأ تسرب سر الحركة إلى السلطات العليا إلا قبيل منتصف ليلة ٢٢ يوليو، فلم يخامره اليأس عندما تلقى هذه الأنباء المزعجة المثبطة للعزائم بل هداه تفكيره إلى ضرورة تعديل الخطة وانتهاز فرصة تجمع القادة فى مبنى رئاسة الجيش واقتحام المبنى فى أقرب فرصة دون انتظار ساعة الصفر لاعتقال جميع القادة الموجودين به بضربة واحدة.

فيقول عبد الناصر فى خطابه: «الساعة حداشر ونص فى هذا اليوم جاءنى أحد الضباط الأحرار اللى كانوا فى المخابرات (المقصود هو الرائد سعد توفيق) فى البيت وقال لى إن الثورة اتكشفت وإن الملك فى الإسكندرية اتصل بقائد الجيش، وإن قائد الجيش طلب عقد مؤتمر لكبار الضباط فى كوبرى القبة وأنه لا بد أن نلغى كل شىء. كان الضباط قد وصلوا إلى وحداتهم وكان لا بد أن نستمر فى عمليتنا إلى النهاية، العجلة دارت ولن يستطيع إنسان أن يوقف هذه العجلة».

ويتضح من مجرى الأحداث عن تسرب الأنباء عن حركة الجيش المنتظرة إلى السراى، رغم أن التسرب حدث من مصدرين مختلفين إلا أن توقيت إبلاغهما إلى السلطات جاء فى وقت واحد تقريبًا وهو حوالى التاسعة والنصف مساء وسار

البلاغان فى خطين متوازيين: عن طريق الجيش وقد بدأه صالح محمود بالإبلاغ إلى ضابط الحرس الملكى المنوب بقصر القبة وانتهى عند الياور النوبتجى بقصر المنتزه والثانى: عن طريق البوليس وقد بدأ فؤاد كرارة بإبلاغ الحكمدار أحمد طلعت وانتهى عند العميد (أميرلاى) أحمد كامل رئيس بوليس القصور الملكية.

وقد بدأت على الفور اتصالات أحمد كامل من مكتبه بقصر المنتزه بالإسكندرية تتركز فى رجلين فى القاهرة انتقل إليهما كل محور الاهتمام والتركيز وهما الفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش واللواء أحمد طلعت حكمدار القاهرة، وبعد التشاور بين وزير الحربية محمد حيدر باشا ووزير الداخلية مرتضى المراغى باشا اتفق على إعلان حالة الطوارئ بالجيش والبوليس فى وقت واحد، كذلك نصت الأوامر على ضرورة دفاع رجال البوليس عن الأقسام والوحدات الخاصة بهم مع التعاون مع البوليس الحربى وسلاح الحدود المواليين للملك فى إحباط أية تحركات «للمتمردين» وهو الاسم الذى أطلقوه على القوات القائمة بالحركة وقد كان الوقت لا يزال متسعًا والفرصة سانحة أمام الفريق حسين فريد لإجهاض حركة الضباط الأحرار قبل أن تبدأ وكان فى مقدرته اتخاذ عدة إجراءات سريعة وفعالة لضمان سيطرته على الموقف؛ فقد كان المفترض أن يتركز اهتمامه على أمرين أولهما: سرعة السيطرة على الوحدات داخل المعسرات وذلك بإعلان حالة الطوارئ فى الجيش وإصدار التعليمات الفورية إلى قادة الأسلحة والوحدات بالتوجه فورًا إلى قياداتهم للسيطرة على وحداتهم، وثانيهما: التحكم فى بوابات ومنافذ الدخول إلى المعسكرات بتعزيز قوة البوليس الحربى التى تتولى حراستها وإصدار الأوامر باعتقال جميع الضباط الذين يحاولون دخول المعسكرات بدون تصاريح معتمدة من قادتهم.

لقد أعرض حسين فريد عن كل الحلول المنطقية التى كان فى مقدرته اتباعها للقضاء على الحركة التى كانت وقتئذ فى أضعف حالاتها وبدلا من تركيز جهوده فى السيطرة الفورية على المعسكرات عن طريق القادة مما كان يفوت الفرصة على الضباط الأحرار فى تحريك أية وحدات من المعسكرات، ولو كان القادة بتعليمات من الفريق حسين فريد قد نجحوا فى انتزاع السبق من الضباط الأحرار ووصلوا

قبلهم إلى المعسكرات لأمكنهم السيطرة بسهولة على وحداتهم بما لهم من حق القيادة، ولكان من المستحيل قيام حركة الجيش. ولكن الفريق حسين فريد بدلا من ذلك راح ينفق جهده وجهود قادته المرءوسين فى تصرفات لا جدوى من ورائها، وبدد خلالها الوقت الثمين الذى كان فى متناول يده وراء خيالات وأوهام؛ فقد أسرع حسين فريد بمجرد وصوله إلى مكتبه بالاتصال بكبار قادة الجيش فعلاً ولكن لا ليذهبوا إلى مراكز قياداتهم حيث يسيطرون على وحداتهم كما المفترض ولكن لكى يسبقوه إلى ميدان عابدين، وليس من الواضح حتى اليوم السبب الذى دعا الفريق حسين فريد إلى تركيز اهتمامه على ميدان عابدين، وقد يكون ذلك عائداً إلى تصور شخصى خاطئ من الفريق حسين فريد جعل فكره يتأثر بمظاهرة أحمد عرابى منذ سبعين عامًا عندما زحف على رأس الجيش إلى ميدان عابدين، وقد كان هذا التفكير خاطئًا بلا شك، إذ ما الذى يدعو الضباط إلى التجمع فى ساحة قصر عابدين إذا كان القصر خاليًا والملك فى الإسكندرية؟

ويبدو أن ظن حسين فريد كان متجهًا إلى أن بعض الضباط سوف يتحركون بسياراتهم فى مظاهرة إلى ميدان عابدين لتقديم إنذار إلى الملك عن مطالب خاصة بالجيش ولم يكن يتخيل قيام حركة انقلابية كاملة يشترك فيها الضباط على رأس وحداتهم للإطاحة بالعهد كله.

واتجه تفكير حسين فريد إلى اللواء محمد نجيب ليطمئن على وجوده بمنزله خشية أن يكون قادمًا إليه على رأس المظاهرة العسكرية التى كانت فى خياله، فدعا اللواء على نجيب للسؤال عن شقيقه فى منزله وعندما تم الاتصال بمحمد نجيب التفت على نجيب إلى الفريق حسين فريد ليحدث محمد نجيب إذا شاء فلقد كان على نجيب يدرى الهدف الحقيقى من وراء سؤال حسين فريد عن شقيقه، (وهو التأكد من وجوده بمنزله وأنه غير مشترك فى هذه الحركة). ولكن حسين فريد طلب منه إنهاء المكالمة شاكراً، وكان الفريق حسين فريد والقادة الذين برفقته قد أمضوا فترة من الوقت وهم فى انتظار الضباط المتمردين لاعتقالهم وعندما طال الانتظار وضاع الوقت هباء طلب من القادة أن يسرعوا بالتوجه إلى المعسكرات لتفقد الحالة وإخطاره بما يكتشفونه، وبدأ على الفور اللواء على نجيب بصفته قائد قسم القاهرة

القيام بجولة فى المعسكرات بدأها بمعسكر العباسية ثم معسكر الفرسان بكوبرى القبة ثم انصرف إلى معسكرات المدفعية بألماظة حيث وقع فى الأسر .

من ذلك نرى أن الفريق حسين فريد - دون أن يدرى - قد لعب دوراً فعالاً فى مساعدة الحركة على النجاح .

كما كان إبلاغ ساعة الصفر خطأ إلى قوة مدافع الماكينة الأولى - بتقديم الموعد ساعة - سببًا فى وصول هذه القوة إلى مبنى رئاسة الجيش واقتحامه والقبض على الفريق حسين فريد فى مقر قيادته والتحفظ عليه أسيراً فى غرفة مظلمة بالكلية الحربية وذلك قبل وصول أية قوة إنقاذ كان قد طلبها الفريق حسين فريد للحضور إلى القيادة تحسبًا للظروف الراهنة .

ومما يجدر بالذكر أن مقدمة الكتيبة مدافع الماكينة الأولى بقيادة العقيد (القائمقام) يوسف صديق التى وصلت من العريش إلى معسكر هاكستب يوم ١٣ يوليو ١٩٥٢ وهى وحدة إدارية ضعيفة لا يتجاوز عدد أفرادها المسلحين بالبنادق ٦٠ جنديًا ، وكان الواجب المخصص للقوة هو مساندة سرية الكتيبة ١٣ المشاة فى تنفيذ واجبها فى الاستيلاء على مبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة ، ولكن الخطأ فى إبلاغ ساعة الصفر للعقيد يوسف صديق جعله يتحرك قبل الموعد المحدد بساعة كاملة فوصل قبل سرية الكتيبة ١٣ مشاة واقتحم بالقوة التى لديه مبنى القيادة وسيطر عليها ؛ كما أنه فى أثناء تحركه من الهاكستب متوجهًا إلى كوبرى القبه قام بالقبض على اللواء قائد الفرقة الثانية اللواء عبد الرحمن مكى وكذلك قائدها الثانى الأميرلاى (العميد) عبد الرءوف عابدين وكان هذا دليلاً واضحًا على تدخل القدرة الإلهية لإنقاذ حركة الجيش من الفشل .

ثم قامت بعد ذلك قوة مصفحة إلى قلب العاصمة فاحتلت دار الإذاعة المصرية ومقر شركة ماركونى بشارع علوى واحتلت قوة أخرى مبنى الإذاعة فى أبو زعبل وتم احتلال دار الإذاعة فى الساعة الرابعة من صبيحة يوم ٢٣ يوليو .

وفى الصباح الباكر دخل البكباشى أنور السادات أحد قادة الثورة غرفة المذيع التى تتلى فيها نشرة الأخبار الصباحية ، وأذاع بنفسه على الشعب البيان الأول

للثورة بلسان القائد العام للقوات المسلحة (اللواء محمد نجيب) فى الساعة السابعة والنصف من صبيحة ٢٣ يوليو ثم تلاه بيان آخر فى تمام الساعة الثامنة والنصف. ثم بيان ثالث أذاعه القائد العام اللواء نجيب بنفسه من دار الإذاعة وكلها تشرح للشعب الفترة العصيبة التى مرت بها مصر فى تاريخها الأخير حيث انتشر الفساد والرشوة وعدم الاستقرار مما أدى إلى هزيمة مصر فى حرب فلسطين؛ فقام الجيش بفضل رجاله المخلصين بالقيام بحركته من أجل الشعب المصرى، كما حذر الشعب ألا يستمع إلى الإشاعات المغرضة فالحالة هادئة فى كل مكان.

(بيان الثورة الأول من صياغة وبخط يد الصاغ أ. ح. جمال حماد مع إضافة بخط يد اللواء نجيب. . ومحفوظ بالمتحف العسكرى)

وحينما قامت الحركة وأمسكت بزمام الأمور كان الملك فاروق مقيمًا فى الإسكندرية بقصر المنتزه وفوجئ بالثورة من الأنباء التليفونية التى وردت إلى القصر، فقد وصلت الأخبار قبل قيام الثورة عن تحركات لبعض وحدات الجيش ولم يصدقها فاروق واستبعد وقوع ثورة، إلى أن تحقق النبأ بعد قيام الثورة فعلاً وإبلاغه أنباءها العامة وفى الصباح الباكر علم أن الجيش سيطر على العاصمة وعرف تفاصيل الثورة عن طريق مخابراته ومن الإذاعات التى توالت من دار الإذاعة بالقاهرة.

ولم يكن فاروق يعرف ماذا كان غرض الثورة. . . ولم تكن البيانات الأولى للثورة تحدد ما اعتزمت عليه، فكان ظنه أن حركة ٢٣ يوليو لا تعدو أن تكون انقلابًا عسكريًا محدود المدى يعقبه انقلاب وزارى يستهدف الإصلاح فحسب ثم لا يلبث أن يلاحقه فاروق بالدسائس والمؤامرات فيعبث عبثه ثم تعود الأمور إلى ما كانت عليه من الفوضى والفساد.

وفى صباح ٢٣ يوليو وقبل أن يعرف فاروق ما اعتزمته الثورة بعث برسول خاص هو «إيلى» عامل اللاسلكى بالقصر إلى المستر جفرسون كفرى سفير الولايات المتحدة فى مصر يدعوه لمقابلته فجاء كفرى إلى قصر المنتزه وتحدث معه حديثًا وجيزًا انتهى بقول السفير إنه سيتصل بحكومته ويبلغه نتيجة اتصاله فعلم فاروق ألا فائدة ترجى من تدخله.

وانتقل القائد العام وفريق من قادة الثورة من القاهرة إلى الإسكندرية يوم الجمعة ٢٥ يوليو تقلهم طائرة حربية، وظل بقية أعضاء الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار برئاسة جمال عبد الناصر فى القاهرة.

وزحفت قوة من الجيش بمدافعها ودباباتها وأسلحتها وذخائرها إلى الإسكندرية تمهيداً لإملاء إرادة الثورة وكان السبب الظاهرى لهذا الزحف هو تقوية الحامية الموجودة بالإسكندرية لحفظ الأمن والنظام فيها، أما السبب الحقيقى فقد كان خلع فاروق. وتولى زكريا محيى الدين قيادة التحركات الحربية بالإسكندرية وانضمت قوات الجيش والبحرية بالإسكندرية إلى الثورة؛ وفى يوم ٢٥ يوليو طلبوا من الملك السابق إبعاد ستة من حاشيته وهم: أنطون بوللى مدير الشئون الخصوصية لفاروق، وأحمد حسن أمينة (خادمه) الخاص. وإلياس أندراوس المستشار الخاص للخاصة الملكية، ويوسف رشاد كبير أطباء اليخوت الملكية، وحسن عاكف طيار الملك الخاص، والأميرلاى محمد حلمى حسين مدير إدارة السيارات الملكية.

وقد أبلغ على ماهر إلى فاروق هذه الرغبة، فوافق بعد تردد إذ كان حريصاً على استبقاء هؤلاء الأشخاص فى خدمته، ثم خضع للأمر الواقع وقدموا استقالاتهم وقبلت.

وكان المطلوب إبعاد كريم ثابت أيضاً ولكن تبين أنه قد استقال من قبل. . وقد تبين أيضاً أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت أبعد من أن تكون حركة محدودة المدى، فعندما قامت كانت قيادتها تعلن أن غرضها إصلاح الجيش من الفساد وفرضت اللواء محمد نجيب قائداً عاماً للقوات المسلحة فأذعن فاروق وسكت وسكتت الحكومة على ذلك.

ولم يكد يتم النصر الأول حتى فاجأته الثورة بتنحية وزارة الهلالى عن الحكم؛ فقبل طلبها ونحى وزارة الهلالى عن الحكم، ثم طلبت منه الثورة بأنها تريد على ماهر رئيساً للوزارة فأذعن لطلبها وتألفت وزارة على ماهر، وظن فاروق أن الأمر سيقف عند هذا الحد. . ثم طلبت الثورة إخراج من رأت إخراجهم من حاشية الملك من مناصبهم فوافق، ولعل قادة الثورة قصدوا من هذه المطالب المتعاقبة أن يخفوا قصدهم الحقيقى الذى صمموا عليه قبل قيام الثورة، وهو خلع فاروق؛ لأنهم لو

أعلنوا ذلك منذ الساعة الأولى لربما اضطربت الأمور وسفكت الدماء وسادت الفوضى، ولو كانت الثورة تستهدف إسقاط وزارة وقيام وزارة أخرى أو إخراج بعض حاشية فاروق لانتهت عند هذا الحد . . ولكن تعاقب المطالب وإجابتها مطلبًا بعد مطلب يدل حقًا على أن هناك تخطيطا محكما لنجاح الثورة واستقرارها.

وفى ليلة ٢٥ يوليو انتقل فاروق سرًا إلى قصر رأس التين ولعله ظن أن وجوده فى سراى رأس التين يجعله أكثر أمانًا على نفسه وأقرب إلى الفرار بطريق البحر إذا حدثته نفسه بذلك. أو لعلها حركة عصبية قد ساورته دون تدبير أو تفكير سليم فى هذه الساعات العصيبة - وغادر القصر ومعه زوجته ناريمان ونجله أحمد فؤاد ومربيته وقد قام بقيادة السيارة بنفسه ومعه أيضًا حسن عاكف طياره الخاص - وقد سارت خلفه سيارة بناته، وقد ساورته فى وقت ما فكرة الهرب بعد أن قدم له رئيس الوزارة مطالب الجيش بإخراج سبعة من رجال حاشيته ولكنه اكتشف تعذر ذلك بواسطة طائرته الخاصة لأن القوات الجوية المصرية كانت مسيطرة على الإسكندرية والمطارات كلها تحت سيطرتها وكذلك السفن البحرية.

وفى يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ذهب الفريق محمد نجيب بصحبة البكباشى أنور السادات إلى دار الوزارة بفندق بولكلى وقابلا على ماهر فى الساعة التاسعة صباحًا وسلماه إنذارًا إلى الملك فاروق بالتنازل عن العرش؛ هذا نصه:

«من الفريق أركان حرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول.

إنه نظرًا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته. ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة المرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير، ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى وفجر فكيف لا

والناس على دين ملوكهم؛ لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق الرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١هـ ٢٦ يوليو ١٩٥٢م) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج».

محمد نجيب

فريق أركان حرب

وفى العاشرة صباحًا ذهب على ماهر إلى سراى رأس التين وقابل فاروق وأبلغه شفويًا إنذار قيادة الثورة ونصحه بقبول طلبات الضباط.

وفى الظهر ذهب سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة حاملاً وثيقة التنازل عن العرش وقدمها للملك فاروق ليوقعها ـ فقرأها فاروق ووقعها بإمضائه ـ وقد لاحظ الملك فاروق أن يده اهتزت عند التوقيع فوقع الوثيقة مرة ثانية بأعلاها.. وفى هذه اللحظة التاريخية سقط التاج والـمُلْك عن فاروق وأسرة محمد على كلها.. وفيما يلى نص وثيقة التنازل:

أمر ملكى رقم ٦٥ سنة ١٩٥٢

«نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان، لما كنا نطلب الخير دائمًا لأمتنا، ونبتغى سعادتها ورقيها، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ونزولاً على إرادة الشعب.

قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد، وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

«صدر بقصر رأس التين فى ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١هـ ـ ٢٦ يوليو ١٩٥٢م فاروق»

ولم تستعمل الثورة القوة مع الملك فاروق لإكراهه على النزول عن العرش ولم يكن الأمر فى حاجة إلى قوة معه، حيث تم فى ساعة مبكرة من صباح السبت ٢٦

يوليو بمحاصرة قصر رأس التين وقصر المنتزه فى الإسكندرية وكذلك قصر القبة وقصر عابدين بالقاهرة.

فاستسلم فاروق وغادر قصر رأس التين وكان يرافقه لتوديعه على ماهر والمستر چفرسون كفرى سفير الولايات المتحدة وهو السفير الأجنبى الوحيد الذى قابله فى الصباح وودعه فى المساء وقبل أن يصل فاروق إلى الميناء أنزل العلم الخاص به من فوق سارية القصر وسلم إليه.

واستقل لنشا لتوصيله إلى «المحروسة»، ثم جاء الفريق نجيب فى زورق خاص أقله إلى «المحروسة» مباشرة وصعد إليها ومعه مرافقوه: قائد الجناح جمال سالم والبكباشى حسين الشافعى واليوزباشى إسماعيل فريد، فودع فاروق على ظهر اليخت وقد رافقته فى رحلته إلى المنفى زوجته «ناريمان» وبناته.

وفى الساعة السادسة تمامًا من مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٢ غادرت الباخرة «المحروسة» الميناء تقل الملك المخلوع وخرجت من البوغاز فى الساعة السابعة والنصف وسارت إلى ميناء نابولى بإيطاليا وهى نفس الباخرة ذاتها التى أقلت جده إسماعيل إلى نابولى بعد خلعه عن العرش ١٨٧٩م، وقد تمت إذاعة البيان الخاص بتنازل الملك فاروق عن العرش.. ثم قام بعض ضباط الجيش فى سيارات مزودة بمكبرات الصوت وأخذوا يطوفون بأنحاء الإسكندرية والقاهرة طالبين من المواطنين التزام الهدوء والسكينة.. ونادى مجلس الوزراء يوم ٢٦ يوليو بالأمير أحمد فؤاد بن فاروق ملكا وأعلن أنه سيباشر سلطات الملك الدستورية إلى أن يسلمها إلى مجلس الوصاية.

إن الملك فاروق هو العاهل الوحيد من أسرة محمد على الذى خلع بإرادة الشعب؛ لقد سبق أن خلع الخديو إسماعيل؛ ولكن خلعه كان بإرادة الدول الأوربية وتواطئها مع الحكومة العثمانية. كما خلع الخديو عباس الثانى فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤م بقرار من الحكومة البريطانية فى إبان الحرب العالمية الأولى. أما فاروق فكان خلعه بإرادة الشعب ولم يحدث تدخل أجنبى للحيلولة دون خلعه أو لإعادته إلى العرش.

وبعد انتصار حركة الجيش اتصلت قيادتها بالسفارتين الأمريكية والبريطانية

وأبلغتاها أن الحركة داخلية هدفها الإصلاح وأنها لا تتصل من قريب أو بعيد بأية عوامل خارجية واتصلت أيضًا بالسفارات الأجنبية وطمأنتها على أرواح الأجانب وأموالهم وأكدت حرص الجيش على الأمن والنظام فالتزمت السفارات الأجنبية عامة موقف الحياد.

وفى يوم ٣١ يوليو صرح متحدث رسمى بلسان وزارة الخارجية البريطانية أن بريطانيا ستتمسك بموقفها الحيادى وبعدم تدخلها فى شئون مصر الداخلية مع عدم إغفال واجبها فيما يتعلق بحماية أرواح رعاياها المقيمين فى مصر ومصالحهم؛ وبذلك سلمت مصر من التدخل الأجنبى.

ب- إعلان سقوط دستور ١٩٢٣

رغم نجاح حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واستيلائها على الحكم وتحكمها فى أمور البلاد ومصائرها فإنها - رغم ذلك - لم تعلن عن سقوط دستور سنة ١٩٢٣، بل حاولت فى بادئ الأمر أن تكيف نفسها مع أحكام ذلك الدستور، فجاء فى أول بيان أذيع على الشعب فى الصباح الباكر من يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ باسم قائد الحركة اللواء محمد نجيب والذى أذاعه بصوت البكباشى أنور السادات نيابة عنه يؤكد فيه للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردًا من أية غاية، ولم يكن هناك دستور فى البلاد غير دستور ١٩ أبريل ١٩٢٣ الملكى واحتفظت حركة الجيش بهذا النظام الملكى، وحل الملك الطفل أحمد فؤاد الثانى محل أبيه الملك فاروق بعد تنازله له عن العرش فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢، وأخذت «المراسيم بقوانين» بما فى ذلك التشريعات الثورية كقانون الإصلاح الزراعى وقانون نظام إلغاء الوقف على غير الخيرات (الوقف الأهلى) وغيرها من القوانين، أخذت تصدر من هيئة الوصاية على العرش ثم من الوصى الفرد باسم الملك القاصر بعد أن تم التفاهم على موضوع الوصاية المؤقتة فى ضوء أحكام كل من دستور ١٩٢٣ ذاته والأمر الملكى الصادر قبله فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية. وبناء على ذلك صدر فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٢ بتحديد مخصصات

الملك ومخصصات البيت ا المالك ومرتبات هيئة الوصاية على العرش. كما كان تشكيل الوزارات وتعديلها يتم بمراسيم ملكية صادرة من هيئة الوصاية المؤقتة أو الوصى المؤقت باسم «حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان» وقبول استقالة رئيس الوزراء أو تشكيل وزارة جديدة يتم بموجب أوامر ملكية كسابق العهد قبل حركة ٢٣ يوليو. مثال ذلك الأمر الملكى رقم ٩ لسنة ١٩٥٢ بقبول استقالة وزارة الرئيس على ماهر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢، والأمر الملكى الصادر فى نفس التاريخ بإسناد رئاسة الوزارة إلى اللواء أركان حرب محمد نجيب. . وقد ورد فى الأمر الثانى الخاص بإسناد الوزارة إلى اللواء نجيب: (أن الحركة المباركة التى حملتم لواءها إنما تعبر عن آمال تركزت حولها قلوب الشعب الكريم وباتت عنوانًا لعهد جديد تتحقق فيه العدالة الاجتماعية) وكما جاء فى الأمر الملكى بتحميل أمانة الحكم وإسناد رئاسة مجلس الوزراء إليه ليقوم بتلك المسئوليات الجسام وحتى تنعم البلاد وشيكًا بحياة نيابية خالصة من الشوائب، وأن صدور الأمر إليه للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع على هيئة الوصاية لصدور المرسوم الملكى بذلك».

ورغم الإشارة فى أمر التكليف هذا إلى (الحياة النيابية الخالصة من الشوائب) فلا شىء من هذا الأمر الملكى وملابساته ولا فيما سبق صدوره كان يشعر بأن قادة حركة الجيش سوف يعلنون وشيكا إعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ بل على العكس من ذلك توالت تصريحات اللواء محمد نجيب فى كل مناسبة بالحرص على الحياة النيابية والدستور القائم، ويتضح ذلك عندما أذاع الرئيس على ماهر ـ مثلاً ـ أثناء ترأسه الوزارة فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ أن الجيش متفق مع الحكومة على حل الأحزاب السياسية (وهو ما تحقق فعلاً بعد ذلك فى ١٦ يناير ١٩٥٣) حتى سارع اللواء نجيب بوصفه قائد حركة الجيش فى بيان صادر صباح اليوم التالى ١١ أغسطس إلى نفى ذلك النبأ مؤكدًا أن الجيش قد اتفق على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية فى موعد أقصاه شهر فبراير ١٩٥٣.

كما أضاف اللواء نجيب بحديث لمراسلى الصحف الأجنبية أكد فيه أن الجيش لن يسمح لأحد بأن يعتدى على الدستور، وأن كل من يحاول ذلك سوف يقول له الجيش: (قف من أنت).

وقد لاقت هذه التصريحات ارتياحًا لدى الكثيرين وعلى صفحات الجرائد المحلية المناضلة من أجل قيام حياة نيابية أفضل وعلى رأسها جريدة «المصرى» ـ فقد جاء فى مقال كتبه إبراهيم طلعت المحامى فى الجريدة المشار إليها بعنوان: «فلسفة الانقلاب» «أنه لا غموض أن حركة الجيش التى قام بها الضباط الأحرار الواعون والتى أبرزها رجال الجيش جميعًا لم تكن حركة دكتاتورية جاءت بقوة السلاح لكى تفرض حكمًا عسكريًا على البلاد؛ وإنما هى تفاعل ثورة الشعب مع ثورة الجيش ضد الفساد والانحلال ولكى تعيد إلى الدستور احترامه وإلى الشعب كرامته حتى يحكم الشعب نفسه بإرادته لا بإرادة بطانة الملك، وحتى يعود الجيش إلى ثكناته وإلى مبادئه الطبيعية يستكمل عدته ويزيد عتاده حتى يصبح جيشًا قويًا محترمًا يستطيع أن يرهب العدو وأن يحمى استقلال البلاد» ثم يضيف الأستاذ أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة «المصرى» سلسلة مقالات بنفس المعنى فى سبتمبر ١٩٥٢ بعنوان: «إلى أين؟» جاء فى إحداها: «الله وحده يعلم كم كانت فرحتى يوم أن نجح الانقلاب ـ حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ ولم يكن مبعث فرحتى عزل الملك وإنما كانت فرحتى إلى جوار عزل الملك؛ إصرار القائمين بالحركة على المحافظة على الدستور؛ وأن الفرصة لعزل الملك كانت كل أسبابها مستمدة من أن فى زواله تمكينا للحياة الدستورية واسترداد الشعب لحقوقه؛ لأن فاروق كان السد المنيع الذى يمنع هذا الشعب من ممارسة حقوقه الطبيعية» كما حذر الكاتب من أولئك المنافقين الذين يحاولون التبشير بما يسمونه الدكتاتورية العادلة وإغراء الجيش على أن يحكم حكمًا عسكريًا ويضرب بالدستور والحياة النيابية عرض الحائط ويزينون له مزايا الحكم العسكرى المطلق، ومن بعض الصحف المأجورة التى تضرب على هذا الوتر الحساس بعد أن ساهمت بتثبيت دعائم الفساد فى العهد الماضى.

ثم قام الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة بكتابة عدة مقالات فى جريدة الأهرام ظهرت ابتداء من ٣١ يوليو ١٩٥٢ بعنوان: «الفقه الثورى» كان لها صدى فى أوساط الجيش ولدى قادة حركة يوليو، وكان مقاله الأول دفاعًا عن النظرية الدستورية القائلة بسقوط الدساتير القائمة وزوالها من الوجود نتيجة للثورات والانقلابات وأنه بنجاح (الثورة) يسقط الدستور القائم فوراً واستشهد فى ذلك بعدة أمثلة من تجارب الدول الأخرى وانتهى إلى أن ما حدث هو

ثورة . . وأن دستور ١٩٢٣ الملكى قد سقط تلقائيًا بنجاح الثورة فى يومى ٢٣، ٢٦ يوليو ١٩٥٢ بالذات، وحسب قادة الثورة بعد أن استولوا على الحكم وأطاحوا بالملك أن يعلنوا على الملأ سقوط دستور سنة ١٩٢٣ إثباتا لواقع الحال، وفى المقابل قام الدكتور وحيد رأفت بالرد على ذلك فى جريدة الأهرام أيضًا فى ٢٤ أغسطس بمقال جاء فيه العبارات التالية: «من العسير أن ينعقد الإجماع على وصف ما تم خلال الأيام الأربعة الأولى من حركة الجيش رغم أهميته الكبرى بأنه ثورة عصفت بالدستور القائم فأهدرته فى نظر الكافة أو حتى فى نظر القائمين بالحركة، خاصة إذا ما راعينا كذلك أن إرغام الملك السابق فاروق على التخلى عن ا لعرش لن يؤدى بل ولم يكن ملحوظًا فيه استبدال الجمهورية بالملكية أو إسقاط حق الأسرة المالكة الحالية فى توارث العرش لإحلال غيرها فى مكانها كما كان الشأن فى الثورات والانقلابات المختلفة التى أشار إليها الدكتور سيد صبرى فى مقاله السابق والمنشور بجريدة الأهرام أواخر يوليو ١٩٥٢ ويؤكد هذا الرأى ما أعلنته القيادة العامة لحركة الجيش فى بياناتها المتتالية فى الأيام الأربعة المشار إليها عن وجوب احترام الدستور نصًا وروحًا ونزول الجميع على أحكامه مما لا ينصرف بداهة إلا إلى الدستور القائم وهو دستور ١٩٢٣ . وليس أى دستور آخر مجهل! فإذا ما تقرر هذا وضح أن دستور ١٩٢٣ لم يسقط بمجرد سقوط وزارة الهلالى (فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢) أو نزول الملك السابق عن العرش فى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ؛ لهذا عندما نوقش موضوع الوصاية على العرش فى أواخر يوليو ١٩٥٢ وخلال الأسبوع الأول من الحركة كان الرأى السائد لدى الفقهاء الرسميين وغيرهم أن الدستور ما زال قائمًا رغم استبدال ملك بملك ورغم عنصر القهر الذى لازم ذلك التغيير لشخص الجالس على العرش، ويعزز هذا النظر ما جرى فى بلجيكا مثلاً ١٩٥١ حيث أرغم الشعب البلچيكى بقيادة بعض الزعماء السياسيين الملك ليوبولد الثالث على التخلى نهائيًا عن العرش لنجله وولى العهد الأمير (بدوان) دون أن يترتب على التنازل القهرى القول بانهيار الدستور البلچيكى القائم والذى ما زال نافذًا حتى اليوم فى جميع أحكامه ونصوصه ووجه الشبه واضح فيما جرى عندنا وعندهم.

وليس من اليسير أن يتفق أهل الرأى على تعريف دقيق وموحد للثورة. خاصة أن لفظ الثورة فى ذاته يثير دائمًا فى الأذهان صورًا من العنف والقتل وسفك

الدماء. . فإذا تذكرنا الثورة الفرنسية تمثلت أمامنا أعمال التدمير والتخريب والاستيلاء عنوة على أملاك الأشراف وقصورهم وإرسالهم جماعات هم وغيرهم إلى المقصلة تحصد أرواحهم حصداً وسط الميادين العامة وتهليل الجماهير. . ولكن تلك الظاهرة ليست من مستلزمات الثورة ولا من عناصرها الأساسية، فإن العنصر الباهر الأصيل فى كل ثورة هو قلب الأوضاع القائمة لإحلال غيرها محلها، سواء أكانت تلك الأوضاع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ـ فإن الثورة كثيراً ما تبدأ أولاً بتحطيم الأوضاع السياسية القائمة لكى تنفذ من ذلك إلى تحقيق أهدافها فى الميدانين الآخرين الاقتصادى والاجتماعى. وأن السبيل إلى ذلك دائمًا وفى النهاية هو التشريع. . فمن يشرع يحكم. . فما من ثورة اندلعت ونجحت إلا وصاحبتها سلسلة من التشريعات الانقلابية هى فى الواقع جوهر الثورة وخلاصتها. . عندئذ يظهر التناقض بين الأفكار الجديدة التى صدرت عنها تلك التشريعات والبيئة المستحدثة التى خلقتها أو التى هى فى سبيل التمخض عنها. . . وبين أحكام الدستور القائم الذى أنجبته فى الغالب بيئة اقتصادية واجتماعية مختلفة، حتى إذا ما حاولنا الإبقاء عليه رغم كل ذلك تمزق إربا، أو شعرت الأمة بالضيق والحرج ولحاجتها الملحة لدستور آخر جديد ينفس عما فى صدرها وترى فيه صورتها الراهنة لا صوراً سابقة لمراحل غابرة من تاريخها لم تعد تعبر عن الواقع فى شىء. . ويقول الدكتور وحيد رأفت: «فإذا كانت ثمة ثورة فى مصر ـ فى أواخر أغسطس ١٩٥٢ ـ فهى إنما وضحت للعيان واستكملت عناصرها ومقوماتها بعد شهر من تاريخ حركة بدأت جد متواضعة وليس الجيش فيها إلا معبراً عن الإرادة الشعبية، وإذا كان الرأى القائل بانهيار دستور سنة ١٩٢٣ قد بدأ مبتسراً (أى سابقًا لأوانه) حينما أبدى فى أواخر يوليو ١٩٥٢ عندما كانت حركة الجيش فى أولى مراحلها، فإنه غدا مقبولاً على ضوء ما تكشفت عنه الأيام من ذلك التاريخ» ثم قال د. رأفت: «فلنترحم على دستور ١٩٢٣ ولنذكره بالخير. فإنه كان حلقة ضرورية من حلقاتنا النيابية وكفاح الأمة سيدة نفسها».

وحتى لا يساء فهم ما أورده الدكتور وحيد رأفت عن سقوط دستور ١٩٢٣ فقد أضاف قائلاً: «على أن انهيار دستور ١٩٢٣ يستلزم المبادرة إلى سن دستور آخر يحل محله ويأتى معبراً عن معنى الثورة الحالية والعهد الجديد، وإذا كان البعض قد

شكا فيما مضى من أن دستور ١٩٢٣ لم يكن شعبيًا لأنه لم يأت وليد جمعية وطنيه تعبر عن رأى الأمة؛ بل كانت من صنع لجنة حكومية أو شبه حكومية أطلق عليها الزعيم سعد زغلول وصف «لجنة الأشقياء»، فها هى الفرصة سانحة الآن للرجوع إلى الأمة مصدر السلطات، فلنعد العدة لدعوة جمعية وطنية تأسيسية ومنتخبة انتخابًا حرًا لكى نضع للأمة دستورًا جديدًا يحقق سيادتها ويصونها . . ويمنع من تدخل المتطفلين فى أمورها، ويكفل للمصريين جميعًا ـ بلا فوارق أو تمييز ـ المحافظة على حرياتهم وحقوقهم ضد أى ضغط أو ظلم مهما كان مصدره، ويوفر للطبقة الكادحة الكرامة والعدالة الاجتماعية عند ذلك يمكننا أن نقول مستبشرين: مات الدستور . . فليعش الدستور».

هذا وقد أخذ الاعتقاد يترسخ لدى الشعب بأننا لسنا بصدد انقلاب عادى أو حركة من حركات الجيش تستهدف مجرد الوصول إلى الحكم مثل تلك الانقلابات أو الحركات العسكرية التى حفل بها تاريخ جمهوريات أمريكا اللاتينية، بل بصدد ثورة بالمعنى العلمى تستهدف استخدام تغييرات شاملة فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . . وقد اختلفت الآراء حول آثار هذه (الثورة) ضد النظام الدستورى القائم، وعلى دستور عام ١٩٢٣ بالذات، فرأى فريق من المفكرين أن هذا الدستور برمته قد انهار نتيجة لتلك الأحداث الخطيرة، وذهب فريق آخر إلى أن ما انهار فيه هو فقط بعض نصوصه التى لم تعد تتمشى مع أهداف هذه الثورة، وانطلاقا من هذا المنطق نادى الفريق الأول بوجوب إصدار دستور جديد محل الدستور المنهار بينما اكتفى الفريق الثانى من أنصار الانهيار الجزئى بطلب تعديل الدستور.

وقد اختلفت وجهات النظر حول الهيئة التى تتولى تعديل الدستور أو تجديده، وهل تضطلع بها لجنة حكومية معينة أم جمعية تأسيسية منتخبة، وفى هذا الصدد أثار الدكتور وحيد رأفت هذا الموضوع فى جريدة الأهرام بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٥٢ تحت عنوان: «الدستور بين التعديل والتجديد» وقبل استقالة وزارة على ماهر بيومين اثنين، قائلاً: «إن القول بأن بعض نصوص دستور ١٩٢٣ وحدها هى التى أصبحت ساقطة مع بقاء الأخرى قائمة يؤدى بنا إلى مأزق يصعب الخروج منه؛ إذ ما هى هذه النصوص التى عصفت بها الأحداث وتلك التى أبقت عليها؟ وإذا كان

معيار الانهيار أو البقاء على مدى تمشى هذا النص أو ذاك. أو عدم تمشيه مع أغراض الانقلاب فياله من معيار مطاط. فأغراض الانقلاب متعددة منوعة ورغم وحدتها الظاهرة وفى التشريعات التى صدرت أخيراً وفيما زال عنها تحت الإعداد خير دليل على أن تلك الأغراض لا تنحصر فى ميدان دون ميدان ولا يحدها أفق ضيق مرسوم بل تتناول إلى جانب النظم السياسية للدولة نظمها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والعمرانية فبذلك نتنقل من عهد إلى عهد بل من عصر إلى عصر»، وبعد استقالة الرئيس على ماهر بأيام كتب الدكتور وحيد رأفت أيضًا مقالاً آخر تحت عنوان: «الدستور الجديد جمعية وطنية تأسيسية أم لجنة حكومية؟» وذلك بجريدة الأهرام بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ دافع فيه عن وجود دعوة جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور الجديد واستبعاد فكرة اللجنة المعينة لأنها مهما جمعت من كفايات فلن تكون إلا لجنة حكومية، والأخذ بهذه الطريقة رجوع بالبلاد إلى الوراء ربع قرن أو يزيد إلى نظام لجنة الثلاثين التى وضعت دستور ١٩٢٣؛ فإن حركة ٢٣ يوليو وإن قامت على أكتاف الجيش إلا أنها جاءت معبرة عن رأى شعب بأسره ضاق ذرعًا بالطغيان؛ فأقبل على الجيش يسانده ويعضده؛ ولولا ذلك لما نجحت الحركة هذا النجاح فى أقصر وقت ودون سفك دماء.. وأن قيام جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد هو نتيجة طبيعية لكل ثورة أو انقلاب ديموقراطى.. وعندما نعود بالذاكرة إلى الدساتير الأوربية المتعددة التى صدرت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى نجدها كلها من صنع جمعيات تأسيسية وطنية منتخبة.

والواقع أن قادة حركة الجيش كانوا قد أخذوا يضيقون ذرعًا بأحكام ذلك الدستور، ويضطرون إلى تكييف حركتهم وتحركهم ومشروعاتهم مع أحكامه؛ حيث أصبح قميصًا من فولاذ يحد من حرية انطلاق قادة هذه الحركة، ويقيد من هذه الانطلاقة بقيود من الشكليات لم تعد تتمشى مع الواقع؛ ففى البلاد دستور وعرش وملك لا يزال فى المهد، وهيئة وصاية أو وصى على هذا الملك القاصر، ومجلس وزراء يجتمع من وقت لآخر لاتخاذ بعض القرارات وبرلمان مكون من مجلسين: مجلس للشيوخ، ومجلس للنواب، وإن كانا عاطلين عن العمل بسبب حل مجلس النواب قبل الثورة ووقف جلسات مجلس الشيوخ تبعًا لذلك، ولكن بالإمكان بعثهما إلى الوجود مادام دستور ١٩٢٣ قائمًا. بل إن دعوتهما للانعقاد

أصبحت ضرورة دستورية ملحة لكى تعرض عليهما عشرات لمراسيم القوانين الصادرة فى غيبتهما استناداً إلى المادة (٤١) من ذلك الدستور والتى تنص على أنه إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك (أو هيئة الوصاية على العرش) أن تصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور مع وجوب دعوة البرلمان بمجلسيه إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له حتى إذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون.

وإذا كان اللواء محمد نجيب وزملاؤه قد ترددوا طويلاً فى الإقدام على إعلان سقوط دستور ١٩٢٣ ليتحرروا من قيوده وأحكامه فور نجاح حركتهم؛ فذلك لأنهم كانوا فى حيرة بشأن الخطوات التالية لإعلان سقوط الدستور، وهل ذلك يستتبع إعلان سقوط النظام الملكى أيضًا؟ وهل ينبغى استصدار دستور جديد ليحل محل الدستور الساقط؟ وما الجهة التى تملك إعداده؟ وهل تكون لجنة حكومية أم جمعية تأسيسية؟ وهل من المناسب إجراء الانتخابات فى البلاد فوراً لاختيار تلك الجمعية التأسيسية؟

وماذا لو أن الدستور الذى ستصدره تلك اللجنة أو الجمعية التأسيسية المنتخبة لا يتمشى مع أفكار قادة حركة الجيش أولئك الحكام الجدد الذين استولوا على الحكم ليلة ٢٣ يوليو؟ هل سينفذون ذلك الدستور أم سيعرضون على الشعب دستوراً آخر من صنعهم؟ ثم لو استأنفت البلاد الحياة الدستورية العادية أيا كان مضمون الدستور الجديد فماذا سيكون مصيرهم هم؟ هل سيعودون إلى ثكناتهم أم سيستقيلون من الجيش للعمل بالسياسة؟ ثم ألم تكن إقامة الحياة الديمقراطية السليمة هى البند السادس والأخير من أهداف الثورة الستة؟ إنها أسئلة محيرة ومقلقة حقًا، ولكن كان لا بد لقادة حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من أن يحسموا الأمر إما بالعودة إلى نصوص دستور ١٩٢٣ والالتزام بها جميعًا، أو تعديل ما يقتضى الأمر أن يعدل منها، وإما بتركه كليًا فيريحون ويستريحون، وهذا الحل الأخير هو ما استقر عليه رأيهم فى نهاية المطاف.

وفى صباح يوم الأربعاء العاشر من ديسمبر ١٩٥٢ الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة أذاع الرئيس محمد نجيب بيانًا على الشعب أعلن فيه سقوط دستور ١٩٢٣

وأشار إلى أن دستوراً جديداً سوف تضعه لجنة معينة، وقد تضمن هذا البيان أن الجيش عندما قام بثورته فى ٢٣ يوليو الماضى كانت البلاد قد وصلت إلى حال من الفساد والانحلال أدى إليها تحكم ملك مستهتر وقيام حياة سياسية معيبة وحكم نيابى غير سليم، فبدلاً من أن تكون السلطة التنفيذية مسئولة أمام البرلمان كان البرلمان فى مختلف العهود هو الخاضع لتلك السلطة التى كانت بدورها تخضع لملك غير مسئول، ولقد كان الملك يتخذ من الدستور مطية لأهوائه ويجد فيه من الثغرات ما يمكنه من ذلك بمعاونة حاشية فاسدة، ومن أجل ذلك قامت الثورة التى لم يكن هدفها مجرد التخلص من ذلك الملك وإنما كانت تستهدف الوصول بالبلاد إلى ما هو أسمى مقصداً وأبعد مدى وأبقى على مر الزمن من توفير أسباب الحياة القوية الكريمة التى ترتكز على دعائم من الحرية والعدالة والنظام حتى ينصرف أبناء الشعب إلى العمل المنتج لخير الوطن وبنيه، والآن بعد أن بدأت حركة البناء وشملت كل مرافق الحياة فى البلاد سياسية واقتصادية واجتماعية أصبح لزامًا أن تتغير الأوضاع التى كانت تؤدى بالبلاد والتى كان يسندها ذلك الدستور المليء بالثغرات، ولكى تؤدى الثورة الأمانة التى وضعها الله فى عنقها فلا مناص من أن يستبدل بذلك الدستور دستور آخر جديد يمكن للأمة أن تصل إلى أهدافها حتى تكون بحق مصدر السلطات.

وقد أضاف اللواء نجيب: «وهأنذا أعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور (دستور ١٩٢٣)، وإنه يسعدنى أن أعلن فى نفس الوقت أن الحكومة آخذة فى تأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد يقره الشعب ويكون منزهًا عن عيوب الدستور الزائل ومحققًا لآمال الأمة فى حكم نيابى نظيف سليم».

وقد تمت إذاعة هذا البيان من منزل اللواء محمد نجيب بحلمية الزيتون وكان إلى جانبه البكباشى محمد أنور السادات ومندوبو الصحف ورجال الإذاعة.

ويلاحظ أن بيان سقوط دستور ١٩٢٣ أعلنه الرئيس محمد نجيب فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ (باسم الشعب) والواقع أن الشعب لا دخل له فى سقوط دستور ١٩٢٣ الذى كان بناء على قرار من مجلس قيادة الثورة، ولا ننسى أن الشعب هو الذى طالب فى عام ١٩٣٤ بعودة دستور ١٩٢٣ بعد إلغاء دستور إسماعيل صدقى الصادر فى سنة ١٩٣٠، وقد لاحظ المواطنون أن ذات الصحف الصادرة فى ١٠

ديسمبر ١٩٥٢ حاملة على صفحاتها الأولى بيان الرئيس محمد نجيب ومن حوله الوزراء الجدد وهم الدكتور وليم سليم حنا والدكتور حلمى بهجت بدوى والدكتور عبد الرازق صدقى والدكتور عباس مصطفى عمار وذلك عند خروجهم جميعًا من قصر عابدين بعد أن أدوا اليمين الدستورية أمام الأمير السابق محمد عبد المنعم بوصفه الوصى المؤقت على العرش. ومعنى هذا أنه إذا كان دستور ١٩٢٣ قد سقط فإن النظام الملكى ذاته ظل باقيًا يمثله الملك القاصر الطفل أحمد فؤاد الثانى الجالس على عرش آبائه، والأمير السابق الوصى على العرش.

وبرًا بالوعد الذى قطعته حكومة الرئيس محمد نجيب على نفسها صدر فى ١٣ يناير ١٩٥٣ من الوصى على العرش «باسم ملك مصر والسودان» مرسوم ملكى بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة، وقد شكلت اللجنة من ٥٠ عضواً يمثلون مختلف الاتجاهات والأحزاب والطوائف من بينهم ثلاثة من أعضاء لجنة دستور ١٩٢٣ هم على ماهر (باشا) ومحمد على علوبة (باشا) وعلى المنزلاوى (بك)، وأربعة من الوفديين هم: عبد السلام فهمى جمعة (باشا) وعلى زكى العرابى (باشا) ومحمد صلاح الدين (باشا) وعمر عمر (بك)، واثنان من الأحرار الدستوريين هما أحمد محمد خشبة (باشا) ومحمود محمد محمود (بك)، وأربعة من السعديين هم محمود غالب (باشا) وعبد الحميد الساوى (بك) وفكرى أباظة (باشا) ومحمد محمود جلال (بك)، واثنان من الحزب الوطنى الجديد وهما عبد الرحمن بدوى ويواقيم غبريال، وثلاثة من كبار رجال القضاء وهم أحمد محمد حسن (باشا) رئيس محكمة النقض وعبد الرازق السنهورى (باشا) رئيس مجلس الدولة وفضيلة الشيخ حسنين مأمون رئيس المحكمة العليا الشرعية، وثلاثة من رجال الجيش أو الشرطة المتقاعدين وهم اللواء أحمد حمدى همت وأحمد فؤاد صابر وعلى حمدى، ومن أساتذة الجامعات: الدكتور السيد صبرى، والدكتور حامد سلطان والدكتور عثمان خليل عثمان والدكتور أحمد فكرى، ومن أعضاء مجلس الشيوخ السابقين مصطفى مرعى (بك) ومصطفى الشوربجى (بك)، كما كان من أعضاء اللجنة على الشمسى (باشا) رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى سابقًا والأستاذ الكبير أحمد لطفى السيد (باشا) وكان مجلس الوزراء قد عقد فى الساعة الثامنة

من مساء ١٢ يناير ١٩٥٣ اجتماعًا غير عادى استغرق أربع ساعات لبحث أسماء هذه اللجنة ورأس المجلس الأستاذ سليمان حافظ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وقتذاك لاعتكاف رئيس مجلس الوزراء اللواء محمد نجيب فى ذلك اليوم. . واستشير المجلس فى موضوع العضوية وأسماء من وقع عليهم الاختيار فوافق عليها.

وفى يوم السبت ٢١ فبراير ١٩٥٣ افتتح اللواء محمد نجيب أعمال لجنة الدستور بخطاب مستفيض ألقاه فى دار البرلمان، حيث انعقدت اللجنة.

وقد دخل اللواء نجيب القاعة فى الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة مساء فوقف الجميع وصفق له أعضاء لجنة الدستور، ولما أخذ الرئيس مكانه فوق منصة الرئاسة وقف السكرتير العام لمجلس النواب من فوق المنبر البرلمانى معلنا سقوط دستور ١٩٢٣ الملكى ومرسوم تأليف لجنة الدستور وإعلان دستور فترة الانتقال، وألقى اللواء نجيب بعد ذلك خطبة استغرق إلقاؤها حوالى ٢٠ دقيقة قوبلت بتصفيق حاد، ولما كان مشروع الدستور الذى انتهت إليه لجنة الخمسين المذكورة قد ارتأى الأخذ بنظام الجمهورية البرلمانية على غرار الجمهورية الثالثة فى فرنسا بينما كانت اتجاهات أعضاء مجلس قيادة الثورة ولا سيما البكباشى جمال عبد الناصر بالذات رئيس هذا المجلس الفعلى وأبرز أعضائه تميل إلى النظام الجمهورى الرئاسى كما ثبت بعد ذلك من الدساتير المؤقتة أو الدائمة التى صدرت فى عهده فقد وضع مشروع لجنة الخمسين بعد رفعه إلى مجلس قيادة الثورة فى سلة المهملات ولم يلتفت إليه إنسان أو يُعْنى أحد بدراسته كما ينبغى حتى من الناحية النظرية أو الأكاديمية، ونظراً لطول الوقت الذى استغرقه وضع ذلك المشروع فقد استشعرت الحكومة ومجلس قيادة الثورة الحاجة الملحة إلى نظام مؤقت للبلاد يرجع إليه فى فترة الانتقال يحدد سلطات الدولة واختصاصات كل منها فقد صدر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ «إعلان دستورى» من اللواء محمد نجيب بوصفه القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش، وهذا الإعلان هو أول وثيقة رسمية تتحدث عن مجلس قيادة الثورة حيث أضفت عليه الشرعية الدستورية وعينت اختصاصاته سواء عند ممارسته لأعمال السيادة العليا أو فى تعاونه مع مجلس الوزراء فى رسم السياسة للدولة؛ وبذلك

أصبح مجلس قيادة الثورة شرعًا خلال فترة الانتقال هو أعلى سلطة فى الدولة بعد أن كان كذلك عملاً وحقيقة، وهكذا تحولت (الحركة المباركة) إلى (ثورة) وكان المفروض أن تنتهى هذه الثورة بصدور الدستور الدائم للبلاد والذى كانت لجنة الدستور تعد مشروعه وانتهت منه فى أغسطس ١٩٥٤ ولكن هذا الدستور الجمهورى البرلمانى وضع على الرف كما ذكرنا ولم يصدر دستور دائم للبلاد حتى ١٦ يناير ١٩٥٦ وبعد أحداث خطيرة تعرضت لها الثورة.

الفصــل الثالث

محمد نجيب والتنظيمات السياسية

يقول الصحفى جلال ندا (وهو البكباشى المتقاعد دفعة ١٩٣٨ ، نفس دفعة الرئيس عبد الناصر، تقاعد عقب إصابته فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، كان عضواً منتخبًا فى انتخابات نادى الضباط عن المحاربين القدماء، عمل محرراً عسكريًا بأخبار اليوم فى مايو ١٩٥٢ ورأس جريدة المحاكم الإقليمية التى تصدر من بنها ١٩٥٣ ، درب فدائيى حركة مصر الفتاة عام ١٩٥١ ، وقد قام الإنجليز باغتيال شقيقه اليوزباشى فريد ندا فى الإسماعيلية ١٩٥٤) فى حوار أجراه مع الرئيس محمد نجيب بعد نجاح حركة الجيش عن رأى الرئيس نجيب من الأحزاب السياسية فقال: «لا مناص من وجود الأحزاب السياسية لضمان الاستقرار وتداول السلطة بشكل سلمى، ومن خلال الأحزاب يتكشف الفساد أولاً بأول ومن ثم يتم القضاء عليه بسهولة نسبيًا ولكى نضمن ذلك لا بد أن يكون هناك حزبان على الأقل وكل حزب يراقب الآخر وهكذا، وفى هذا ضمان حقيقى للديمقراطية والشورى وحرية الرأى واحترام حقوق الإنسان وكرامته وتقدم مصر وهذا ما كان يبغيه لمصر ولكن مجلس قيادة الثورة كان له رأى آخر فكانت الأغلبية هى الفيصل فى التصديق على القرارات المهمة والخطيرة، وقرار حل الأحزاب كان خطأ كبيراً فى ١٧/ ١/ ١٩٥٣ ، واتضح للرئيس فيما بعد أنهم - أى أعضاء مجلس القيادة - كانوا يجتمعون فى أحد منتدياتهم ويقررون ما ينتونه مسبقًا، ومن ثم كان مجلس الثورة الذى يرأسه نجيب ويحضره معهم شكليًا وصوريًا وعملية الأغلبية لم تكن ديمقراطية ولكنها نتيجة التربيطات المسبقة».

ومن هنا تجدر الإشارة إلى موقف الثورة من الأحزاب:

أ ـ موقف الثورة من حزب الوفد وأحزاب الأقلية

ونبدأ بحزب الوفد الذى هو أكبر حزب سياسى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو وكان الشعب يهتف لصالحه هتافات مدوية كان أشهرها: «يحيا الوفد ولو فيها رفت» حيث كان الحزب الوحيد الذى يكتسح الانتخابات الحرة قبل ٢٣ يوليو بأغلبية ساحقة، وما دامت تتوافر له الأغلبية فى البرلمان كان يشكل حكومته بمفرده دون الدخول فى حكومات ائتلافية تضيِّع جهده أو تكون عاقبتها عدم التجانس بين الوزراء فيختل العمل الوزارى، وكان هذا رأى النحاس باشا وكان شرطًا من شروطه الأساسية بعد أن جرب عدم الانسجام فى إحدى وزاراته الائتلافية المقالة عام ١٩٢٨.

وكانت الثغرة الوحيدة فى دستور ١٩٢٣ أنه يعطى الحق للملك فى إقالة الوزارة رغم أنه كفل حرية التعبير وإجراء الانتخابات.

وكانت انتخابات عام ١٩٥٠ التى جاءت بالوفد هى آخر انتخابات حرة تشهدها مصر قبل عام ١٩٥٢.

وكان على الساحة السياسية عند قيام الثورة عدة أحزاب يطلق عليها أحزاب الأقلية بالإضافة إلى التنظيم السياسى الدينى الذى يلى الوفد فى الشعبية ألا وهو جماعة الإخوان المسلمين وعلى النقيض منه من الناحية الإيديولوجية التنظيم الشيوعى الذى يعتبر أقل منه شعبية، ومن أحزاب الأقلية الأخرى:

الحزب الوطنى	برئاسة حافظ رمضان باشا
حزب السعديين	برئاسة إبراهيم عبد الهادى باشا
حزب الأحرار الدستوريين	برئاسة د. محمد حسين هيكل باشا
حزب الكتلة الوفدية	برئاسة مكرم عبيد باشا

وقد تقابل النحاس باشا مع الرئيس محمد نجيب وضباط القيادة ليلة ٢٧ يوليو ١٩٥٢ فور عودته من خارج مصر فاستقبلوه بتجهم واضح وعلى رأسهم البكباشى جمال عبد الناصر وقد رد له محمد نجيب الزيارة فى اليوم التالى، ووصف فؤاد سراج الدين ـ سكرتير الوفد فى ذلك الوقت ـ محمد نجيب بالوجه الوطنى المحترم

والديمقراطى النزعة، ويستطرد سراج الدين موضحًا علاقة الثورة بالوفد وجميع التنظيمات السياسية قائلاً: إنه بعد خروجه من مبنى القيادة العامة برفقة النحاس باشا تشاءم من ذلك التجهم من جانب عبد الناصر ورفاقه - باستثناء اللواء نجيب - وحاول الصحفى أحمد أبو الفتح أن يخفف من بعض هذا التشاؤم فأخبره بأن عبد الناصر له ميول وفدية ولكنه لم يصدقه وأخبره بأنه يتوقع لمصر حكمًا عسكريًا جائرًا ولقد صدقت توقعاته، ولقاؤه الثانى مع عبد الناصر تم فى منزل قريب له يعمل ضابطا بالجيش واسمه: عيسى سراج الدين، واكتشف أن منزله كان مقرًا للقاءات تنظيم الضباط الأحرار لبعده عن الشبهات لصلة القرابة أولاً، وأن المنزل يقع فى مكان ناء بحى الزيتون على أطراف القاهرة بالإضافة إلى أن زوجته تركية ولا تفهم العربية، وفى هذا اللقاء كان عبد الناصر أكثر ودًا، وحضر الاجتماع أعضاء مجلس قيادة الثورة عدا رئيسه محمد نجيب، ودار الحديث فى موضوعات مختلفة ولم يتطرق إلى الموضوع الأساسى الذى كان الهدف من هذا اللقاء وهو «الديمقراطية» والخطوات التى ستقوم بها حركة الجيش من أجل الوصول إلى حكم نيابى سليم.

يقول فؤاد سراج الدين فى هذا اللقاء سأله أحدهم جادًا:

هل صحيح أنه يمتلك عشرة آلاف فدان؟ وكان رده: وهل فى ذلك عيب؟ ثم أردف قائلاً: إنه قد ورث ألفى فدان عن والديه ويمكن التأكد من ذلك بتليفون إلى كفر الشيخ حيث تقع بلدته الجرايدة لمعرفة ما يملكه بالضبط، وفى تلك اللحظة فتح جمال عبد الناصر مظروفًا أصفر كان فى حوزته مؤكدًا أن ما ذكره فؤاد باشا صحيح، إنه يملك ألفى فدان وليس عشرة آلاف، ثم يضيف سراج الدين قائلاً: وسألنى عضو آخر: هل صحيح أن زينب هانم تشتغل بالتجارة ولها سجل تجارى؟ فضحك قائلاً: وما العيب فى ذلك؟ لقد كانت السيدة خديجة زوجة النبى صلى الله عليه وسلم تعمل بالتجارة، ويمكن بسهولة عند الرجوع للجهة المختصة معرفة حقيقة وضع زينب هانم، وهنا رد البكباشى جمال عبد الناصر بأنه ليس لديها نشاط تجارى.

ويستطرد سراج الدين قائلاً: إن عبد الناصر هو الذى أصدر حكمًا بإدانته أمام محكمة الثورة ١٩٥٤ فقد كان رئيس المحكمة عبد اللطيف البغدادى مقتنعًا ببراءته

وأكدت المحكمة نزاهته لكنه اضطر تحت ضغط عبد الناصر إلى إصدار حكم بسجنه ١٥ سنه، ثم سافر إلى الإسكندرية حتى لا يحضر جلسة مجلس قيادة الثورة التى صدق فيها على الحكم.

وفى جلسة مجلس الثورة وضحت المعارضة الشديدة لهذا الحكم الجائر وكان من أبرز المعارضين الرئيس محمد نجيب رئيس المجلس وتساءل كيف تدينون رجلاً حارب الإنجليز وهو وزير للداخلية؟ إنه يستحق تمثالاً وليس حكمًا بالإدانة.

لكن عبد الناصر أصر على تنفيذ الحكم قائلاً:

إن الحكم ببراءة فؤاد سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد معناه عودة الجيش لثكناته، وتسليم الحكم للمدنيين.

ويضيف سراج الدين قائلاً: بعد صدور الحكم بسجنه شكل أفراد عائلته وفدًا لمقابلة أعضاء مجلس قيادة الثورة فى محاولة لإقناعهم بالعدول عن هذا الحكم والتقوا بجمال عبد الناصر الذى أخبرهم أن الحكم سياسى وفؤاد سراج الدين باعتباره سياسيًا يفهم جيداً لماذا أصدرنا هذا الحكم ضده ومتى سيطلق سراحه؛ كما اعترف لهم عبد الناصر صراحة أن الحكم الصادر ضد سراج الدين هو بمثابة إنذار للأحزاب الأخرى خاصة بعد وقوع الانقلاب الرابع فى سوريا وعودة الحياة الحزبية إلى هناك من جديد؛ كما أن الحكم القاسى الصادر بإدانته يمهد السبيل لتوجيه ضربة قاصمة إلى جماعة الإخوان المسلمين.

وهذا ما حدث بالفعل وقبل أن ينتهى عام ١٩٥٤ كانت الدكتاتورية العسكرية قد فرضت سطوتها على مصر.

وعن موقف الأحزاب السياسية بعد الثورة كتب الدكتور وحيد رأفت تحت عنوان: «مصير الوفد والأحرار والسعديين والوطنين» يقول: الوفد على سبيل المثال هو من أهم تلك الأحزاب وأكبرها شأنًا - فى ذلك الوقت - لأنه نشأ أصلاً لغرض أو لأغراض معينة وهو استخلاص استقلال البلاد من الغاصب المحتل بكل الطرق المشروعة، أما رؤساء الأحزاب الأخرى كالأحرار الدستوريين والسعديين والكتلة الوفدية وغيرها مما ظهر فترة واختفى فجأة دون رجعة إنما قامت على أساس

مناهضة حزب الوفد وإقصائه عن الحكم ليتولى رؤساء هذه الأحزاب الأخرى وأقطابها كراسى الوزارة بدلاً من الوفديين.

وإذا كان للحزب الوطنى القديم وضع خاص لقيامه أصلاً على المبادئ لا الأشخاص، فإن انشقاقه على نفسه فى أواخر العهد الماضى قد أضعفه، ولما كان النظام النيابى البرلمانى لا غنى له البتة عن الحزبية والأحزاب كالمشاهد لدى جميع الدول النيابية البرلمانية بلا استثناء فلا مفر إذن من قيام البرلمان على النظام الحزبى وأن هذه حقيقة لم تعد تحتمل جدلاً أو نقاشًا فى وقتنا هذا، المهم أن تكون هذه الأحزاب ممثله للقوى الحقيقية فى الأمة وللاتجاهات الطبيعية فى الشعب.

ولا يخفى أن فى كل أمة من الأمم فئة تقدمية وأخرى محافظة، وهذه على ما يبدو ظاهرة عامة تمليها طبيعة الأمور؛ ولذا نشأ فى إنجلترا حزبان أساسيان أحدهما هو حزب المحافظين وآخر تقدمى هو حزب الأحرار.. وقد ترتب على ظهور الحركة العمالية فى أواخر القرن الماضى وازدياد نفوذ العمال هناك وتكتلهم فى شكل جمعيات ونقابات تدافع عن حقوقهم وتبرز ميولهم وتسعى لتحقيق هذه الاتجاهات والميول فى شكل تشريعات وقرارات.. أن ظهر فى إنجلترا حزب العمال واشتد ساعده تدريجيًا حتى أصبح الحزب الثانى فى إنجلترا وحل محل حزب الأحرار بل لقد تولى حزب العمال الوزارة أكثر من مرة وأصبح حزبًا مهما يخشى بأسه وقوته، وهذا الوضع الذى انتهى إليه النظام الحزبى البرلمانى فى إنجلترا يمكن أن يتكرر لدى الدول الأخرى فى صور عدة وتحت أسماء مختلفة.

ففى فرنسا مثلاً رغم تعدد أحزابها السياسية تعدداً يحير العقول حتى جاوز عددها فى الظاهر العشرين حزبًا غير أنها فى الواقع رغم تعددها لا تكاد تعبر إلا عن الاتجاهات الثلاثة التى أشرنا إليها وهى الاتجاه المحافظ والاتجاه الحر والاتجاه العمالى، وإذا كان هذا هو الشأن لدى الكثير من الدول الأخرى فلا يستبعد تحقيقه فى مصر عند استئناف الحياة البرلمانية فى ذلك الوقت؛ فالحركة العمالية فى مصر جديرة بأن تمثل فى البرلمان، وهناك فئات عديدة من الشباب تتولى الحكم وميولها التقدمية من ناحية الإصلاح الاجتماعى والإدارى وغيرهما لا تخفى على أحد، وهناك أخيراً فئة الكهول المحافظين الذين يمثلون التؤدة والاتزان وهم وإن كانوا

يتبعون الإصلاح إلا أنهم يقررون أن السير لتحقيقه يجب أن يكون بقدر وحذر وأن قيام البرلمان على هذه الأسس أصلح بلا شك، وأكثر تحقيقًا لصورة الشعب واتجاهاته.

ولمزيد من إلقاء الضوء على الموقف السياسى من الأحزاب السياسية تحاورت روز اليوسف مع ثلاثة من أقطاب الأحزاب وهم:

الأستاذ عبد الفتاح حسن: وزير الشئون الاجتماعية بحكومة الوفد سابقًا.

والأستاذ عبد الرحمن الرافعى: وزير الدولة السابق ووكيل الحزب الوطنى القديم سابقًا.

والأستاذ على أيوب: وزير المعارف السابق وعضو اللجنة التنفيذية للحزب السعدى سابقًا.

ووجهت لهم المجلة أربعة أسئلة موحدة وعليهم الإجابة عنها وكانت الأسئلة كما يلى:

س١: ما أخطاء الأحزاب السابقة؟

س٢: هل ترى عودة الأحزاب السابقة كما هى، أم ترى تكوين أحزاب جديدة؟

س٣: ما الخطوات التى ترى أن على قادة الثورة الإسراع فى تنفيذها الآن؟

س٤: ما الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية التى ترى وضعها؟

وكانت إجابة القطب الوفدى عبد الفتاح حسن كما يلى:

بالنسبة لإجابة السؤال الأول فهو يرى أن تهاون الأحزاب السياسية مع فريق من أنصارها، استغل انتماءه إليها وعلى الرغم من أن الفريق المشار إليه لا يجاوز عددًا محدودًا فقد جر متاعب عديدة للأحزاب السياسية، وأساء إلى سمعتها، ورخص فى الطعن عليها عن طريق تضخيم الأخطاء والتهويل فى شأنها؛ كذلك دخول البارزين فى الوزارة مع أنه ينبغى توفر بعضهم للعناية بشئون الحزب حتى لا يصرفهم الاشتراك فى الوزارة عن مسائل لا تقل فى خطورتها وأهميتها عن المسائل التى يعالجها الوزراء؛ كذلك إغفال الأحزاب السياسية المختلفة السعى لتوحيد الاتجاهات بالنسبة للمسائل القومية، وإتاحتها الفرصة لاستغلال اختلاف وجهات

النظر للإيقاع بينها بالإضافة إلى تزييف بعض الأحزاب السياسية لإرادة الأمة والتزاحم على الحكم والتنافس عليه من غير طريقه القويم.

وبالنسبة للسؤال الثانى فيجيب الأستاذ عبد الفتاح حسن قائلا: إن المآخذ التى ذكرها جوابا عن السؤال الأول لا تغير من عقيدته فى وجوب المبادرة إلى إطلاق الحرية للأحزاب السياسية لممارسة نشاطها بأسمائها الأولى أو بالأسماء التى تختارها لنفسها وللأهداف المعينة التى تحددها فى برامجها لأن الحياة الديمقراطية لا تقوم صحيحة وسليمة إلا فى وجود الأحزاب السياسية. ويجيب عن السؤال الثالث بقوله: إنه يرى ضرورة قيام قادة الثورة بالمبادرة إلى إلغاء الأحكام العرفية وما يترتب على ذلك من إطلاق سائر الحريات العامة والإفراج عن المعتقلين.

كذلك العدول عن اقتراح تأليف الجمعية التأسيسية التى أعلنت عنها القيادة؛ والتى كان يلوح بها فى تلك الفترة ولم تنفذ. والعمل فوراً على أن تتمتع البلاد بحقها الطبيعى فى حياة نيابية كاملة وسليمة فتجرى الانتخاب التى تكفل للمواطنين جميع مقومات الاطمئنان وأسباب الحرية.

كما يجب إنهاء مهمة محكمة الثورة ومحكمة الغدر والمحاكم العسكرية ليعود القضاء الطبيعى إلى ممارسة ولايته كاملة، وقد سجل قضاؤنا فى الماضى والحاضر أمجاداً واضحة ومشرفة؛ بالإضافة إلى ضرورة السعى الجدى لتصفية الماضى وتوحيد الكلمة وضم الصفوف وتهيئة الشعب لمواجهة تبعاته والقيام بواجباته مع إنكار الذات وإيثار مصلحة البلاد دون غيرها، كما نأمل أن تكون سياستنا الخارجية لمصلحة بلادنا والثقة بأنفسنا والاعتماد على وسائلنا وتهيئة أسباب الاطمئنان إلى كفايتها لأنه ليس للضعفاء مكان فى دنيا منطقها احترام الأقوياء، أما بالنسبة للجلاء فينبغى إعلان التوبة عن التوسل بالمحادثات والمفاوضات كعلاج لقضيتنا، فقد تعلقنا مدة طويلة بالمفاوضات فلم نجن منها ثمرة ولم نبلغ بها غاية وأعتقد أنه باتحاد كلمتنا واتجاهنا إلى الكفاح المستنير والجهاد الصادق سنبلغ غايتنا.

وكانت إجابة قطب الوطنيين عبد الرحمن الرافعى كما يلى:

بالنسبة لإجابة السؤال الأول فإنه يقول: إن أهم خطأ فى نظره أن أهداف هذه الأحزاب فى الغالب كانت أهدافًا حزبية وشخصية.

والخطأ الثانى أنها كانت تؤثر منافع أعضائها على مصالح الوطن.

وللإجابة عن السؤال الثانى يقول: إن العهد الجديد الذى ظهر مع الثورة يقتضى ظهور أحزاب عديدة لا تتكرر معها الأخطاء القديمة وهذا لا يضعف من قيمة الأحزاب السابقة فإن لها محاسن كما أن لها سيئات.

فالمحاسن يجب أن تبقى والسيئات يجب ألا تتكرر وهذا أو ذاك يستلزم قيام حياة حزبية جديدة بأحزاب عديدة على قواعد جديدة.

وعن الخطوات التى يجب على قادة الثورة الإسراع فى تنفيذها فهى ضرورة التمهيد لعودة حياة دستورية سليمة مع العمل على توحيد الكلمة.

وبالنسبة لسياستنا الخارجية فهذه تحتاج إلى أكثر من جواب وأكثر من بحث، فالمهم أن نذود عن استقلالنا بكل الوسائل الممكنة، وأن تكون خططنا نتيجة دراسات عميقة وبحوث مستفيضة ولا تكون وليدة الارتجال ولا تصدر عن فكرة التبعية أو شبه التبعية للدول التى تتنازع السيطرة على العالم.

وكانت إجابة قطب السعديين الأستاذ على أيوب تتلخص فى أن للأحزاب السابقة أخطاءها؛ لأنها تعمل ومن شأن البشر أن يخطئوا فى عملهم أحيانًا، وللأحزاب السابقة فضلها على البلد لأنها بمجهودها استطاعت أن تحطم الحماية البريطانية، وأن تجلى الجنود الغاصبين عن داخلية البلاد؛ كما أنها وفقت فى سعيها لإلغاء الامتيازات وأعادت للبلاد سلطانها التشريعى والقضائى على كل من يعيش فوق أرضها، وأوجدت لمصر مكانتها الدولية، ولولا ما حققته الأحزاب من نجاح لما استطاع الجيش أن يقوم بحركته ولا أن ينجح فيها هذا النجاح الكبير، فإذا كنا نذكر مع التعظيم والتقدير ثورة الجيش على الملك المخلوع وعلى الفساد فيجب أن نعترف بالفضل لمن هيأوا للجيش الظروف التى مكنته وسهلت له مهمته.

كما يرى أن الأحزاب لا يمكن أن تعود بوصفها السابق ولا بد من دخول تغييرات عليها تمليها الظروف وما دخل على الوعى القومى من تقدم.

ويتمنى الأستاذ على أيوب أن يقوم رجال الثورة بتوحيد القضاء والنهضة بالأزهر.

كما يرى أن تهدف مصر فى سياستها الخارجية إلى إيجاد كتلة من الدول المحايدة والراغبة فى عدم التقيد بأى تحالف يخرج بها فى المعترك بين الكتلتين الشرقية والغربية وهذا ما يراه هدفًا رئيسيًا فى هذا الشأن ويتفرع عنه كل ما من شأنه أن يؤدى إليه ويحققه.

والخلاصة التى يقدمها الدكتور عبد العظيم رمضان فيما يخص حل الأحزاب بوجه عام وحزب الوفد بوجه خاص فيذكر أن الثورة أرادت بهذا المرسوم حل الأحزاب ومصادرة أموالها وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات، وأن يكون شهادة رسمية بوفاة الوفد، ولكن حدث ما لم يكن نتوقعه؛ فقد أثبتت الأيام أن هذا المرسوم كان شهادة ميلاد جديدة، ذلك أن الوفد لم يكن أكثر من مبادئ وتاريخ طويل فى الحرية الفردية والدستور والنضال الوطنى، وقد استطاع أن يستوعب شعارات الثورة فى الإصلاح الزراعى فى برنامجه الجديد، فضلاً عن منطلقات جديدة فى حقل السياسة الخارجية والداخلية. ومثل هذا الحزب لا يموت بمرسوم وإنما يموت حين يفقد مبررات بقائه بانقضاء المرحلة التاريخية التى يعبر عنها، وظهور مرحلة جديدة تتطلب قوى ثورية جديدة تحمل أعباءها وتمضى بها إلى الأمام.

وفى ذلك الحين لم تكن قد تبلورت بعد إيديولوجية الثورة فى مواجهة الوفد، لذلك سرعان ما بدا إجراء الثورة فى نظر جماهير غفيرة من المصريين وحتى داخل مجلس قيادة الثورة ذاته، مقدمة لدكتاتورية عسكرية.

ب- موقف الثورة من الإخوان المسلمين

يؤكد علاقة الإخوان بالثورة السيد خالد محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة فى ذلك الوقت حيث يقول: «كنا فى نهاية ١٩٤٤ وكانت الحيرة تقلقنا جميعًا بحثًا عن طريق لنا ولمصر، وذات يوم مر على عبد المنعم عبد الرءوف وعرض علىّ أن نلتقى بضابط آخر يحمل ذات الهموم ويبحث عن إجابات لذات الأسئلة وأخذنى لأقابل جمال عبد الناصر وكان لقائى الأول معه، لكن عبد المنعم عبد الرءوف ما لبث أن طلب منى أن يعرفنى بضابط آخر وأخذنى إلى

جزيرة الشاى فى حديقة الحيوان حيث قابلت الصاغ (الرائد) محمود لبيب الذى عرفت فيما بعد أنه مسئول الجناح العسكرى فى الإخوان المسلمين وتكونت مجموعة عسكرية تضم العديد من الضباط ولم نعد نلتقى فى أماكن عامة وإنما بدأنا نعقد الاجتماعات المنتظمة فى البيوت فكنا نجتمع فى بيت الضابط مجدى حسنين وأحيانًا فى بيت الضابط أحمد مظهر (الفنان فيما بعد)، وفى هذه اللقاءات الإخوانية كان يحضر معنا جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وحسين حمودة وحسين الشافعى وسعد توفيق وصلاح خليفة وعبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم وللحقيقة كان حسن البنا يملك مقدرة نافذة على الإقناع وعلى التسلل إلى نفوس مستمعيه، وكان قوى الحجة واسع الاطلاع وقد اتصل بنا صلاح خليفة وأخذنا ـ أنا وجمال عبد الناصر ـ إلى بيت قديم فى حى الدرب الأحمر باتجاه حى السيدة زينب وهناك قابلنا عبد الرحمن السندى المسئول الأول للجهاز السرى للإخوان فى ذلك الحين وأدخلونا غرفة مظلمة تمامًا واستمعنا إلى صوت أعتقد أنه صوت صالح عشماوى ووضعنا يدنا على مصحف ومسدس ورددنا خلف هذا الصوت يمين الطاعة للمرشد العام فى الخير والشر وأعلنا بيعتنا التامة الكاملة والشاملة على كتاب الله وسنة رسوله، وعلى أية حال بدأنا بعدها عملنا فى الجهاز السرى وأخذونا للتدريب فى منطقة قريبة من حلوان.

والآن نسجل بيان الإخوان المسلمين عن الإصلاح المنشود فى العهد الجديد يوم أول أغسطس ١٩٥٢ وباختصار.

بسم الله الرحمن الرحيم «ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز».

الآن وقد وفق الله جيش مصر العظيم لهذه الحركة المباركة وفتح بجهاده المظفر أبواب الأمل فى بعث هذه الأمة وإحياء مجدها التليد، وأزال عقبة كانت تصد عن سبيل الله والحق وتعوق المصلحين ويستند إليها المفسدون والمغرضون من كبراء هذه الأمة وحكامها فى العهود المختلفة. والآن ينبغى أن ننظر إلى الأمام وألا يأخذنا الزهو بهذه الانتصارات عما يجب من استئناف العمل الشامل حتى تشعر الأمة بأنها انتقلت نقلة كلية من عهد إلى عهد.

أولاً: التطهير الشامل الكامل

أن يؤخذ من أعان الملك السابق على الشر ويسر له سبل الفساد بما أخذ به الملك السابق نفسه ولقد أصبح لزامًا أن تمتد يد التطهير إلى هؤلاء الحكام فتبادر بتنحيتهم عن الحياة العامة وحرمانهم من مزاولة النشاط السياسي. كما ينبغى إلغاء الأحكام العرفية وسائر القوانين الرجعية المنافية للحريات.

ثانيًا: الإصلاح الخلقى والتربوى

أن تعمل الحكومة على تحريم ما حرم الله وإلغاء مظاهر الحياة التى تخالف ذلك، مع توفير التعليم للمواطنين جميعًا، وإعادة كتابة تاريخنا الإسلامى والمصرى لنزيل منه ما وضعه المغرضون من المستعمرين والمستشرقين.

ثالثًا: الإصلاح الدستورى

المسارعة إلى عقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد على أساس أنه تعبير عن عقيدة الأمة وإرادتها ورغبتها وسياج لحماية مصالحها.

رابعًا: الإصلاح الاجتماعى

إن الأمة تعانى تفاوتًا اجتماعيًا خطيرًا؛ والإسلام يقضى بأن يكون لكل فرد فى الدولة - مسلم أو غير مسلم - كحد أدنى مسكن وملبس ومأكل وعلاج مجانى لغير القادر وتعليم مجانى للجميع، مع التكافل الاجتماعى وتحديد الملكية الزراعية وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر وإلغاء النياشين والرتب.. إلخ.

خامسًا: الإصلاح الاقتصادى

تحريم الربا وتنظيم المصارف؛ وتكون الحكومة قدوة بالتنازل عن الفوائد فى مشروعاتها الخاصة.

سادسًا: التربية العسكرية

إن رجال الجيش البواسل هم أولى الناس بإصلاحه، ويجب على الدولة ألا تبخل عليه بالمال لتأدية واجباته، مع مراعاة الآداب والشعائر الدينية فى الجيش، وإنشاء مصانع الأسلحة والذخيرة مع توسيع نطاق التجنيد حتى يصبح الشعب كله جيشًا مستعدًا.

سابعًا: البوليس (الشرطة)

إن رجال البوليس هم حفظة الأمن الداخلى وهم جزء من الأمة يجب أن تكون علاقتهم معًا علاقة أخوية وقائمة على أساس من الخلق الكريم.

أما قضية الاستقلال فليس لها إلا حل واحد، وهو أن يخرج الإنجليز من مصر والسودان وأن يخرج كل مستعمر من بلاد الإسلام.

يقول الرئيس نجيب عن علاقته بالإخوان المسلمين: إنه بعد الإفراج عن المرشد حسن الهضيبى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ذهب جمال عبد الناصر لزيارته فى منزله فى منتصف الليل، وفى صباح اليوم التالى نشرت الصحف أنه قد تقرر الإفراج عن جميع المعتقلين، وأن الإخوان استأنفوا نشاطهم وعقدوا اجتماعًا مع المرشد العام لجماعتهم الذى أعلن: (نحن الآن أقوى مما كنا).

ووقع الإخوان فى الفخ الذى نصبه لهم جمال عبد الناصر؛ فقد كان الإخوان هم القوة المرجحة لفوز إحدى القوتين المتنازعتين فى هذه المرحلة.. قوتى وقوة عبد الناصر.. وكان على عبد الناصر أن يستميلهم إلى جانبه، فإذا ما كسب معركته معى، وسيطر على الحكم استدار عليهم وتخلص منهم.. وهذا ما حدث فعلاً، لقد اشتراهم عبد الناصر ليبيعنى.. ثم.. باعهم واشترى السلطة المطلقة. إن خطأ الإخوان كان خطأ استراتيجيًا؛ لأنهم تصوروا أن القضاء على الأحزاب كان لصالحهم، بحيث يصبحون الحزب الوحيد والقوة الوحيدة، ولم يدركوا ببساطة حكاية العصا الوحيدة التى يمكن كسرها، ومجموعة العصى التى لا يمكن كسرها معًا والتى كنا نسمعها ونحن أطفال ولا نزال نرويها لصغارنا إلى الآن.. والدليل على ذلك، أنهم انتهوا إلى السجن والتعذيب والتشريد عندما وصل عبد الناصر إلى الحكم، بينما كان موقفهم فى تلك الفترة، ضد الأحزاب، وضد تعدد الآراء حتى إن أحد قادتهم قال للصحف يوم ٢٧ مارس ١٩٥٤:

(فيما يختص بعودة الأحزاب السياسية أملنا ألا يعود الفساد أدراجه مرة أخرى، لأننا لن نسكت على هذا الفساد بل نؤيد الشعب بكامله ولن نطلب تأليف أحزاب سياسية لسبب بسيط أننا ندعو المصريين جميعًا لأن يسيروا وراءنا ويقتفوا أثرنا فى قضية الإسلام).

أى أن الإخوان ظلوا على مواقفهم القديمة ولم يتعلموا من درس حلهم ولا من درس وضع قادتهم فى السجن وقرروا أنهم ضد الحياة النيابية ومع الحياة العسكرية، إلا أن الإخوان فى لقائهم مع جمال عبد الناصر لا بد أنهم يفكرون بعقلية المعتقل الذى تحرر من سجنه ويريد أن يوازن بين أموره دون تورط، وكان إيذانا بانتهاء دورهم، واقترح محمد رياض قائد حرس محمد نجيب؛ معاودة الاتصال بالإخوان المسلمين الذين وقفوا بجانبه - والحديث للرئيس نجيب - عند استقالته فحذره الرئيس نجيب من ذلك لفقدان الثقة فى اتجاه بعض زعمائهم ومعارضتهم قيام الأحزاب والحياة الديمقراطية، وعاد محمد رياض فى اليوم التالى ليبلغ الرئيس نجيب أنه أرسل رسولاً إلى المرشد حسن الهضيبى هو السفير الأسبق رياض سامى يستفسر منه عن حقيقة موقف الإخوان واستعدادهم للخروج فى مظاهرات شعبية عند الضرورة فأجابه الهضيبى أنهم لم يتدبروا أمرهم بعد، وأنهم يفضلون الانتظار والهدوء حتى يتم الإفراج عن جميع المعتقلين، ويضيف الرئيس نجيب أنه لم يكن يتصور أن يغير الإخوان موقفهم ويؤيدوا جمال عبد الناصر ومع ذلك كان ما فعله عبد الناصر أهم ضربة سياسية فى حياته ولولاها ما وصل إلى الحكم.

ويقول الدكتور عبد العظيم رمضان: إن الفترة من نوفمبر ١٩٥٣ حتى ١٤ يناير ١٩٥٤ قد شهدت اتصالاً بين الرئيس نجيب والإخوان المسلمين لبحث مسألة التعاون بين الطرفين ضد عبد الناصر ومجلس الثورة وقد كشف عنه النقاب الصاغ (الرائد) حسين محمد حمودة وهو من ضباط الإخوان الذين كلفوا بتكوين شُعَب فى القوات المسلحة أمام محكمة الشعب فقال إنه فى أواخر نوفمبر أو أوائل يناير ١٩٥٤ استدعى لاجتماع عقده المرشد فى أحد بيوت الإخوان وحضره كل من الصاغ صلاح شادى وخليل نور الدين والدكتور غراب وأبلغ الهضيبى الحاضرين أن الرئيس محمد نجيب قد اتصل به عن طريق كل من محمد رياض قائد الحرس الجمهورى وحسن العشماوى عن الإخوان لتوصيل الرسالة التالية:

«إن الرئيس نجيب يطلب مساندة الإخوان ضد مجلس قيادة الثورة بسبب الحكم الدكتاتورى فى البلاد، وإنه يرغب فى إقامة حكم نيابى دستورى حسب رغبة الهيئات الشعبية ومنها الإخوان» ثم قال الأستاذ الهضيبى: «أنا مجتمع بكم لأنكم ضباط فى الجيش ومن الإخوان وأنتم أعلم منى بما تحويه رسالة نجيب من مضمون

وعليكم بحث تلك المسألة ثم أبلغونى بالنتيجة» وقد اجتمع حسين حمودة فى منزل أبو المكارم عبد الحى وحضر اللقاء خليل نور الدين وصلاح شادى ويوسف طلعت لبحث الموضوع.

وكان رأى يوسف طلعت أنه من المتعذر عمل أى شىء فى تلك الظروف نظراً لأن عبد الرحمن السندى رغم فصله لا يزال يمسك بخيوط النظام الخاص ويستقطب جزءاً من أفراده وأنه لا يمكن عمل أى إجراء إيجابى قبل سنة من الآن حيث يتوقع أن يكون لديه عشرة آلاف من الإخوان.

كذلك ذكر صلاح شادى أن كل مَنْ لديه من الضباط هم تسعة عشر ضابط بوليس وبعضهم متفرق فى المديريات ويتعذر عمل شىء أيضًا.

وبالنسبة للجيش قيل إن عدد الضباط فى الجيش قليل وفى الوقت نفسه لا نستطيع أن نفاتح كل واحد لأن هذا الأمر يتطلب بدرجة أولى الثقة. وعلى ما سبق أسفر الاجتماع على رأى واحد ألا وهو تعذر اتخاذ أى إجراء حيوى فى ذلك الشأن ويخلص الدكتور عبد العظيم رمضان إلى أن واقعة الاتصال ثابتة باعتراف الطرفين.

وكان من الواضح من رواية الصاغ حسين حمودة أن الإخوان لم يكونوا جاهزين لعمل شىء يدفعهم إلى الاتصال بنجيب لتأمين حركتهم؛ فالتنظيم السرى كان لا يزال يعانى من الانقسام ولم يكن قد استخلص تمامًا من يد عبد الرحمن السندى الذى كان معاكسًا فى تسليم رجاله ويشرع فى استقطاب رجال آخرين. إذا قلنا إن الخطر الذى كان يتهدد الإخوان من عبد الناصر بسبب ضغطه بضرورة حل التنظيم من شأنه أن يدفعهم إلى الاتصال بالرئيس محمد نجيب طلبًا للتعاون فإن هذا الخطر من شأنه أيضًا أن يدفعهم إلى التساهل فى طلب التعاون ولكن ما حدث طبقًا لرواية نجيب هو أن الإخوان كانوا يفرضون الشروط على النحو الذى أدى إلى فشل المفاوضات.

وواضح أن هذا التصرف لا يلجأ إليه الطرف المضطر إلى الاتصال وإنما الطرف الأقوى وعلى كل حال فإن اتصالات الرئيس نجيب بالإخوان لم تذهب سدى فقد كان على أيديهم إعادته إلى رئاسة الجمهورية حين أطاح به الخلاف المتفجر بينه وبين أعضاء مجلس الثورة فى أحداث ٢٣ ـ ٢٨ فبراير ١٩٥٤ الشهيرة وقد أورد محمود

الجيار أن محمد نجيب هو الذى أصر على حل الإخوان على أننا قد رأينا أن محمد نجيب لم يكن له حول ولا طول يهيئان له الإصرار على هذا القرار الخطير وفرضه على مجلس الثورة، وفى الحقيقة أن محمد نجيب كما ذكر الدكتور عبد العظيم رمضان كان هو الوحيد الذى اعترض فى اجتماع مجلس قيادة الثورة على حل الإخوان، وكانت وجهة نظر الرئيس نجيب أن الإخوان مسلمون من الرأس إلى القدم والبلاد لها أعداء تتربص بها، ومن الخطورة استفزازهم فى هذا الوقت.

جـ. موقف الثورة من الشيوعيين

ويتكلم السيد خالد محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة السابق وزعيم حزب التجمع الحالى عن علاقة التنظيم الشيوعى (حدتو) الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى بتنظيم الضباط الأحرار قائلاً: «بعد حريق القاهرة انتقلت الرونيو (ماكينة طبع المنشورات) إلى (حدتو) وهكذا اكتملت الدائرة، (حدتو) تسهم معنا فى صياغة المنشور عن طريق أحمد فؤاد ثم يكتب عندها على الآلة الكاتبة ثم تقوم بطباعته وتقوم مجموعة من ضباطها بإرسال الجزء الأكبر منه بالبريد بينما تسلم لنا كمية تقوم المجموعات بتوزيعها باليد على عدد من الضباط الموثوق فيهم أو توزيعها على ميسَات الضباط وفى المكاتب وعلى رئاسات الجيش، وهكذا وطوال هذه الفترة كان التعاون والانسجام واضحًا بين عبد الناصر وأحمد فؤاد وكانت المنشورات يتوالى إصدارها وكان عجز الأمن عن إيقافها أو القبض على مصدريها يمثل عنصر حماس وإسعاد داخل القوات المسلحة».

وقد بدأ أحمد فؤاد فى محاولة نقل بعض الأساليب اليسارية فى العمل الحزبى إلى حركة الضباط الأحرار فاقترح على عبد الناصر أن يقوم بإعداد سلسلة من محاضرات التثقيف لمجموعات الضباط الأعضاء فى الحركة، ولم يعترض عبد الناصر، ولكن طلب التأجيل حتى يشتد عود الحركة، وفيما يلى نسخة من أحد المنشورات: «توالت مؤامرات الاستعمار الأنجلو أمريكى فى الفترة الأخيرة فى مصر لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية وصرف أنظار الشعب عن الكفاح المسلح ضد الاستعمار فى القنال إلى المشاكل الداخلية فى القاهرة؛ فبعد أن أعلنت حكومة

الوفـد قطع المفـاوضـات وإلغـاء المعـاهدة ورفض حلف الشـرق الأوسط الرباعى الاستعمارى وتكوين الكتائب الوطنية، وبعد أن اشتدت جذوة الوطنية فى البلاد حتى كادت تصل إلى حقوقها كاملة ودبر الاستعمار وأذنابه انقلاب ٢٦ يناير الماضى (حريق القاهرة) وجاءت حكومة على ماهر وبدأت المفاوضات من جديد. وكان الاستعمار والخونة المصريون يؤملون كثيراً فى على ماهر وفى تسليمه تسليمًا كاملاً بمطالبهم بقبـول الحلف الرباعى، وحل البـرلمان، واعـتـقـال آلاف الوطنيين، واستعمال الأحكام العرفية للتنكيل تنكيلاً واسعًا بالشعب، ولكن خاب رجاؤهم ولم يجبهم على ماهر إلى كل مطالبهم، فكان لا بد من انقلاب جديد لتحقيق الأهداف الاستعمارية ولا بد من انقلاب جديد وتحويل الحركة إلى الداخل والقيام بحركة تطهير واسعة بحجة تقوية الصفوف قبل مجابهة الاستعمار وهكذا وصل الهلالى إلى الحكم وأعلن بصراحة أن مهمة وزارته الرئيسية هى التطهير والقضاء على الفساد، وقد تناسى أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار، وأنه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلى إلا إذا قضى على أسبابه ومصدره، وأثمر التعاون بين حركة الضباط الأحرار وحدتو هذه الوثيقة المهمة التى سُمِّيت: «أهداف الضباط الأحرار» للقضاء على الاستعمار وتكوين جيش قوى.

الصدام بين الثورة والشيوعيين

يقول الدكتور عبد العظيم رمضان: جاءت النهاية فى يناير ١٩٥٣ حيث أصدرت الثورة قراراً بحل الأحزاب ثم وجهت ضربتها إلى الشيوعيين فى تنظيم (حدتو) باعتقالهم وإغلاق صحفهم، كما شنت حملة اعتقال واسعة شملت جميع القوى الوطنية التقدمية؛ فقد كان ذلك نهاية العلاقة الخاصة بين حركة الجيش وحدتو؛ ولذلك اجتمع المكتب السياسى لـ«حدتو» وقرر مهاجمة حركة الجيش وإعلان خيانتها لمبادئها التى أعلنتها وانتصار القوى الرجعية والاستعمار الأمريكى، كما قرر المكتب نزول (حدتو) تحت الأرض مرة أخرى، ومحاولة تعبئة القوى الوطنية فى جبهة وطنية سرية هذا المرة وإصدار نداء إلى الأحزاب والقوى الوطنية بضرورة العمل من أجل إسقاط الدكتاتورية وعودة الحياة الديموقراطية واستئناف الكفاح المسلح ضد الإنجليز، ثم إصدار (حدتو) مجلة الكفاح السرية التى انتظمت

في الصدور حتى حين، وفي الفترة بين يناير ومارس أجرت (حدتو) الاتصالات بالوفديين والإخوان المسلمين وأجنحة من مصر الفتاة بالإضافة إلى دعوة التنظيمات الشيوعية الأخرى (الحزب الشيوعي المصري وطليعة العمال) إلى تنسيق العمل حول نقاط الاتفاق الجبهوية، ولكن دعوة التنظيمات الشيوعية لم تنجح بسبب شدة الاختلافات النظرية فيما بينها ولكن بالنسبة للوفديين فقد استجاب مصطفى النحاس لدعوة إقامة جبهة وطنية ديموقراطية مع الشيوعيين، وعين النائب الوفدي البارز حنفي الشريف مندوبا عنه وأنابت حدتو عنها في الاتصال كلا من أحمد رفاعي وكمال عبد الحليم ثم زكي مراد بعد القبض على الأخيرين في أبريل ١٩٥٤، وبالنسبة للحزب الاشتراكي فإن قيادته في ذلك الحين كانت ترى أن الحزب قد حل، وكانت تنصح بالانضمام إلى هيئة التحرير ولكن يعارضها في ذلك تيار آخر من بعض العناصر اليسارية مثل إبراهيم يونس الذي كان يرى ضرورة النضال ضد الدكتاتورية بأي ثمن، وقد قبلت هذه العناصر الانضمام إلى الجبهة الوطنية.

كما جرى الاتصال بالإخوان المسلمين عن طريق عبد الحفيظ الصيفي الذي كان يحمل فكرًا تقدميًا، وقد قبل الإخوان الدخول في الجبهة بطريقتهم الخاصة في عدم التورط، فقد أبدوا تعذر إصدار بيان بانضمامهم إلى جبهة من الشيوعيين والوفديين، ولكنهم سمحوا لمندوبي الجبهة الاتصال بشباب الإخوان المسلمين من الطلبة وعلى رأسهم فتحي البوز.

وربما يفسر هذا الكلام التصريح الشهير للمرشد الهضيبي: «إن الشيوعية لا تقاوم بالعنف والقوانين، وأنه لا مانع لديه من أن يكون لهم حزب ظاهر وأن الإسلام كفيل بضمان وسلامة الطرق التي تسلكها البلاد».

وقد استشهد يوسف صديق بهذا التصريح أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ للبرهنة على أن الشيوعيين الموجودين بمصرهم الآن قوة لا يمكن إنكارها إلا إذا أردنا الهروب من الواقع، وأنهم كمصريين لهم الحق في مناقشة آرائهم كغيرهم من المواطنين.

وقد بدأت الجبهة الوطنية الديموقراطية نشاطها في أول اجتماع بين مندوب (حدتو) أحمد الرفاعي ومندوب الوفد حنفي الشريف، بإصدار بيان يعلن تأسيسها

تحت شعار استئناف النضال المسلح ضد الاحتلال البريطاني ويعلن نقاط الاتفاق الجبهوية الآتية :

عودة الجيش إلى ثكناته . . عودة الحياة النيابية . . تأمين حريات الشعب الديموقراطية وفي مقدمتها حرية حمل السلاح ضد العدو . . تأمين حقوق التنظيم النقابي والسياسي للطبقات الشعبية . . تأمين حقوق العمال الزراعيين في تكوين نقاباتهم والفلاحين في تكوين اتحاداتهم وبناء علاقات مصر مع الدول ضد الاحتلال البريطاني .

وفي الفترة من تاريخ إنشاء الجبهة بين حدتو والوفد حتى نوفمبر سنة ١٩٥٣ تاريخ القبض على أعضائها ، استطاعت الجبهة أن تقود حركة معارضة سرية نشطة ضد نظام الحكم الدكتاتوري الذي أقامته حركة الجيش .

فحين أعلنت الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، أصدرت الجبهة منشوراً تحت عنوان : «نريد جمهورية ولكن ديموقراطية» ، هاجمت فيه المضمون الدكتاتوري للجمهورية الجديدة ، كما أصدرت كتيبًا من ٣٥ صفحة يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٣ بمناسبة مرور عام على إعدام خميس والبقري زينت غلافه بصورة لخميس بعنوان «٧ سبتمبر ، خميس لم يمت» ، كذلك هاجمت الجبهة إعلان تشكيل محكمة الثورة يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ وفي ذلك الحين كانت المفاوضات بين مصر وبريطانيا تزود القوى الوطنية الديموقراطية بمادة الهجوم على حركة الجيش ، وكما يقول الدكتور فؤاد مرسي «فإن هذه المفاوضات قد كشفت مدى فهم حركة الجيش للقضية الوطنية» فقد كان هذا الفهم يقوم على أنها قضية جلاء وليست قضية استعمار اقتصادي ، ولذلك كانت حركة الجيش تستعين في مفاوضاتها مع الإنجليز بالأمريكيين ! دون أن تدرك أنها بذلك إنما تستبدل استعماراً باستعمار .

ويبدو أن الاتصال بالأمريكان لم يكن خافيًا على أحد ولو من وراء الستار ، بالإضافة إلى تشدد قوى الشعب (الوفد - الإخوان المسلمين - الشيوعيين) ورفضهم التساهل مع الإنجليز في مفاوضات الجلاء التي قطعها الرئيس محمد نجيب مرتين وأمهرها جمال عبد الناصر في ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ .

وتحت عنوان «ماذا فى مصر؟!» نشرت جريدة كردفان تقول:

«ما من شك أن كل متتبع للأنباء يحس بأن الأمور فى مصر لا تسير على نحو طبيعى؛ فحركة الاعتقالات التى تمت أخيراً، والإشاعات المتفشية والتصاريح المتضاربة، والتلويح بالثورة الحمراء التى كانت بيضاء كل ذلك ينبئ بأن أموراً خطيرة تدار فى الخفاء.

إن حركة الاعتقالات الواسعة النطاق التى شملت بعض العسكريين والوفد والشيوعيين والصحفيين ورجال القصر السابقين والرأسماليين لا يمكن أن تكون تمهيداً مفتعلاً لاتفاقية قناة السويس التى ظهرت بوادرها فى الجو فى ذلك الوقت. فقد يهضم المرء اتهام أمثال كريم ثابت وعباس حليم وأمثالهم من المعتقلين كعون للمستعمرين، أما الشىء الذى لا يمكن أن يهضم بسهولة اتهام مصطفى النحاس بالتعاون ومع السفارة البريطانية بالذات. وحتى إذا سلمنا جدلاً، فلن ينسى الإنجليز الكأس التى سقاهم منها، والتى لا تزال مترعة منذ أن ألغى الاتفاقية، ومصطفى النحاس ليس البعبع الوحيد للعهد الجديد فى مصر؛ فهناك قوة أخرى استفحلت كثيراً وعلى يد العهد الحاضر».

وقد رأى رجال القيادة أنه لا بد لتنفيذ سياستهم من الاعتماد على شعبية منظمة، فكان اختيارهم للإخوان وهى الهيئة الوحيدة التى لم تتلوث فى العهود الماضية. وفى غمرة النشوة والحماس جُند جميع الفدائيين من الإخوان المسلمين، وهؤلاء عندما ملأوا أيديهم بالأسلحة وعقولهم بالتدريب، شاءت الرياح أن تتجه إلى اتفاق مبدئى بين مصر وبريطانيا ولم يفت أمريكا أن تحشر نفسها فيه، وهذه الاتفاقية وإن لم تعلن بعد إلا أن كل الدلائل كانت تدل على أنها وشيكة الوقوع.

وهناك من الشواهد ما يدل على أن الاتفاقية يتكون هيكلها من البنود الآتية:

١ - جلاء القوات البريطانية عن القنال خلال سنة مع الاحتفاظ بخمسة آلاف خبير فنى - أنجلو أمريكى - مع حق بريطانيا فى العودة فى حالة الحرب.

٢ - مساعدة أمريكا لمصر بثلاثين مليون دولار لتقوية جيشها.

وعندما لمس رجال العهد الحاضر بأن زمرة الساخطين أوشكت أن تضم إلى

صفوفها الإخوان المسلمين الساخطين على خطوط هذه الاتفاقية، ظهرت فى الجو فكرة حل الإخوان المسلمين. . ولكن كان الأوان قد فات فقد أصبحت للإخوان فيالق مسلحة فى قوات الفدائيين.

وهذا هو السبب الذى أسدل الستار على فكرة حلهم ولكن المشكلة لا تزال قائمة، ومن جهة أخرى تحركت مواكب الساخطين مستغلة خطوط الاتفاقية. . فكانت هذه الاعتقالات وكانت محكمة الثورة.

الفصـــل الرابـــع

سقوط الملكية وإعلان الجمهورية

توالى على حكم مصر بعد محمد على باشا مؤسس الأسرة عام ١٩٠٥، ابنه إبراهيم باشا ثم على التوالى عباس الأول، محمد سعيد باشا، الخديو إسماعيل (أول من حمل لقب خديو مصر)، الخديو توفيق، عباس حلمى الثانى، السلطان حسين كامل، ثم الملك فؤاد الأول فالملك فاروق الأول الذى قامت فى عهده ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . أما خليفته أحمد فؤاد الذى كتب له أن يكون آخر ملوك الأسرة العلوية فقد ورث العرش طفلاً ونحى عنه طفلاً لا يدرى شيئًا مما يجرى من حوله . . . وكان من الممكن ألا يجلس أصلاً لو أن قادة حركة يوليو قرروا سقوط الملكية فور استيلائهم على السلطة ليلة ٢٣ يوليو وإرغام فاروق على مغادرة البلاد مساء ٢٦ يوليو ولكنهم آثروا التريث وعدم قلب الأوضاع رأسًا على عقب دفعة واحدة، والسير على الطريق خطوة خطوة؛ فأبقوا على الطفل أحمد فؤاد إلى حين، كما احتفظوا مؤقتًا بالدستور الملكى وعينوا على العرش أوصياء أرادوهم طائعين لهم، فلما جاوز أحدهم خلعوه.(كما فعلوا مع القائمقام رشاد مهنا) واستبقوا من الأوصياء أضعفهم بحكم انتمائه إلى الأسرة المالكة المهددة بالسقوط فى أية لحظة وهو الأمير محمد عبد المنعم. علمًا بأن هذا الأمير كان كل اهتمامه أثناء فترة الوصاية منصبًا على الشكليات أكثر من اهتمامه بالجوهر؛ فقد كان يهتم بمراسم حلف الأوصياء لليمين الدستورية، وهل يكون حضور الأوصياء «بالردنجوت» أو بالملابس العادية .

وإذا كان إعلان سقوط دستور ١٩٢٣ لم يجر معه إلى الهاوية الأسرة المالكة إلا أنه هز العرش هزاً عنيفًا، وكان نذيراً بأن النظام الملكى على وشك الزوال، وحتى قبل تشكيل اللجنة التى عهد إليها بإعداد مشروع دستور جديد محل الدستور الملكى القائم بدأ النقاش فى شتى الأوساط حول أى النظامين أصلح للبلاد، الملكى أم الجمهورى ووضح من خلال هذا الحوار أن الاتجاه الأقوى هو إلى النظام الجمهورى.

ومن سخرية القدر أن يكون رئيس مجلس الوزراء الذى نصح الملك فاروق بقبول مطالب الجيش والتنازل عن العرش فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ (صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا) هو نفسه رئيس مجلس الوزراء الذى نصب فاروق ملكًا على عرش مصر فى مايو ١٩٣٦، ولم يكن فاروق قد بلغ وقتها سن الرشد المقدر بثمانى عشرة سنة هلالية ثم كان لا بد من حل قضية الوصاية على الملك القاصر (فاروق) طبقًا لأحكام المادة ٥٢ من دستور ١٩٢٣، والأمر الكريم الصادر فى ١٣ أبريل ١٩٢٢ بشأن توارث العرش وكان يتعين تنفيذاً لتلك الأحكام أن يجتمع البرلمان بمجلسيه مجلس الشيوخ ومجلس النواب خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ إعلان وفاة الملك فإذا كان مجلس النواب منحلاً، وكان ميعاد انعقاد المجلس الجديد يجاوز اليوم العاشر، فإن المجلس القديم يعود للعمل رغم مرسوم حله. . وذلك حتى يؤدى الملك الجديد إذا كان بالغًا سن الرشد أو يؤدى أوصياء العرش إذا كان قاصراً اليمين الدستورية أمام البرلمان بمجلسيه وإذ كان هذا هو الحال سنة ١٩٣٦ عند وفاة الملك فؤاد فقد استعجل الرئيس على ماهر إجراء الانتخابات لمجلس النواب وأمكن عقد البرلمان بمجلسيه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان وفاة الملك فؤاد واحترمت أحكام الدستور القائم نصًا وروحًا وأمكن لأعضاء هيئة الوصاية على فاروق أداء اليمين الدستورية أمام مجلس البرلمان مجتمعين فى الموعد الدستورى المقرر. . ثم يشاء القدر أن يواجه الرئيس على ماهر نفسه المعضلة ولكن فى ظروف أكثر دقة وخطورة بعد تنازل فاروق عن العرش فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ لنجله الطفل الأمير أحمد فؤاد إذ كان يبلغ من العمر ستة أشهر فهو من مواليد ١٩ يناير ١٩٥٢.

وتجدر الإشارة هنا أنه أثناء تولى الرئيس على ماهر رئاسة الوزارة فى بداية حركة الجيش؛ قام مستر كروزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية فى مصر بمقابلته فى

١٤ أكتوبر ١٩٥٢ وتحدث معه حوالى الساعة فى موضوعات شتى ذكر منها النقاط الآتية فى رسائله إلى وزارة الخارجية بلندن (تحت عنوان سرى):

أنه قام بزيارة رئيس الوزراء على ماهر وأجرى معه حديثًا مهمًا للغاية استغرق حوالى الساعة حيث ذكر له على ماهر أن ضباط القيادة يستشيرونه فى الموضوعات السياسية المهمة مثل المسألة المصرية البريطانية والمشكلات الدستورية، وكذلك حول من ينوب عن الملك وما يعرف بمجلس الوصاية، كما ذكر له أنه يأمل فى أن ينجح نجيب فى التغلب على مشكلة مهنا (يقصد القائمقام رشاد مهنا) وعبر عن اعتقاده (اعتقاد على ماهر) أن مهنا له أتباع لهم وزنهم فى الجيش كما أنه فى نفس الوقت ربما لا يكون له أتباع، ولم يبد على ماهر أيه معارضة عندما تساءل مستر كروزويل عن إمكانية دعم الإخوان لرشاد مهنا؛ كما أفاد أن نجيب كان حذرًا للغاية عند التعامل مع الضباط الذين يدعمون مهنا وأن ذلك حكمة من نجيب؛ فقد كان مهنا قد تجاوز حدود سلطة وظيفته فى مجلس الوصاية وأن الحل الذى تم التوصل إليه (يقصد الإقالة من منصبه وتحديد إقامته) كان هو الحل الوحيد الممكن. . كما ذكر على ماهر أنه كان مسئولاً بصفة أساسية عن اختيار الأمير عبد المنعم كوصى وحيد على العرش لأنه شعر بأن الأمير كان يمثل الصفة الدستورية إلى حد كبير وأنه كان حكيمًا فيما يصدره من قرارات وحريصًا فيما يتبعه من خطوات، وأن تطور الوضع منذ يوليو يمكن أن يقاس بحقيقة أساسية وهى أنه فى وقت رحيل فاروق كان العسكريون يعارضون بشدة إدخال ولو شخص واحد من العائلة المالكة لمجلس الوصاية، وكان من الممكن القول بأنه من مصلحة مصر ولضمان الاستقرار المستقبلى أن يوضع على العرش بوصفه ملكًا لأنه أفضل من أن يظل وصيًا لمدة ثمانية عشر عامًا خاصة أنه عند انتهاء هذه المدة (١٨ عاما) سيقابل الأمير (أحمد فؤاد) بنفس الاعتراضات ألا وهى سن المراهقة مثلما كان الأمر مع فاروق، ويبدو أن هذه الفكرة لم تبارح ذهنه عندما فكر فى جعل الأمير عبد المنعم ملكًا، ثم تحدث على ماهر طويلاً عن فكرته فى الإصلاح الدستورى فلقد أحس أنه من الضرورى فى خلال شهور قليلة الدعوة إلى تشكيل جمعية دستورية (أى جمعية لوضع الدستور) وإعادة تنظيم النظام السياسى والانتخابى، وكان من أنصار تأسيس مجلسين تشريعيين بعدد أقل من المجلسين السابقين من ناحية عدد الأعضاء، وكان

يرى أن سن النائب يجب ألا يقل عن ٣٠ سنة وأن كل مرشح يجب أن يكون قد خدم فى الحكومة المحلية لمدة ٣ سنوات على الأقل فى قرية أو مدينة من تلك القرى أو المدن التى تشكل جزءًا من دائرته، وكان يرى بالمثل أن نظام العمدة لم يعد يتلاءم مع وضعية القرى فى الوقت المعاصر؛ ولذا نادى بتشكيل مجالس قروية كى تقوم بتصريف شئون القرية المحلية وفى ذلك فائدة أخرى حيث إنها تمثل أرضًا لتدريب النواب فى المستقبل.

وحول الإصلاح الزراعى أشار إلى أن القانون قد تناولته بعض التعديلات ولكنه يرى ضرورة تعديل القانون بشكل أكثر ملاءمة، وذلك من حيث قيمة الضريبة على الأرض التى تزيد عن ٢٠٠ فدان. كذلك نادى بتعديل طريقة حساب القيمة الإيجارية للفدان وذلك بجعله سبعة أمثال العوائد المربوطة عليه - وكذلك سعر الشراء بحيث يكون ستة أمثال الإيجار السنوى يجب أيضًا تعديله. كما نادى بإبداء قدر من التسامح والتساهل مع ملاك الأراضى الذين يبدون الرغبة فى التنازل للفلاحين عن الجزء الزائد عن ٢٠٠ فدان.

وحول المسألة الإنجليزية المصرية؛ فقد ذكر مستر كروزويل لرئيس الوزراء على ماهر أن الرأى العام فى لندن كان متقبلاً لحكومة نجيب الجديدة حيث إن نجيب كان قد عبر عن تفاؤله بالمستقبل، ومن ناحية أخرى أفاد على ماهر أنه بالرغم من أن الرأى العام فى مصر قد تحول بطريقة ملحوظة إلى المزيد من السياسة الحكيمة والمحسوسة تجاه السودان إلا أن نفس التحول لم يكن بنفس القدر تجاه مسألة الجلاء، وقد يستغرق الأمر قدرًا من الوقت قبل أن يتمكن المصريون من التركيز على مسألة الدفاع الإقليمى بنفس القدر من الحيادية الذى يسود أوروبا الغربية. . ولم يكن يائسًا من إمكان تحقيق ذلك فى يوم ما مستقبلاً مشيرًا إلى التحفظ المعتاد الخارجى الخاص بالسيكولوجية الشرعية لسبعين عامًا من الاحتلال الذى جعل كثيرًا من الناس يعتبرون أن الجلاء يجب أن يسبق الدفاع الإقليمى.

وبالنسبة للاعتقالات والقبض على العسكريين فى معتقل المدرسة العسكرية أفاد أنه كان دائمًا يعارض المزيد من الاعتقالات ضد الأفراد الذين لا يبدون أية خطورة وقال إن نجيب تدخل للإفراج عن بعضهم وأن مزيدًا من المحبوسين غير الخطرين

سوف يفرج عنهم فى نهاية الشهر مع منعهم من الاشتراك فى الحياة السياسية لمدة ٣ سنوات، ولكن يجب أن يكونوا متمتعين بكامل حريتهم، وأفاد كروزويل أن النظام الجديد كان عدواً لحافظ عفيفى نظراً لأنه كان مقرباً للغاية من الملك فاروق ولم يستقل بل استمر فى منصبه. وكان يرى أن النظام السياسى يكن نفس الكراهية لمرتضى المراغى (وزير الداخلية السابق) حيث إنهم (حركة الجيش) وجدوا له تقارير غير صحيحة مرسلة إلى الملك بخصوص النشاط السياسى للأفراد الذين يريد الملك التخلص منهم. . ويختتم كروزويل رسالته بإحساسه أن على ماهر قد بذل كل ما لديه لمساعدة هؤلاء الناس حيث إنه كلما زادت عملية حبس هؤلاء الأفراد كانت النتيجة أسوأ حيث إن كثيراً منهم معروف فى الخارج وبصفة خاصة فى إنجلترا بالإضافة إلى وطنيتهم. (تحرر فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢).

أ. فكرة الجمهورية فى مصر وتطورها

من الثابت تاريخيًا أن فكرة الجمهورية فى مصر لم تكن وليدة ثورة ٢٣ يوليو، كذلك لم تولد من فراغ بل سبقتها إرهاصات متعددة بدأت تقريبًا فى ظل الحملة الفرنسية على مصر إذ كانت منشوراتهم الموجهة للشعب المصرى تحمل توقيع الجمهورية الفرنسية، ثم جاءت الحركة الشعبية بقيادة السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى التى قامت بإقصاء خورشيد باشا عن حكم مصر وتولية محمد على بدلاً منه شريطة أن يرجع لقيادات الشعب عند اتخاذ قرارات فى الأمور المصرية المتعلقة بمصلحة الشعب، ولكن ما لبث أن تبدد ذلك الحلم بتنحية محمد على للحركة الشعبية جانبًا وتفرده بالحكم المطلق.

وقد ظهرت كلمة الجمهورية لأول مرة بمدلولها السياسى بتولية محمد على واليًا على مصر، ثم جاءت الحركة العرابية وتردد فى أوساطها فكرة الجمهورية ولكن لم تلق تأييدا من علماء الأزهر الذين يرون فى ذلك انفصالا عن الخلافة الإسلامية المتمثلة فى الدولة العثمانية بالإضافة إلى خوفهم من فصل الدين عن الدولة.

ثم قامت ثورة ١٩١٩ وأثناء اشتعالها علم سعد زغلول وهو فى منفاه أن بعض البلاد أعلنت استقلالها عن السلطة فى القاهرة وتألفت حكومات على مبدأ

الجمهورية. فتألفت جمهورية برئاسة الطبيب محمود عبد الرازق وقطعت أسلاك البرق والسكك الحديدية مع القاهرة (فى محافظة المنيا).

وفى زفتى تألفت لجنة برئاسة الأستاذ يوسف الجندى وأعلنت استقلالها عن القاهرة ورفعت علما غير العلم الذى يرفع فى القاهرة، وأصدرت جريدة باسم الجمهور وألفت لجانا فرعية للمحافظة على الأمن وتحصيل العوائد والإنفاق منها على مرافق المدينة ثم ما لبثت هذه الأعمال أن ذهبت أدراج الرياح، وحاولت الأحزاب عبثا الهجوم على الوفد بدعوى أنه يروج للجمهورية وإسقاط الملكية لضربه سياسيًا وتملقًا لأسرة محمد على.

وقد سبقت ثورة ١٩١٩ دعوة لإقامة حزب جمهورى يؤيد قيام الجمهورية علانية؛ ففى ديسمبر ١٩٠٧ طرح محمد غانم أول داعية لقيام حزب جمهورى فى مصر، فكرة إقامة جمهورية لتكون بديلاً عن الخديوية وعبر عن ذلك فى مقالاته التى نشرتها له جريدة الأخبار التى كان يصدرها (أمين الخازن السورى) وكذلك جريدة الأحرار الأسبوعية التى أصدرها رئيس حزب الأحرار (محمد وحيد بك) وظهر عددها الأول فى ١٥ مارس ١٩٠٨.

وقد أخذ محمد غانم يروج لرؤيته المستقبلية وأفكاره هو وصحبه من خلال هذه الصحف التى اشتهرت بعدائها للخديو ومن الواضح أن محمد غانم كان من مجموعة المثقفين الذين تأثروا بثقافة الثورة الفرنسية وشديد الإعجاب بالجمهورية الفرنسية واصفا إياها بأنها «أرقى نوع فى حكومات العالم» وذلك فى مقال لمحمد غانم بجريدة الأحرار تحت عنوان (أين جريدة الأمة). وفى مقال آخر له يظهر تركيزه على ضرورة تكوين (حكومة جمهورية تجعل سيادة الأمة فى وادى النيل مصدراً لكل سيادة فيه) ومطالبته كل المصريين بالدعوة إليها وإصراره على ضرورة قيامها فقد أوضح أن خير أنواع الحكم للمصريين هو الجمهورية بقوله: (إن خير هيئة حاكمة لمصر ترضى الجميع ويسعى إليها الجميع هى الجمهورية بلا منازع).

وقد ردد محمد غانم شعار الثورة الفرنسية (حرية - إخاء - مساواة) كما احتفل حزبه بيوم ١٤ يوليو الذى تحتفل به الجالية الفرنسية فى مصر، ولكى يجذب محمد غانم جماهير الناس حول فكرته عن الجمهورية ويقربها إلى عقولهم أوضح لهم أن

النظام الجمهورى شبيه بنظام الشورى فى الإسلام وأن مبادئ الجمهورية هى المبادئ التى سارت عليها الحكومات الإسلامية من قبل لأنها عبارة عن صورة مصغرة لهيئة الحكومة الشورية فى الإسلام. كما أوضح أن الجمهورية هى الحكومة الطبيعية للبشر؛ لذلك اختارها الإسلام منذ ظهورها وسار عليها وذكر أن الجمهورية الإسلامية تفضل الجمهورية الأوروبية حرية وعدلاً، أما موقف الحزب الجمهورى من العدالة الاجتماعية فقد ظهر فى كتاباته أن الأعيان والأمراء يعيشون عالة على الأمة، ويستولون على ثمرة عرق الفلاح المسكين ويصرفون أموالهم فى ملاهى باريس وملاعب مونت كارلو والخمر والميسر والنساء والعربات المتنوعة.

أما عن موقف الحزب الجمهورى من الأحزاب الأخرى فيرى أن حزب الأمة هو أقرب الأحزاب إلى الجمهورية وأنهما حزب واحد لا يختلفان عن بعضهما غير التسمية فكل منهما يروج لسلطة الأمة، وأوسع معانى هذه السلطة ما كان مشخصًا فى الهيئة الجمهورية. ولكنه فى نفس الوقت ينتقد أعضاء هذا الحزب لعدم إعلان ذلك صراحة عن أن هذا الحزب ينادى بالجمهورية بضميره وينكرها بلسانه، ويقرر معظم المبادئ الأساسية التى قررها الحزب الجمهورى ويعطيها من الأسماء ما شاء.

ويرغم هجوم الحزب الجمهورى على بعض آراء لطفى السيد وحزب الأمة لتحرجهما من مسألة الاستقلال التام والكامل فإنه أعلن أن نفوس أعضاء حزب الأمة وقلوبهم ترقص طربًا لذكر الجمهورية.

أما عن الحزب الوطنى فيقول محمد غانم إن سياسة مصطفى كامل هى سياسة الوطنى المخلص الذى يريد لوطنه الاستقلال التام وأن يرى مصر جمهورية قائمة بذاتها يوما ما ولكن ظروف مصر السياسية حالت دون أن يجاهر برأيه مرة واحدة خوفًا من فقدان الحزب للجزء الأعظم من القوة الوطنية التى كان يستند إليها وذلك فى مقال تحت عنوان: (الحزب الجمهورى والمرحوم مصطفى كامل).

أما علاقة محمد غانم بحزب الأحرار فيوضح فى مقال له: إنه بالرغم من علاقة الصداقة بينه وبين محمد وحيد رئيس حزب الأحرار فإنه لا توجد علاقة بينه وبين حزب الأحرار أو جريدته. وذلك تحت عنوان: (الحزب الجمهورى).

والواقع أن حزب الأحرار وجريدته قدما كل المساعدة لمحمد غانم على ظهور

آرائه على الملأ حيث إن جريدة الأحرار نشرت أفكار محمد غانم وفكرة الحزب الجمهورى بل امتدحت هذا الحزب فقالت بأن له (مبدأ جليًا هو أنه يتمنى أن تكون مصر جمهورية) ولكن هذا الموقف لم يستمر؛ فعندما هاجم محمد غانم الإنجليز حرمه حزب الأحرار من نشر مقالاته فى جريدته؛ فكان ذلك الحرمان بمثابة خنق لا لحرية الحزب الجمهورى فحسب بل لوجوده أيضًا.

والواضح أن فكرة الحزب الجمهورى لم تستمر طويلاً كما أن أصحاب هذه الفكرة لم يستمر نشاطهم طويلاً، وعندما قامت الحرب العالمية دخلت مصر مرحلة جديدة فى حياتها السياسية.

والخلاصة فى هذا الأمر تتمثل فى الاستقرار واحترام الدستور فإذا احترمت الملكية الدستور وحق الشعب فى أن يحكم نفسه فلا بأس من استمرارها كما فى إنجلترا.

ونفس المعيار تقاس به الجمهورية فإذا احترمت الدستور وحق الشعب فى حكم نفسه فلا بأس بها وإلا كانت دكتاتورية فلا فضل لجمهورية على ملكية إلا باحترامها للدستور والعكس صحيح، وقد ظلت هذه الأفكار والدعوات مستمرة إلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة اللواء محمد نجيب التى أعلنت إنهاء العهد الملكى وحكم أسرة محمد على وقيام الجمهورية.

ب- محمد نجيب أول رئيس للجمهورية

تم إعلان الجمهورية المصرية مساء الخميس ١٨ يونيو ١٩٥٣ وأجريت مراسيم تنصيب رئيس الجمهورية الأولى اللواء أ. ح محمد نجيب قائد الثورة ورئيس مجلس قيادة الثورة والوزراء فى ٢٣ / ٦ / ١٩٥٣ وجدير بالذكر أن الرئيس محمد نجيب كان يهاجم إعلان الجمهورية وهذا حق، بل تأخر إعلانها أكثر من مرة، فقد كان يرى أن ذلك يقرره برلمان وطنى حر يضع دستورًا للبلاد ويقرر نظام الحكم فى المستقبل هل حكم ملكى أم جمهورى؛ وإذا استقر على الأخير فيجب أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية انتخابًا مباشرًا من الشعب، وليس من حق قائد الثورة وأعضاء مجلسها أن يقرروا ذلك.

ويمكننا التعرف على أنواع الجمهوريات السائدة فى ذلك الوقت ومزايا وعيوب كل نوع:

وقد ذكرت جريدة كردفان وهى جريدة سودانية تحت عنوان أنواع الجمهوريات المختلفة، أن النية فى مصر قد اتجهت إلى الأخذ بالنظام الجمهورى بدلاً من النظام الملكى، وعرضت فى إيجاز إلى أنواع الجمهوريات الموجودة فى العالم اليوم، فالجمهورية ليست نظامًا موحدًا بل متعدد الأشكال تأخذ كل دولة منها ما يلائم ظروفها، وفى عالم اليوم الديمقراطى ثلاثة أنظمة مختلفة نعرضها فيما يلى:

١ ـ الجمهورية النيابية (البرلمانية)

وهذا النظام تأخذ به فرنسا وإيطاليا ولبنان (وستأخذ به مصر قريبًا ورئيس الجمهورية فيه ينتخبه البرلمان كما توضح جريدة كردفان عام ١٩٥٣).

وهو أقرب الأنظمة السياسية الديموقراطية ويقوم على هياكل ثلاثة:

البرلمان أى السلطة التشريعية ثم مجلس الوزراء أى السلطة التنفيذية فرئيس الجمهورية وهو رأس الدولة، والرئيس هنا له سلطات محدودة يستعملها فى دقة وحذر؛ لأنه يحس بالرقابة عليه فهو كملك دستورى يملك ولا يحكم مع فارق جوهرى هو أن الرئيس يتغير كل بضع سنوات؛ ولذلك يعمل لتصرفاته ألف حساب بينما النظام الملكى ثابت يكون الجالس عليه فوق القانون.

٢ ـ الجمهورية الرئاسية

وهذا النظام الذى يأتى فيه رئيس الجمهورية بواسطة انتخاب الشعب له وليس عن طريق البرلمان وهو ما تأخذ به الآن الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا النظام هو مزيج من الديموقراطية المتطرفة والدكتاتورية المتطرفة كذلك.

فمن ناحية الأولى فإن هناك فصلاً تامًا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فليس لرئيس الجمهورية الحق فى حل أى من مجلسى البرلمان (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) كما أن أى قانون يجيزه كل من المجلسين بأغلبية ثلثى الأعضاء يصير ملزمًا للرئيس ولو اعترض عليه فى المرة الأولى.

ومن ناحية الدكتاتورية المتطرفة فإن هذا النظام قد وضع فى يد رئيس الجمهورية سلطات لا حد لها تجعل منه دكتاتوراً جباراً فهو - بحكم منصبه - رئيس القوات المسلحة وقوات الشرطة (الأمن) وله حق إبرام المعاهدات وإعلان الحرب وهذه السلطات يستعملها وحده دون الرجوع إلى البرلمان.

ومما يدل على ضخامة سلطات الرئيس أنه وحده المسئول أمام البرلمان عن كل شئون الدولة. فليس لوزرائه علاقة بالبرلمان ولا يستجوبون فيه بل هم مسئولون أمام الرئيس ويختارهم كمندوبين شخصيين له فى المصالح المختلفة ولذلك يطلق على كل منهم لفظ (سكرتير) لا (وزير).

وهذا النظام وإن لم يثبت فشله فى الولايات المتحدة بعد فإنه انقلب إلى أشر أنواع الديكتاتوريات فى دول أمريكا الجنوبية التى تأخذ بمثيله. فجعل من رؤساء جمهورياتها دكتاتوريين يلون الحكم لعدة دورات لاستغلالهم هذه السلطات الجبارة فى قمع المعارضين والبطش بالخصوم.

٣- الجمهورية المجلسية

وهذا النظام تأخذ به فى العالم الديموقراطى اليوم دولة واحدة هى سويسرا، وفى هذا النظام يتولى سلطة رئيس الجمهورية مجلس وليس فردا.

ومجلس الجمهورية فى سويسرا ينتخبه البرلمان وهو مكون من سبعة أشخاص يتناوبون الرئاسة فيما بينهم مرة كل عام، وليس لرئيس المجلس أية ميزة أو سلطة إضافية على الستة الآخرين وهذا النظام المتغير يجعل من رئيس الجمهورية شخصاً غير معروف لها لدى العالم الخارجى بل لدى شعبه أيضًا. فقلما يحفل شعب سويسرا بمعرفة اسم الرئيس، بل إن الصحف قد تنشر خبر انتخابه كأى أمر عادى.

وتفسر الأحداث التى صاحبت إعلان الجمهورية فى مصر أنها لم تكن لتحقيق مطلب جماهيرى بقدر ما هى مناورة سياسية من جانب عبد الناصر بغرض تقليص نفوذ محمد نجيب وإشغاله بالرئاسة وإبعاده عن قيادة الجيش، وتولى بدلاً منه قائد عام للجيش الصاغ (الرائد) عبد الحكيم عامر الذى رقى إلى رتبة اللواء متخطياً أربع رتب دفعة واحدة (بكباشى - قائمقام - أميرلاى - لواء) وخُدع اللواء نجيب بتلك

المناورة ووافق على إعلان الجمهورية ووقع ترقية عبد الحكيم عامر وتنصيبه قائداً عاماً للجيش بعد مجادلات ساخنة.

ولكى تتضح لنا الأمور عن قرب وخصوصاً من مصادر تلك الفترة يضع أحد الباحثين يده على خيوط الأحداث وما يجرى خلف كواليس المسرح السياسى، فقد نشرت جريدة كردفان رسالة من القاهرة تحت عنوان: «النظام الجمهورى فى مصر. لماذا تأخر إعلانه ولماذا عُدل؟».

قلنا من قبل إنه قد تقرر أن يُعلن النظام الجمهورى فى مصر يوم السبت ٢٣/ ٥/ ١٩٥٣ وأنه قد تقرر الأخذ بنظام الجمهورية البرلمانية (النيابية) أى ينتخب مجلسا البرلمان رئيس الجمهورية، وفجأة مر اليوم الموعود دون أن تعلن الجمهورية فى مصر، ثم فجأة أعلن أن مصر ستأخذ بنظام الجمهورية الرئاسية أى أن ينتخب رئيس الجمهورية بواسطة الشعب مباشرة وليس بواسطة البرلمان كما جاء فى مشروع لجنة الدستور التى أقرت ذلك بالإجماع؛ فما سر هذا التأجيل وما سر هذا التغيير؟

الواقع أن النية فعلاً كانت متجهة إلى أن تسير حسب الخطة كما سبق ذكرها ولكن استجدت ظروف استوجبت تغيير الخطة فمنذ استبانت الرغبة فى تقويض النظام الملكى وإحلال النظام الجمهورى محله؛ كان شخص أول رئيس لجمهورية مصر هو الشغل الشاغل لأذهان المسئولين وكان الترشيح ينحصر فى ثلاثة هم:

الأمير محمد عبد المنعم، والرئيس السابق بمجلس الوزراء على ما هر، والرئيس اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء الحالى.

الأمير محمد عبد المنعم: ولو أنه التزم حدود واجباته فى فترة الوصاية ولم يتدخل فى شئون الحكم ولم يزد عن كونه بصمجيًا وهذا هو ما يطلب من رئيس الدولة، رغم ذلك فقد استبعد اسمه نهائيًا لما يحمل ذلك من معنى استمرار حكم أسرة محمد على، ولا يتسق مع منطق الثورة فى تقويض النظام الملكى.

الرئيس السابق على ماهر: ولو أنه يتمتع برضاء الجيش إلا أن المعروف عنه أنه أبطأ من أن يتمشى مع العهد الجديد، وكفى تجربته فى أول عهد الانقلاب، وفوق هذا أو ذاك فإن المسئولين فى مصر يريدون أن يكون رئيس الجمهورية من العسكريين تمشيًا مع طابع الحياة الجديدة، لهذه الأسباب فقد صرف النظر أيضاً عن ترشيح على ماهر.

بقى شخص الرئيس اللواء محمد نجيب: وقد كانت النية فعلاً تتجه إلى تنصيبه رئيسًا للجمهورية فى ظل المشروع الذى وضعته لجنة الدستور؛ فهو رجل تتوفر فيه كل الصفات المطلوبة فى رأس الدولة الجديد فى مصر من عسكرية وقوة وشعبية وتاريخ مجيد.

ولكن قامت أمام ذلك عقبة واحدة هى:

إذا انتخب نجيب رئيسًا للجمهورية فلمن يترك مقعده فى رئاسة الوزارة ومعروف أن المنصب الأول ولو أنه أسمى من الأخير إلا أن هذا الأخير أفضل منه.

فرئيس الوزارة هو الذى يحكم، وهو الذى بيده جميع خيوط السياسة، بينما رئيس الجمهورية مجرد رمز يوقع على المراسيم.

وقد يقول قائل إن المسألة بسيطة وأن رئيس الوزراء الطبيعى فى هذه الحالة هو جمال عبد الناصر الرجل الثانى فى مصر، وباعتباره نائبًا لرئيس مجلس الوزراء.

وهذا يبدو معقولاً وواقعيًا لولا أنه يرتطم بعوائق منها التفسير بأن حركة الضباط الأحرار بدأت تسعى لمغانم الحكم وهذا ما يحرص أعضاؤها على نفيه والبعد عنه.

ثم هناك ناحية مهمة وهى أن رئيس الحكومة فى العهد الجديد بحكم منصبه سيكون قائدًا عامًا للقوات المسلحة - ويتحقق فى شخص نجيب - حيث إن الجيش هو الذى يحكم فلو أصبح جمال عبد الناصر رئيسًا للوزراء لأصبح - ولتبعية المنصب - قائدًا عامًا للجيش المصرى وهو لا يزال برتبة بكباشى (مقدم) وبحكم هذا المنصب أيضًا سيرأس ضباطا أعلى رتبة منه وهو ما لا يتمشى مع المنطق ولا مع كيان الجيش الذى سيتصدع فى هذه الحالة.

ومن أجل ذلك صرف النظر عن الأخذ بنظام الجمهورية النيابية (البرلمانية) فى مصر الذى أقرته لجنة الدستور بالإجماع والذى أثبت أنه أمثل نظام ديموقراطى حيث يقوم على ثلاث درجات وعلى مبدأ فصل السلطات (الدرجة الأولى هى: البرلمان أى التشريع، والثانية: الحكومة أى التنفيذ، والثالثة: رأس الدولة أى رئيس الجمهورية) وتقرر الأخذ بنظام الجمهورية الرئاسية أى أن ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة بواسطة الشعب ويتولى فى نفس الوقت رئاسة الحكومة على غرار النظام فى

أمريكا؛ أى أن محمد نجيب سيكون قريبًا رئيسًا للجمهورية ورئيسًا للحكومة فى آن واحد، وكان من المقرر أن يعلن عن ذلك يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٣ بمناسبة مرور عام على حركة الجيش، وهو أمر اقتضته الرغبة فى تمركز السلطات والمسئولية فى يد شخص واحد حتى تسير السياسة المصرية بسرعة فى الطريق الذى رسم لها، وعلى العموم فإن نظام الجمهورية الرئاسية نظام بغيض يحوى سلطات متداخلة وديكتاتورية لا حدود لها، وإذا أثبت هذا النظام استقرارًا فى الولايات المتحدة الأمريكية، فذلك لأن الفرد الأمريكى على جانب كبير من الثقافة والإدراك السياسى، أما فى الشرق خاصة فى مصر فإن من المشكوك فيه أن يثبت صلاحيته ويقول الرئيس نجيب فى شأن إنهاء الملكية وإعلان الجمهورية: «كانت أول قضية تجابهنا هى قضية الوصاية على العرش بعد تنازل الملك فاروق عن العرش لابنه الأمير أحمد فؤاد وقضية الوصاية على العرش قضية دستورية فى المقام الأول إذ ينص الدستور فى المادة ٥١ على: ألا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا اليمين أمام مجلس النواب والشيوخ، وللملك حسب أحكام الأمر الملكى رقم ٢٣ لعام ١٩٢٢ الحق فى اختيار الأوصياء شريطة موافقة مجلسى البرلمان على ذلك.

وتنص المادة ٥٢ من الدستور على: أنه فى حالة وفاة الملك يتحتم على البرلمان أن يجتمع بحكم القانون خلال مدة زمنية قدرها عشرة أيام من الوفاة.

وإذا كان المجلس منحلاً فى هذه الأثناء وعملية انتخابه واجتماع المجلس الجديد تتجاوز تلك المدة المقررة قانونًا وجب فعليًا عودة البرلمان المنحل ليقوم باختصاصاته فى تلك المسألة حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه.

وتنص المادة ٥٥ من الدستور: على أن يتولى مجلس الوزراء بصفة مؤقتة سلطات الملك الدستورية حتى يؤدى الأوصياء على العرش اليمين الدستورية أمام البرلمان، وكان أمامنا ثمانية أيام تنتهى بعدها المهلة الدستورية وكان مفروضًا أن يدعى البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد طبقا لأحكام الدستور وطبقًا لفتوى قدمها عدد من رجال القانون الوفديين لرئيس الوزراء على ماهر وأرسلوا لى (للرئيس نجيب) صورة منها. وعرض الأمر على مجلس الدولة - قسم الرأى - لينتهى أيضًا إلى تلك النتيجة وكان ذلك يبعث فى نفسى شعورًا بالرضا لالتزامنا بأحكام الدستور.

ولكنى فوجئت (الرئيس نجيب) فى أول أغسطس ١٩٥٢ أن قسم الرأى فى مجلس الدولة أصدر قراراً جماعيًا لم يوافق عليه واحد فقط هو الدكتور وحيد رأفت، يقضى بعدم جواز دعوة البرلمان الوفدى المنحل فى حالة نزول الملك عن العرش حيث تعتبر أول سابقة من نوعها، وأنه يجب إجراء انتخابات جديدة؛ وطالما أن الانتخابات ستأخذ وقتًا غير قصير فإن الحل يكون فى إيجاد نظام للوصاية المؤقتة وهذا يستدعى إضافة مادة للأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ تنص على أنه:

«فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال وصاية الملك إلى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء - إذا كان مجلس النواب منحلاً - أن يؤلف هيئة العرش من ثلاثة تتولى - بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء - سلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة».

والحقيقة أننى (محمد نجيب) لم أكن فى أعماقى مستريحًا لصحة هذه الفتوى دستوريًا؛ نظراً لدراستى القانونية، وكنت أميل إلى رأى الدكتور وحيد رأفت، ولكنى لم أشأ أن أتخذ موقفًا غير ديموقراطى عندما وجدت أغلبية كبيرة أيدت هذا الاتجاه فى قسم الرأى مجتمعًا فى مجلس الدولة، وأن الحكومة أيضًا وافقت عليه وأغلبية أعضاء مجلس القيادة رحبوا به وتكون فعلاً مجلس الوصاية من الأمير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات ورشاد مهنا.

ثم يستطرد الرئيس نجيب قائلاً:

فوجئت فى أحد أيام شهر مايو ١٩٥٣ بقرار اتخذته لجنة خماسية فرعية من لجنة الدستور تضم عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة آنذاك وعبد الرحمن الرافعى ومكرم عبيد والسيد صبرى وعثمان خليل عثمان يقضى بإعلان الجمهورية مشفوعًا بطلب من مجلس الثورة بتعيين عبد الحكيم عامر قائداً عامًا للقوات المسلحة، وثُرْتُ فى المجلس ثورة عنيفة معارضًا ترقية عبد الحكيم عامر من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء دفعة واحدة، وتعيينه قائداً عامًا للقوات المسلحة مبينًا أن ذلك يخلق نقمة عامة فى الجيش، قد تكون صامتة ومطوية فى الصدر ولكنها ستكون قابلة للانفجار فى أية لحظة، قلت لهم إنى اعترضت على تعيين الفريق حيدر رغم أقدميته لأنه كان بعيداً عن صفوف الجيش وأنا اليوم أعترض على ترقية عبد الحكيم

عامر وتعيينه قائداً عامًا للجيش؛ لأنه ليس مهيأ لذلك، ولم ييأس مجلس قيادة الثورة من الوصول إلى غرضه وتكرر عرض الموضوع أكثر من مرة، وفى كل مرة كنت أرفض وأثور وحدى بلا نصير يقف معى، وهددت بالاستقالة فتأجل الموضوع ثلاثة أسابيع.

لم أعترض فقط على ترقية عبد الحكيم عامر أربع رتب مرة واحدة مما ليست له سابقة فى الجيش المصرى، ولكنى اعترضت أيضًا على إعلان النظام الجمهورى.

لم أعترض لأنى ضد النظام الجمهورى ومؤيداً للنظام الملكى، ولكنى اعترضت لإيمانى بأن تحويل نظام البلد السياسى يجب أن ينص عليه فى الدستور وأن يكون ذلك موضع استفتاء شعبى عام. لم يغرنى ما عرضوه من مبايعتى رئيسًا للجمهورية وتعيين عبد الحكيم عامر قائداً عامًا للقوات المسلحة، ولاحظت أن العلاقة مع أعضاء المجلس فى هذه الفترة بدأت تأخذ طابع المجاملة والاحترام الشديد لى.

وأشهد أنى قبلت تحت ضغط وإلحاح استمر ثلاثة أسابيع بعد أن فكرت كثيراً فى الاستقالة؛ وأعترف الآن أن هذا كان خطئى الكبير الذى وقعت فيه فقد شعرت بعد قليل أنى أصبحت فى مركز أقل قوة بعد أن تركت قيادة الجيش «وتقييم الموقف السياسى، آنذاك - يؤكد صدق رواية ورؤية الرئيس نجيب، وقد نشرت جريدة كردفان تحت عنوان «نهاية الملكية المصرية» تقول: لم يكن إعلان النظام الجمهورى فى مصر مفاجأة، فقد سبقته فترة استعداد وتهيئة كافية للأذهان، ولكن المفاجأة كانت فى الموعد الذى اختير له وهو يوم الخميس الموافق ١٨ يونيو ١٩٥٣ بعد أن كانت النية تتجه إلى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٣ بمناسبة مرور سنة على حركة الجيش ولكن يبدو أن المسئولين أرادوا أن يحتفلوا بعيد التحرير القادم فى ظل النظام الجديد، لقد قلنا إن الخطوة لم تكن مفاجأة، وقد صحبتها التغييرات المألوفة فى مثل هذه الأحوال، ولكن المفاجأة فى تطعيم مجلس الوزراء بثلاثة من الضباط الأحرار فتولى البكباشى (المقدم) جمال عبد الناصر وزارة الداخلية بدلاً من سليمان حافظ الذى عين مستشاراً قانونيًا لرئيس الجمهورية اللواء أ. ح. محمد نجيب، وعين قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى وزيراً للحربية والصاغ (الرائد) صلاح سالم وزيراً للإرشاد القومى وشئون السودان.

ومهما يكن من أمر هذا التطعيم فإن له منطقه ؛ فقد قلنا إن الجيش أصبح وحده راعى العهد الجديد فى مصر ، من أجل ذلك يجب أن تتجمع الأمور كلها فى يده وقد سارت مصر منذ حركة الجيش بين نظام هو مزيج من العسكرية والمدنية ، إلى أن كان آخر مظهر لذلك هو إنشاء المجلس المشترك الذى يضم ضباط حركة الانقلاب والوزراء وذلك لتصريف الأمور بالمعاونة بينهما ، رغم أن العرف جرى على أن مجلس الوزراء هو وحده المصرف للأمور . ولكن يبدو أن الانسجام المطلوب لم يتحقق ، فكان أن دخل الوزارة هؤلاء الضباط فى مناصب ثلاثة ذات حساسية لمركز الجيش ؛ على أن أخطر التعيينات التى حدثت وأحقها بالتمعن هو تعيين الصاغ (الرائد) عبد الحكيم عامر قائداً عامًا للقوات المسلحة المصرية وترقيته إلى رتبة اللواء مرة واحدة . وهذا المنصب هو أرفع منصب فى الجيش وقد كان يتولاه الفريق محمد حيدر باشا فى العهد البائد واللواء محمد نجيب فى العهد الجديد .

ووجه الخطورة فى ذلك هو هذه الطفرة فى الترقية الأمر الذى كان يعيبه الضباط الأحرار على الملك فاروق الذى قام بإلحاق زوج شقيقته إسماعيل شيرين بالجيش وهو ليس من خريجى الكلية الحربية ورقاه بحكم صلة النسب . وقرر الضباط الأحرار عدم الأخذ به .

إن هذا الأمر يخشى منه على كيان الجيش حين يجد كبار ضباطه أنهم قد أصبحوا مرءوسين لضابط حديث كانوا رؤساء له بالأمس ، والنفس البشرية مهما تعلقت بالمثل العليا والمبادئ لا يمكن أن تجردها تمامًا من خصائصها الأولية .

ولقد تغلب اللواء محمد لجيب نفسه حين اختارته الأقدار لرئاسة حركة الجيش على هذه العقبة بأن أحال جميع الضباط الذين سبقوه فى الأقدمية والترقية إلى المعاش ؛ وبذلك أصبح منطقيا على رأس القائمة ؛ صحيح أن الصاغ عبد الحكيم عامر كان موضع ثقة الرئيس نجيب وكان رئيسًا لأركان حربه فى أثناء حرب فلسطين ، ولكن كان من الأفيد لمحمد نجيب ونظامه أن يظل متمسكا بهذا المنصب المهم ولا بأس أن يساعده من شاء من ضباطه خصوصًا أن الجيش هو السند الوحيد للعهد الجديد .

مبايعة اللواء محمد نجيب رئيسًا للجمهورية

أعلنت الجمهورية مساء الخميس ١٨ يونيو ١٩٥٣ وأجريت مراسم تنصيب الرئيس محمد نجيب يوم الثلاثاء ٢٣ يونيو ١٩٥٣.

وكان لخطابه الذى ألقاه بمناسبة تنصيبه رئيسًا للجمهورية التعبير العملى لشعاره الذى رفعه منذ قيام الثورة «الاتحاد - النظام - العمل» ودعوته إلى التغاضى عن عيوب مشاهير ورموز ما قبل الثورة لأن الجميع أمام العدو سواء، لا فرق بين رجال عهد بائد أو رجال عهد حاضر. كلنا مصريون، لأن ذلك مشين يسبب الفرقة بين أفراد الشعب والأفضل عدم الإساءة إليهم وتلويث سمعتهم لأن أسلوب الحقد والتشفى مسلك ممقوت ولا يؤدى إلا إلى التشرذم، وبناء الدولة وإعمارها لا يكون إلا بمشاركة كل طوائف الشعب، وعفا الله عما سلف.

ونرى أيضًا فى خطابه سلبيات الموظف المصرى الذى يعبد الروتين، والبطء فى العمل، وتضييع الجهد فيما لا طائل منه، وتعسير مصالح الجماهير، وتفشى ظاهرة الرشوة والمحسوبية فى دواوين والمصالح والهيئات الحكومية.

وكان البرنامج قد أعد لأن يقسم الضباط يمين الولاء وقت الظهر، ولكن مئات الألوف من الجماهير تدفقت إلى ميدان الجمهورية ورددت مع الضباط يمين الولاء وبايعت معهم اللواء محمد نجيب.

وفى السادسة مساء يوم الثلاثاء ٢٣ يونيو ١٩٥٣ كان ميدان الجمهورية عبارة عن كتل بشرية متراصة وبين حماسة الجماهير وهتافها المدوى بحياة الجمهورية ورئيس الجمهورية وقف ممثلو الأديان السماوية يباركون الجمهورية ويبايعون رئيسها، فألقيت كلمة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، وتكلم غبطة بطريرك الأقباط وخطب سيادة حاخام اليهود.

ومن قبلهم وقف البكباشى جمال عبد الناصر طالبًا من الجماهير أن تقف وتردد معه قسم الولاء والمبايعة للرئيس محمد نجيب قائد الثورة ورئيس الجمهورية مؤكدًا حماية الجمهورية بكل ما يملك من قوة وعزم وتحرير الوطن بالأرواح والأموال، وقد ردد معه أفراد الشعب هذا القسم وقوفًا ولم يكن فى ساحات ميدان الجمهورية

أو الميادين أو الشوارع المحيطة به موضع لقدم، ولم يكن المحتشدون فى ميدان الجمهورية هم وحدهم الذين أدوا قسم البيعة فقد كانت هناك ألوف عديدة تجمعت حول كل مذياع فى كل بيت أو ناد أو متجر أو مقهى ليرددوا قسم البيعة للرئيس.

وبدأت وفود الضيوف من الأجانب والبلاد العربية والإسلامية تتوافد على مبنى هيئة التحرير منذ الساعة الرابعة بعد الظهر، فحضر فضيلة شيخ الأزهر، وبطريرك الأقباط، وحاخام اليهود، وممثلو الجالية الصينية، وكبار موظفى الدولة.

وفى الساعة السادسة والربع مساء يوم الثلاثاء ٢٣ / ٦ / ١٩٥٣ خرج موكب الرئيس اللواء محمد نجيب من القصر الجمهورى ومعه أعضاء مجلس قيادة الثورة وأقبلت الجماهير إلى سيارة الرئيس وضباط القيادة هاتفة: «عاشت الثورة، عاش نجيب» ولم يستطع موكب الرئيس أن يصل إلى الشرفة إلا بعد جهد ومشقة ثم وصل السيد محمد على رئيس وزراء باكستان.

وجلس الرئيس محمد نجيب وإلى يمينه رئيس وزراء باكستان وفضيلة شيخ الأزهر وإلى يساره جلس بطريرك الأقباط الأرثوذكس وحاخام اليهود والبكباشى جمال عبد الناصر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ثم أعضاء مجلس قيادة الثورة.

ووقف الرئيس فى الشرفة فاهتز الميدان بالتصفيق والهتاف وكان الرئيس يحيِّى الجماهير رافعًا قبعته أو رافعًا عصاه قابضًا عليها من طرفيها فتلتهب حماسة الجماهير.

وبدأ الحفل بآيات الذكر الحكيم من الشيخ مصطفى إسماعيل وكانت هتافات الجماهير لا تنقطع فكان الرئيس يطلب إلى الجماهير أن تستمع إلى كلام الله فتلتهب حماستهم بمجرد رؤيته.

ثم ألقى فضيلة الشيخ عبد اللطيف السبكى عضو جمعية كبار العلماء كلمة شيخ الأزهر التى تضمنت أن احتفال مصر اليوم بإعلان الجمهورية هو احتفال بيوم الخلاص والحرية؛ الخلاص من ملكية مستبدة ظالمة إلى جمهورية شعبية عادلة، والتحرر من قيود الاستعباد والذلة إلى رحاب الكرامة والعزة.. فهو يوم مشهود فى

تاريخ الإسلام والمسلمين، فإن الإسلام لم يعرف الضعف والاستخذاء والتواكل والهوان لأن الله يحب عباده الأقوياء المجاهدين، والإسلام لا يعرف وراثة الشعوب والآدميين والكل أمام الله سواء فلا فضل لعبد من عباده إلا بما قدم من عمل صالح وجهاد وتضحية وفداء.

وكما كان عهد أبي بكر عهد القضاء على الظلم والنفاق والمرتدين فهو يدعو الله أن يطهر وادى النيل من المنافقين أو المرتدين فى عهد رئيس الجمهورية محمد نجيب.

وتضمنت كلمة صاحب الغبطة البابا البطريرك الأنبا يوساب التى ألقاها القمص جرجس إبراهيم: إن من نعم الله تعالى على هذا الوطن السعيد أن قيض له رجالاً منحهم نعمة الإيمان والقوة وحصنهم بحصن منيع من التقوى والرشاد.. واختارهم ليحملوا تبعات جسيمة وينهضوا بأعمال عظيمة خلقوا لها فأصبحوا أمثلة عليا من البذل والإيثار والتضحية، هم هؤلاء الرجال الأبرار الذين أنكروا ذواتهم ووطدوا العزم على خدمة وطنهم بإخلاص ووفاء وعرف كبيرهم بالحكمة والتواضع فامتلك القلوب واستحق ثناء الجميع ويدعو لهم جميعًا ولقادة الجيش البواسل وزملائهم العاملين لخير مصر ويؤيد هذا الحكم المبارك بإذن الله.

ثم ألقيت بعد ذلك كلمة الحاخام الأكبر للطائفة الإسرائيلية حاييم ناحوم ألقاها نائب الحاخام متضمنة أن الله جل جلاله وعظمت أعماله خالق السماوات والأرض يشرف من عليائه على هذا الكون الذى أبدعه بحكمته وعظيم كلمته، فإذا راعى بنو الإنسان على اختلاف عقائدهم وصايا الله ارتفعت أرواحهم إلى أوج السماء مرددة فى صوت واحد المديح والتسبيح والتحدث بنعمة الله العميمة وأفضاله السابقة العظيمة، إن تباين العقائد والأديان حكمة من الله يصعب على المرء إدراك كنهها وكشف سرها، بيد أن هذا التباين لا يحول دون اتحاد القلوب وصفاء النفوس فمثله مثل الزهور المتنوعة الألوان التى إذا جمعت فى طاقة متناسقة بهرت العيون وهزت أوتار القلوب؛ ومن يمن الطالع وحسن الفأل أن تكون الأمة المصرية الكريمة فى ظل الجمهورية العظيمة متآزرة متكاتفة كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا مسترشدة بمبادئ الحرية والإخاء والمساواة ثم طلب من الرئيس نجيب أن يسير على بركة الله فى إعلاء كلمة مصر وتحقيق أمانى شعبها الخالد فى ظل النظام الجمهورى السعيد.

ومما سبق يمكن التأكيد على الآتى :

* زعامة محمد نجيب لحركة يوليو ليست مجالاً للشك، وفى هذا رد بالغ على الذين يزعمون أنه مجرد واجهة، وإذا ثبت ذلك بالقطع فإن هذا يؤيد ما ذهب إليه مايلز كوبلاند فى كتابه : (لعبة الأمم) الذى جاهر فيه بعلاقة عبد الناصر بالمخابرات الأمريكية، هذا من ناحية. . ومن ناحية أخرى رد بالغ أيضًا على الذين يزعمون زورًا أن جمال عبد الناصر أول رئيس لمصر، فلما اكتشف عدم صدقهم جاهروا بأن جمال عبد الناصر أول رئيس جمهورية منتخب، وهذا تزوير مفضوح للتاريخ، فمن هم المرشحون الذين خاضوا معه معركة الرئاسة إذا كان حقًا هذا انتخاب، فرق شاسع بين الانتخاب والاستفتاء الصورى على شخص واحد. . وتجب الإشارة أيضًا إلى أن الرئيس محمد نجيب بويع مباشرة من الجماهير المصرية بصورة لم يسبق لها مثيل وأعلنت الجمهورية باسمه كما أعلنت الثورة باسمه من قبل، وكل الدول التى تحولت إلى النظام الجمهورى تتخذ يوم إعلان الجمهورية عيدًا خالدًا لها وتحتفى بذكرى أول رئيس للجمهورية.

* هذا الاحتفال يثبت أسمى آيات الوحدة الوطنية واعتزاز كل فرد فى مصر بمصريته مهما اختلفت عقيدته وهويته.

* أهم مظاهر الاحتفال أيضًا هو تضامن الشعوب الأفروآسيوية المتطلعة لتحرير أوطانها بحضور السيد محمد على رئيس وزراء باكستان ثم تبعه فى الحضور السيد جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند.

ومما يؤكد ما سبق من أهلية محمد نجيب للزعامة والقيادة بلا منازع ما كتبته جريدة المحاكم فى عدديها الصادرين فى أوائل اكتوبر ١٩٥٣ بقلم رئيس تحريرها؛ حيث تضمن المقال الأول : (إنكار الذات) وفيه إشارة غير مباشرة عن الشقاق بين الرئيس محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة وفيه يقول إنه لا يمكن أن نصل إلى أهدافنا وتحقيق أمانى البلاد ما لم يطبق كل فرد هذا المبدأ. . فلا يمكن أن يختلف اثنان كانت غاية كل منهما الإيمان بحقوق بلاده هو الاستقلال التام غير المشروط بأى شرط ينتقص من سيادة البلاد فيجب على الجميع أن يتكاتفوا ويتعاونوا لمؤازرة الحاكم لتحقيق أمانى البلاد.

أما أن تلعب الأنانية دورها فالخاسر هو الوطن.

وفى مقاله الثانى: (شعب ثائر منحه الله قائداً عظيمًا) متضمنا إخلاص ووطنية الرئيس نجيب الذى قاد جيشًا مؤمنا بحقوق بلاده وقدم فى كل مناسبة الدليل القاطع على صدق وطنيته، فكل شبر من أرض فلسطين يشهد بذلك، وأعماله بعد ثورة يوليو تؤكد حقيقته؛ فهو الزعيم الشعبى الذى عرف كيف يتفاعل مع الشعب وأنه لم يغير طبيعته أو يتلون وهو يطالب الجميع بإنكار الذات. فحذر واستمر يحذر فى كل خطبة يلقيها من حب الظهور.. إن كل مخلص جاء قبل نجيب كان يقول هذا القول وما كتب عن مصطفى كامل وخطبه خير شاهد على ذلك.

الفصـــل الخـامس

الصراع على السلطة وأزمة مارس

لقـد ترتب على تحـول قيـادة الثـورة من فكرة تسليم الحكم إلى يد البـرجـوازية القديمة الحاكمة إلى فكرة البقاء فى الحكم والتصدى لعملية التغيير الثورى.

ومن ثم بدأت تنشأ تدريجيًا الظروف والملابسات التى أدت فى النهاية إلى أزمة مارس. فهذه الأزمة لم تكن إلا محاولة من القوى الوطنية القائمة لإجبار الثورة على احترام وعودها الدستورية التى أعلنتها عند قيامها.

لذلك يجب أن نتتبع العوامل والأسباب التى أدت بالثورة إلى هذا التحول وهناك مجموعتان من الأسباب: الأولى: وتتصل بالقوى السياسية القديمة المعادية للوفد والحياة النيابية وقد التفت هذه القوى حول الثورة وأرادت احتواءها، والثانية: هى افتقار الثورة إلى إيديولوجية ثورية الأمر الذى حرمها لفترة طويلة من القدرة على التمييز الطبقى.

وبالنسبة للقوى المعادية للوفد فقد أحست بالخطر من قيام ثورة تضع الدستور على رأس شعاراتها وتهدم أكبر حصن كانت تلوذ به وهو القصر فتزيح بذلك أكبر عائق يقف فى طريق الحياة الليبرالية السليمة. لقد بدا لهذه القوى وكأن الثورة قد قامت فى وجهها بالذات وبنفس الدرجة التى قامت بها فى وجه القصر، وأن الوفد سوف يستمتع بحكم طويل مستقر لا تهدده فيه إقالة، وهذا يوضح كيف وقفت غالبية هذه القوى فى وجه أكبر وأهم فرصة شهدتها البلاد منذ ثورة ٢٣ يوليو لعودة الحياة الليبرالية وهى المتمثلة فى دعوة البرلمان الوفدى الأخير إلى الاجتماع لإعلان

الأوصياء أمامه حسب نص الدستور. وعندما قامت الثورة اختارت على ماهر رئيسًا للوزارة وأراد أن يكرر مع الضباط نفس الدور الذى لعبه مع الملك فاروق، فمن الواضح منذ البداية أن ضباط الثورة لم تكن لديهم نوايا باستلام الحكم، وإنما كانت توجه خطواتهم مشاعر وطنية تعمل على إنقاذ البلاد من الملك الطاغية وإعلاء كلمة الدستور وحكم الشعب وكان فى وسع على ماهر أن يشجع هذه الميول الديموقراطية فى الضباط ويرعاها، ولكن نزعته إلى الحكم الدكتاتورى تغلبت عليه وبصفة خاصة بعد أن أصبح مجلسه يجمع بين السلطة التشريعية وسلطة الملك الدستورية إلى جانب السلطة التنفيذية، وقد عبر عن عدائه للحياة النيابية لجريدة لوموند الفرنسية (أن النظام البرلمانى فى مصر لم يستطع أن يؤدى أية خدمة للبلاد).

ولم يلبث على ماهر أن أسفر عن عدائه لعودة الحياة النيابية فى البيان العام الذى وجهه إلى (شعب وادى النيل) يوم ١١ أغسطس ١٩٥٢ هاجم فيه الأحزاب والحياة النيابية بشدة وأنها بوضعها الحالى مقضى عليها.

فى الوقت الذى كان فيه اللواء محمد نجيب ومعه الرائد (الصاغ) خالد محيى الدين والعقيد (القائمقام) يوسف صديق يأملون فى عودة الحياة النيابية فى مصر وكان هذا الأمل يجول بخاطرهم منذ بداية الحركة ثم توالت الأحداث بعد ذلك وظهرت أسباب أخرى أدت إلى الصدام بين اللواء نجيب ومجلس قيادة الثورة وبصفة خاصة مع البكباشى جمال عبد الناصر، والتى أدت فى مرحلة من المراحل إلى قيام اللواء نجيب بتقديم استقالته من جميع مناصبه فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ . .
ويوضح لنا اللواء جمال حماد المؤرخ العسكرى، وأركان حرب اللواء محمد نجيب مدير سلاح المشاة عند قيام الثورة، أن قصة الصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر التى اشتعلت خلال شهرى فبراير ومارس عام ١٩٥٤ لم تنشأ من فراغ وإنما كانت لها جذور دفينة أخذت فى النمو منذ الأشهر الأولى من الثورة؛ فلم يكن عبد الناصر برتبته الصغيرة وشخصيته المجهولة عن الكثيرين من أفراد الجيش والشعب بقادر على أن يدخل فى منافسة متكافئة مع محمد نجيب بشعبيته الضخمة بين الجماهير ومكانته المرموقة داخل مصر وخارجها فقد أصبح محمد نجيب بعد أقل من شهرين من قيام الثورة يتولى أخطر ثلاثة مناصب فى الدولة وهى

رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء والقيادة العامة للقوات المسلحة مما جعل في حوزته سلطات لم يجتمع مثلها لشخص واحد من قبله، واكتسب محمد نجيب - بالإضافة إلى مناصبه الرسمية - شعبية جارفة فقد تركزت عليه الأضواء باعتباره الرجل الذى قاد الثورة وطرد الملك وأنقذ الشعب المصرى من عهد الظلم والطغيان وأصبح أمل البلاد فى تحريرها من الاحتلال البريطانى الجاثم على صدرها منذ سبعين عامًا.

وقد كان التأييد الساحق للواء نجيب قد جعله فى مركز قوة كقائد للثورة وزعيمها بينما كان عبد الناصر ومجلس الثورة يتصرفون على أساس أنه واجهة للثورة. وسرعان ما أخذت وجهات النظر تتباين بين اللواء نجيب وبين رفاقه حول كثير من الأمور التى رأى أنها تتناقض مع الأهداف التى قامت الثورة لتحقيقها.

ففى تلك الأثناء كانت تصرفات بعض الضباط الذين انتشروا فى أنحاء المجتمع كمندوبين للقيادة أو ممثلين لهيئة التحرير قد أساءت إلى الثورة.

فقد ذكر اللواء نجيب فى اجتماع لمجلس الثورة أن أحد الضباط قد خسر على مائدة الميسر عدة مئات من الجنيهات فى ليلة واحدة، بالإضافة إلى قيام أحد ضباط مجلس القيادة بتكليف فنان لصنع تمثال له يتكلف أكثر من مائتى جنيه برغم أن حالته المالية لا تسمح؛ كذلك ما قام به أحد أشقاء جمال سالم من قيام هذا الشقيق بطبع بطاقة عليها اسمه وتحتها هذه الكلمات (شقيق جمال سالم وصلاح) ليستخدمها فى الوساطة وتسهيل الأمور بالإضافة إلى مظاهر الثراء التى بدت عليهم جميعًا، وعن المصاريف السرية التى توزع على الأصدقاء والأنصار وتفسد ذمم الضباط وضمائرهم.

وكانت أيضًا الإجراءات غير الديموقراطية التى أعدها سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة فى ذلك الحين؛ فهى تعطى الدولة حق إقالة الموظفين من غير الطريق التأديبى. . وحرمان رجال القضاء المعزولين من معاشهم أو مكافآتهم، وإحالة جرائم الإصلاح الزراعى للمحاكم العسكرية، بالإضافة إلى إجراءات ضباط القيادة ضد زملائهم من الضباط الأحرار؛ كذلك تصرفات ضباط القيادة فى بعض الأمور الرسمية والدستورية التى تتجاوز ما تقضى به القواعد والقوانين بل تتجاوز

الحدود المتعارف عليها ؛ فقد قدم جمال عبد الناصر لمجلس الثورة كشفًا بأسماء بعض الزعماء السياسيين الذين رأى بصفته وزيراً للداخلية اعتقالهم وكان من بين الأسماء مصطفى النحاس لتحديد إقامته ولكن محمد نجيب اعترض على ذلك وشطب اسمه بموافقة المجلس إلا أنه فوجئ باسم النحاس يعاد إلى الكشف بعد التوقيع فاعتبر ذلك تزويراً ولكن جمال عبد الناصر لم يتراجع عما فعله على اعتبار أن الأسماء قد نشرت بالصحف . وقد كانت الإجراءات التى اتخذها ضباط القيادة لمحاسبة السياسيين القدامى من أسباب النزاع مع اللواء نجيب . فقد كان الاتجاه يرمى إلى تكوين محكمة الثورة بعد محكمة الغدر التى حاكمت المسئولين السابقين عن جرائم الشرف أثناء توليهم المسئولية . وقد اعترض نجيب على فكرة محكمة الثورة التى تجعل من الضباط خصمًا وحكمًا فى نفس الوقت ولكن الأغلبية وقفت ضده امتداداً لمحاكمتهم ضباط المدفعية ، وبعد إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية تم إبعاد نجيب عن رئاسة الجيش وتعيين عبد الحكيم عامر قائدًا له رغم اعتراض محمد نجيب الذى أيقن أن إعلان الجمهورية هو محاولة لتجريده من نفوذه أو بالدقة من المرتكز الأساسى لنفوذه وهو منصب القائد العام للقوات المسلحة فظل يجادل ويناقش ولكن الجميع فى مجلس قيادة الثورة كانوا يدركون أن محمد نجيب مشغول عن المهام الأساسية ، وأن بقاءه قائدًا للجيش سوف يعنى ترك أمور القوات المسلحة فى أيد أخرى ويضعهم تحت قيادة رئيس الأركان محمد إبراهيم ، وبعد أن اضطر مرغمًا للموافقة على هذا الوضع بدأ يستشعر أن جمال عبد الناصر بنفوذه فى مجلس قيادة الثورة يريد أن ينتزع منه سلطاته كرئيس للبلاد وكثيراً ما كان يثور ويردد غاضبًا : (إنه ليس فوزى سلو) ـ فقد كان شبح فوزى سلو يفزعه كثيراً ـ فعندما قام أديب الشيشكلى بانقلابه الشهير فى سوريا استمر فى قيادة الجيش وقام بتعيين رئيس صورى للبلاد ليست لديه سلطات أو صلاحيات هو «فوزى سلو» ، والحقيقة أن نجيب لم يكن مثل فوزى سلو فهو ومنذ ما قبل الثورة كان شخصية محترمة فى القوات المسلحة ولعب دوراً مهمًا فى انتخابات نادى الضباط وفى مواجهة الملك كما أنه اكتسب حضوراً جماهيريًا واسعًا . ولكن فى الحقيقة أن محمد نجيب أهمل إلى حد كبير مسئولياته كرئيس للجمهورية ورئيس للوزراء ، وتفرغ للاحتفالات والزيارات وبناء قاعدة شعبية وترك كل شىء للآخرين ، وسرعان ما تلقفت أيدى

جمال عبد الناصر النشيطة واليقظة كل ما تركه نجيب من مسئوليات وأصبح بصفته نائبا لرئيس الوزراء ممتلكًا للقوة الفعلية وصاحب الكلمة الأعلى فى كل الأمور، فلم يكن محمد نجيب يتابع ما يقوم به الوزراء من أعمال خاصة بوزارة كل منهم أو الضباط القائمين بالإشراف على الوزارات، وهنا يستشهد الرائد خالد محى الدين عضو مجلس قيادة الثورة بنفسه فيقول: إنه بعد قيام الثورة كان يتولى منصب ضابط مخابرات سلاح الفرسان الوثيق الصلة بضباطه بصورة تمكنه من التعرف على ما يجرى فيه، كما كان مشرفًا على وزارتين وكذلك عضوا فى مجلس الإنتاج، ومع ذلك فإن الرئيس نجيب لم يهتم أبدًا لا كرئيس للجمهورية أو كرئيس للوزراء بالاتصال به ومعرفة ما يجرى فى الوزارتين اللتين أشرف عليهما ولا عما يجرى فى سلاح الفرسان، بينما كان جمال عبد الناصر دائم الاتصال ودائم التدقيق فى كل شىء.. فقد اهتم نجيب بالمظاهر وهيلمان السلطة وبناء علاقة مع الجماهير بينما اهتم جمال بالإمساك بمفاتيح السلطة الحقيقية، كما أمكنه استقطاب أعضاء المجلس إلى صفه. كما أمكنه إبعاد نجيب من قيادة الجيش، ووضع فى هذا الموقع الحساس أخلص خلصائه - فى ذلك الحين - عبد الحكيم عامر - ومن موقعه كنائب لرئيس الوزراء استطاع جمال عبد الناصر أن يدير كل شىء وأن يدير كل أمر، فالرئيس مشغول بأمور أخرى، كما أن تولى جمال عبد الناصر وزارة الداخلية وهى موقع بالغ الحساسية أمكنه - بمجرد تولى هذا المنصب - أن يكسب تعاطف رجالها عندما قرر إضافة علوم كلية الحقوق إلى مواد الدراسة فى كلية البوليس حتى يصبح ضابط البوليس حاصلاً أيضًا على ليسانس الحقوق.. ومن هذا المنطلق بدأ جمال عبد الناصر يتحرك نحو الهدف الذى يتلخص فى إبعاد نجيب وتولى جمال جميع سلطاته.

كما قام هو وأعضاء المجلس بالبحث عن سبيل لكسب جماهيرية كافية لموازنة جماهيرية نجيب وضمان مواجهة أية مؤامرات داخلية أو خارجية فقد تم تنفيذ فكرة مصادرة أموال أسرة محمد على وتحويل هذه الثروات الطائلة إلى مجلس يسمى (مجلس الخدمات) وبهذه الأموال تم بناء مدارس ووحدات صحية فى جميع القرى المصرية تقريبًا، وقد كان لهذا المشروع أهمية كبرى فى نقل مصر كلها نقلة حضارية

مهمة حيث أصبح فى كل قرية على وجه التقريب وخلال عدة سنوات مدرسة ووحدة صحية.

كما كان هناك أعضاء من مجلس القيادة يميلون إلى جانب جمال عبد الناصر وبصفة خاصة الشقيقان جمال سالم وصلاح سالم ـ ففى اجتماع لمجلس القيادة (لم يدع إليه نجيب) أعلن صلاح سالم أنه لا يمكنه التعامل مع نجيب وبصفة خاصة أثناء وجود الرئيس نجيب فى رحلة النوبة، فقد كان يتصل بالمسئولين بالإذاعة فى القاهرة طالبًا إذاعة خطبة كاملة وأن تعاد كل خطبة ثلاث مرات وعند عرض الأمر على صلاح سالم كان يأمر بإذاعة المقاطع المهمة فقط مما يؤدى إلى غضب الرئيس نجيب ويطلب تحويل المسئولين بالإذاعة إلى التحقيق، كما أن الشقيق جمال سالم كان فى اجتماعات مجلس القيادة يوجه الشتائم وأقذع الألفاظ إلى الرئيس محمد نجيب؛ لدرجة أنه فى جلسة أخرى لم يحضرها نجيب وبعد تأزم الأمور اقترح أمام زملائه أن يغتال نجيب ولكن الجميع قد رفضوا الفكرة باستهجان.

وفى أثناء رحلة النوبة كان محمد نجيب يصطحب معه الرائد خالد محيى الدين. وقد تحدثا طويلاً خلال الرحلة ـ حيث إن الرئيس نجيب كان يشعر بالراحة والاطمئنان أثناء وجود خالد محيى الدين معه وبطبيعة الحال فقد تطرق الحديث إلى الخلافات بين نجيب وبين باقى أعضاء مجلس القيادة فأخبره خالد محيى الدين بأن معركته مع جمال عبد الناصر ستكون خاسرة إذا استمرت على هذا النحو فهو يربط معاركه بحقوقه ونفوذه وسلطاته فى حين أنه يجب أن يربطها بمسألة عامة تتقبلها الجماهير واقترح عليه أن يتبنى معه قضية الديموقراطية وعودة الحياة النيابية وإجراء الانتخابات خاصة أن فترة الانتقال قد مضى منها أكثر من سنة وأنه يتعين الإلحاح على إنجاز الدستور، كذلك الإعداد لإجراء الانتخابات بما يستتبعه من وجود أحزاب، وأن هذا الموضوع بمجرد طرحه للمناقشة سوف يخلق مناخًا جديدًا فى الرأى العام وسوف تتحول الصراعات الشخصية على النفوذ والسلطة إلى صراع سياسى قادر على استقطاب الجماهير إلى صف نجيب، وقد كانت هذه الرحلة التى صاحب فيها خالد محيى الدين الرئيس نجيب قد تمت رغم محاولات جمال عبد الناصر وصلاح سالم المتكررة لدفعه إلى عدم السفر مع نجيب تمشيًا مع الخطة التى وضعها جمال عبد الناصر لمقاطعة أعضاء القيادة له والتقليل من شأنه ولكن خالد

محيى الدين أصر على ضرورة السفر معه حيث إنه سبقت له الموافقة على السفر ووعد محمد نجيب بذلك.

ومن الطريف عندما صدر قرار مجلس قيادة الثورة بتعيين كل من جمال سالم وزيراً للمواصلات وزكريا محيى الدين وزيراً للداخلية أنهما باشرا عملهما دون حلف اليمين أمام رئيس الجمهورية محمد نجيب إمعانًا فى إظهار عدم الاحترام له ومخالفة لاختصاصاته كرئيس للوزراء.

ويعود بنا اللواء جمال حماد - فى مقالة بجريدة الأهرام - إلى الوراء قليلاً فيذكر أن عبد الناصر بحكم أنه الصانع الحقيقى للضباط الأحرار قد أصابته الغيرة وخالجه الشعور بالاستياء من جراء ذلك الوضع الذى كان يتمتع به الرئيس نجيب بعد قيام الثورة؛ ولهذا بدأ فى التخطيط منذ منتصف عام ١٩٥٣ لإزاحة محمد نجيب عن السلطة بعد أن استنفد أغراضه منه وهو إنجاح الثورة وتولى قيادتها وتوطيد دعائمها فى المرحلة الأولى الخطيرة من مراحلها بفضل رتبته الكبيرة وتمتعه بثقة الجيش والشعب مما أكسب الثورة مكانة واحترامًا على المستويين العربى والدولى، وكانت أولى خطوات عبد الناصر لتحقيق غرضه فى الحصول على كل أسباب القوة والنفوذ تمهيدًا لانفراده بعد ذلك بالحكم، وهو السيطرة على مقاليد الأمور فى القوات المسلحة باعتبارها العامل الحاسم فى أى صراع بينه وبين محمد نجيب أو عند التخلص من أحد زملائه أعضاء مجلس الثورة فى المستقبل؛ لذا حرص عبد الناصر قبل إلغاء الملكية وقيام الجمهورية فى ١٨ يونيو وتولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية أن ينتزع قيادة القوات المسلحة منه كى يتولاها صديقه الحميم وموضع ثقته الرائد عبد الحكيم عامر الذى أصر على ترقيته من رائد إلى لواء دفعة واحدة وبرغم المعارضة العنيفة التى واجهها عبد الناصر من اللواء نجيب وكذلك تذمر بعض أعضاء مجلس الثورة خاصة عبد اللطيف البغدادى لهذه الترقية الشاذة. وقد كان أول قرار وقعه محمد نجيب بوصفه رئيسًا للجمهورية هو الأمر الجمهورى رقم ١ بتعيين عبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة مع منحه رتبة اللواء.

وقد حرص عبد الحكيم وضباط مكتبه على إقصاء باقى أعضاء مجلس الثورة عن أسلحتهم بحجة ترك حرية العمل للقائد العام. كما قاموا بإبعاد ضباط

الأسلحة عن ممثليهم في مجلس الثورة كما أمكن لعبد الناصر وعبد الحكيم عامر تكوين مجموعات وشلل من الأعوان الموالين لهما في مختلف أسلحة الجيش . كان بعضهم من الضباط الأحرار من الصف الثاني والبعض الآخر من الانتهازيين والمنافقين الذين فاتهم شرف الاشتراك في الثورة فأرادوا ألا تفوتهم فرصة الحصول على المغانم والمناصب؛ فقامت هذه المجموعات بأخطر الأدوار في أزمتي فبراير ومارس ١٩٥٤ ، إذ قاوموا كل اتجاه يهدف إلى حل مجلس قيادة الثورة أو إعادة الدستور والحياة النيابية إلى البلاد وكانوا على أتم استعداد لاستخدام السلاح وإغراق مصر في بحر من الدماء في سبيل استبقاء السلطة في أيدي عبد الناصر وعامر وباقي أعضاء المجلس لا إيمانًا منهم بأن ذلك كان فيه مصلحة الوطن ولكن ضمانًا لاستمرار بقائهم في مناصبهم الكبيرة والحفاظ على امتيازاتهم ومكاسبهم خشية أن تؤدي إعادة الحريات ورفع الرقابة عن الصحف إلى افتضاح أمرهم وانكشاف سر ما ارتكبوه من جرائم ومخالفات وتنكيل بالمواطنين مما يوقعهم تحت طائلة القانون وما يترتب على ذلك من تقديمهم للمحاكمة وتوقيع الجزاءات الرادعة عليهم .

أ ـ أزمة فبراير واستقالة محمد نجيب

وقد تفجرت أزمة فبراير ١٩٥٤ عند تقديم محمد نجيب استقالته إلى مجلس قيادة الثورة والتي بعث بها مع سكرتيره العسكري الرائد إسماعيل فريد يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٤ والمتضمنة استقالته من جميع المناصب التي كان يتولاها، وقد كان لهذه الاستقالة وقع الصاعقة على أعضاء مجلس القيادة، علمًا بأن محمد نجيب قد أقدم على الاستقالة بعد تأكده أن استمراره رئيسًا للجمهورية ورئيسًا لمجلس الثورة ورئيسًا للوزراء قد أصبح مستحيلاً فقد صبر كثيراً على سلسلة متصلة من التجاهلات وعدم الاحترام من أعضاء مجلس قيادة الثورة كما كان يعاني من هموم كثيرة تتعلق باستغلال النفوذ وبعثرة أموال الدولة وفساد ذمم بعض الضباط .

ويمكن تقسيم أزمة فبراير إلى أربع مراحل كالآتي:

مرحلة الإعلان عن الاستقالة بعد عدة جلسات بمجلس القيادة حفلت بالعديد

من المناقشات الحادة حتى اتخذ المجلس فى الساعة الثانية من صباح يوم الخميس ٢٥ فبراير ١٩٥٤ قراراً بقبول استقالة محمد نجيب وتعين جمال عبد الناصر رئيساً لمجلس الوزراء ورئيساً لمجلس قيادة الثورة على أن يبقى منصب رئيس الجمهورية شاغراً لحين عودة الحياة النيابية للبلاد.

مرحلة غضب وتذمر ضباط سلاح الفرسان حيث تم عقد اجتماع لضباط السلاح يوم الجمعة الموافق ٢٦ فبراير بناء على دعوة من النقيبين أحمد المصرى وفاروق الأنصارى والملازم أول محمود حجازى من الضباط الأحرار بسلاح الفرسان فتجمع فى ميس الآلاى الثانى المدرع المعروف باسم (الميس الأخضر) فى تمام الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم ما يزيد على مائتى ضابط ولم يحضر الاجتماع خالد محيى الدين لعدم تمكن الضباط من الاتصال به.

كما غاب عن الاجتماع فى بدايته حسين الشافعى مدير سلاح الفرسان وعضو مجلس قيادة الثورة ولكنه حضر أثناء انعقاده وقد فوجئ بهذا العدد من المجتمعين دون علمه وعندما وصلت أنباء هذا الاجتماع إلى جمال عبد الناصر أثناء وجوده فى القيادة العامة بكوبرى القبة التى تواجه معسكر الفرسان مباشرة توجه فى شجاعة وبدون تردد إلى مقر الاجتماع. . وخلال اجتماع جمال عبد الناصر بضباط الفرسان تناول الحوار موضوعين؛ أولهما: هو التصرفات الشخصية لبعض أعضاء مجلس الثورة وثانيهما: هو قضية الديموقراطية والإصرار على عودة محمد نجيب. . فاتفق معهم جمال عبد الناصر على عرض هذه المطالب على أعضاء مجلس القيادة وبالفعل عقد اجتماعاً لمجلس الثورة حضره كل الأعضاء ومعهم خالد محيى الدين وشرح لهم جمال عبد الناصر تفاصيل ما دار أثناء اجتماعه بضباط الفرسان، وفى الساعة الثالثة من صباح يوم السبت ٢٧ فبراير ٥٤ توجه عبد الناصر وبرفقته خالد محيى الدين إلى سلاح الفرسان.

حيث أعلن على الضباط المجتمعين القرارات التى اتخذها مجلس الثورة وهى:

١ ـ حل مجلس قيادة الثورة وعدم عودة أعضائه إلى صفوف الجيش.

٢ ـ إعادة محمد نجيب رئيساً لجمهورية برلمانية.

٣ـ تعيين خالد محيى الدين رئيسًا لوزارة مدنية على أن يعيد الحياة النيابية فى أقرب وقت ممكن.

٤ ـ استقالة عبد الحكيم عامر القائد العام من منصبه وترك الحرية لخالد محيى الدين لتعيين قائد عام بدلا منه.

ثم توجه خالد محيى الدين ومعه ثلاثة ضباط (من رجال عبد الناصر) إلى دار محمد نجيب فى حى الزيتون حيث أيقظه من نومه وأقنعه بقبول قرارات مجلس الثورة فوافق عليها.

● مرحلة تراجع مجلس الثورة عن قراراته: فقد انقلب الموقف رأسًا على عقب بعد فترة قصيرة فلم يكد بعض ضباط الصف الثانى من الضباط الأحرار وبعض الضباط الآخرين الذين ارتبطت مصالحهم ببقاء مجلس الثورة لما يجنونه من مكاسب شخصية يحضرون إلى مبنى القيادة ويعلنون رفضهم لقرارات المجلس مهددين بتدمير سلاح الفرسان. كما احتجزوا أعضاء مجلس القيادة فى غرفة الاجتماعات بأوامر من الضابط أحمد أنور مع وضع حراسة منهم على بابها لمنعهم الخروج.

● مرحلة الضغط الشعبى وعودة نجيب: لم يخطر ببال أعضاء مجلس الثورة أن زمام الموقف سيفلت من أيديهم ثانية بعد أن نجح أعوانهم من حصار ثكنات الفرسان بقواتهم والقيام بمظاهرة للضغط عليهم داخل القيادة العامة حتى أرغموهم على التراجع عن قراراتهم التى أعلنها عبد الناصر على ضباط سلاح الفرسان ولكن الموقف لم يلبث أن أفلت زمامه منهم بصورة غير متوقعة فقد تجمعت حشود صاخبة من المواطنين فى مظاهرات تجوب شوارع وسط العاصمة كان يقود معظمها عناصر من الإخوان المسلمين وكانت الجماهير تهتف (محمد نجيب أو الثورة)؛ كما عمت المظاهرات فى نفس الوقت شوارع الخرطوم والمدن السودانية وهى تهتف (لا وحدة بلا نجيب) وفضلاً عن هذه المظاهرات الشعبية العارمة فقد تأزم الوضع مرة أخرى فى الجيش إثر اعتقال ضباط من سلاح الفرسان عند ذهابهم إلى مبنى القيادة العامة للتفاهم معهم فإذا بالأمر يصدر باعتقالهم، وسرعان ما وجه بعض ضباط الفرسان إنذارًا بأنه إذا لم يفرج عن زملائهم فإنهم سيهدمون بالمدافع مبنى القيادة المواجه

لثكنات الفرسان، ولم يجد صلاح سالم - بعد اتصاله بعبد الناصر - بدًا من إصدار بيان عن طريق الإذاعة فى الساعة السادسة مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ نصه «حفاظًا على وحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيسًا للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك».

وقبل الدخول فى أحداث شهر مارس ١٩٥٤ تجدر الإشارة إلى أن عودة الرئيس نجيب بهذه الطريقة كانت تعنى أن محمد نجيب قد تولى قيادة البلاد بإرادة الشعب المصرى وليس بإرادة مجلس الثورة كما كان الحال من قبل، وكان فى استطاعته لو شاء استغلال انتصاره الساحق للإطاحة بخصومه من أعضاء مجلس الثورة وكذلك أعوانهم الذين يشدون أزرهم داخل صفوف الجيش وخارجه، ولكن طبيعة محمد نجيب وشخصيته الفريدة من نوعها من حيث الطيبة والتسامح وغفران الإساءة حالت دون اتخاذه أى إجراء حاسم للتخلص من مجلس الثورة برغم ما أظهره هذا المجلس من قبل من مظاهر التجاهل والعداء بصورة سافرة مما أجبره على تقديم استقالته التى كانت السبب المباشر فى نشوب أزمة فبراير.

ب - أزمة مارس وإضعاف نفوذ محمد نجيب

بالرغم مما ورد بالصحف والندوات العامة من بيانات وتصريحات بعد انتهاء أزمة فبراير والصادرة من محمد نجيب وعبد الناصر وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة عن توحيد الكلمة ونسيان الماضى وكيف أصبح المجلس قلبًا واحدًا ويدًا واحدة فإن واقع الحال كان يخالف ذلك تمامًا فإن جمال عبد الناصر الذى اعتقد أنه نجح فى إزاحة محمد نجيب عند إعلان قبول استقالته فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ لم يلبث أن فوجئ بعودته أشد قوة وأعظم بأسًا من ذى قبل ودانت له زعامة مصر بلا منازع فأصبح يستقبل فى كل مكان استقبال الأبطال وأصبح زعيمًا للشعب بلا جدال مما جعله لا يقنع بمنصبه الشرفى كرئيس للجمهورية البرلمانية بدون سلطات، وفى زيارة من محمد نجيب للدكتور عبد الرازق السنهورى فى منزله يوم ٧ مارس وفى وجود سليمان حافظ وعبد الجليل العمرى هناك شرح نجيب لهم ما لقيه قبل الاستقالة من تجن وإحراج وعدوان، كذلك ما حدث أثناء تحديد إقامته واعتقاله عقب تقديم

استقالته من تعدى بعض صغار الضباط عليه . . فقام السنهورى بسؤاله عن الضمانات التى يريدها لاستقرار الأحوال فحددها له باختصار، وعقب انصراف محمد نجيب قام السنهورى بالاتصال التليفونى بجمال عبد الناصر وشرح له الموقف، وفى صباح اليوم التالى ذهب جمال عبد الناصر بصحبة جمال سالم إلى منزل السنهورى حيث استمع منه إلى مطالب محمد نجيب . . ووعد جمال عبد الناصر السنهورى بأنه سيعود إليه بالرد فى الساعة الخامسة من نفس اليوم . . وأثناء اجتماع عبد الناصر بمجلس الثورة لمناقشة مطالب محمد نجيب اتصل به سليمان حافظ هاتفيًا لإبلاغه بمطالب جديدة لمحمد نجيب تتضمن مزيدا من السلطات لشخصه وزادت هذه المطالب المتلاحقة من توتر الوضع فى مجلس الثورة وبدأت تنمو بذرة التراجع عن قرارات ٥ مارس .

وفى هذا الصدد نذكر ما كان يدبره جمال عبد الناصر لإظهار ضعف موقف محمد نجيب فى حالة انفراده بالسلطة بدون معاونة مجلس القيادة فقد كشف عبد اللطيف البغدادى عن سر خطير حيث يقول : إنه فى زيارة قام بها مع كمال حسين وحسن إبراهيم فى ٢١ مارس لمنزل جمال عبد الناصر بسبب مرضه أبلغهم أنه قام بتدبير الانفجارات الستة التى حدثت فى اليوم السابق (٢٠ مارس) فى محطة سكة حديد مصر وجامعة القاهرة ومحل جروبى والتى روعت القاهرة لأنه كان يرغب فى إثارة البلبلة فى نفوس الناس ويجعلهم يشعرون بعدم الأمن والأمان ويقتنعون بأنهم فى حاجة إلى من يحميهم .

كما أنه فى يومى ١٦ و٢٠ مارس ١٩٥٤ تم عقد اجتماع المؤتمر المشترك من مجلس الثورة والوزراء برئاسة اللواء محمد نجيب دارت مناقشات عديدة انتهت بصدور قرارات خطيرة . . ولكن لم تبذل أية محاولات جدية لتنفيذ أى بند منها مما كان يدل على عدم صدق نوايا مجلس الثورة فى إقامة الحياة الديموقراطية السليمة فى مصر برغم أنه المبدأ السادس من مبادئ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وفى اجتماع مجلس الثورة يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ برئاسة اللواء محمد نجيب تقدم عبد الناصر والبغدادى باقتراحين كانا على طرفى نقيض .

ففى حين كان اقتراح عبد الناصر بمثابة تصفية تامة للثورة إذ كان يتضمن حل

مجلس الثورة وعودة الأحزاب وتسليم البلاد لممثلى الأمة الشرعيين وكان واضحاً أن بنوده كانت تتضمن التطرف المتعمد والمغالاة المقصودة للإيحاء بأن الثورة سوف تنتهى وأن نظام الحكم السابق على الثورة سيعود بكل مفاسده وشروره؛ بينما كان اقتراح عبد اللطيف البغدادى على العكس حيث تضمن إلغاء قرارات ٥ مارس والتحول عن طريق الديموقراطية واستخدام العنف والشدة ضد كل من تسول له نفسه الوقوف فى طريق الثورة. وعند التصويت حصل اقتراح جمال عبد الناصر على أغلبية الأصوات إذ حصل على ثمانية أصوات ضد أربعة أصوات، وقد كان الهدف الحقيقى من الموافقة على اقتراح عبد الناصر هو إثارة الجيش وتحريضه على اعتبار أن الهيئات والطوائف المدنية المعادية للثورة تريد تصفية الثورة وإعادة الجيش إلى ثكناته مما كان يعنى حرمان العديد من الضباط من امتيازاتهم وتعريض بعضهم للمساءلة والعقاب جراء ما اقترفوه من خطايا ومخالفات فى عهد الثورة، وبالإضافة إلى ذلك تحريض الطبقات العاملة واستفزازها بالإيحاء لهم بأن تنفيذ قرارات ٢٥ مارس يعنى إلغاء الثورة وعودة نظام الحكم السابق مما يهدد هذه الطبقات بزوال قوانين العمل والضمانات التى أوجدتها الثورة للحفاظ على حقوق العمال.

كما قامت القيادة العامة للقوات المسلحة بإبلاغ أسلحة الجيش وتشكيلاته لعقد اجتماعات عامة لضباطها وإصدار القرارات بتأييد بقاء مجلس الثورة والمطالبة بإلغاء قرارات ٢٥ مارس فوراً ثم يتم إبلاغ هذه القرارات للقائد العام وهو بدوره يقوم بإبلاغها إلى محمد نجيب.

وبتوجيه وتدبير من هيئة التحرير وفى ٢٨ مارس شهدت مصر أضخم حركة اعتصام وإضراب لم تشهدها منذ ثورة ١٩١٩ فأصيبت حركة المواصلات منذ الصباح الباكر بالشلل التام نتيجة القرارات التى اتخذها اتحاد نقابات عمال النقل المشترك برئاسة صاوى أحمد صاوى مع عدد كبير من النقابات العمالية الأخرى وعاشت القاهرة ٤٨ ساعة بدون مواصلات وقد اعترف جمال عبد الناصر لخالد محيى الدين عن مسئوليته فى تدبير أحداث أزمة مارس وأنه رتب هذه الأحداث وتحديداً إضراب عمال النقل وما لحق به من إضرابات ومظاهرات عمالية تكلفت أربعة آلاف جنيه وأضاف جمال عبد الناصر قائلاً لخالد محيى الدين: «أنتم اتحركتم

فى الفرسان فى أزمة فبراير، وأنا رديت عليكم فى أزمة مارس، واحدة بواحدة، ونبقى خالصين».

وفى الساعة السابعة والنصف مساء يوم الاثنين ٢٩ مارس عقد الرائد صلاح سالم وزير الإرشاد القومى مؤتمراً صحفياً بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة أعلن خلاله أن مجلس الثورة قرر حمل المسئولية كاملة على عاتقه واتخذت القرارات التالية:

١ - إرجاء تنفيذ القرارات التى صدرت يوم ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال.

٢ - يشكل فوراً مجلس استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون.

وفى مساء يوم السبت ١٧ أبريل ١٩٥٤ عقد مجلس قيادة الثورة اجتماعاً برئاسة جمال عبد الناصر حيث تم الاتفاق خلال هذا الاجتماع على أن يكتفى اللواء محمد نجيب برئاسة الجمهورية البرلمانية والرئاسة النظرية لمجلس قيادة الثورة وأن يتولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة، وفى ١٨ ابريل ١٩٥٤ ألف جمال عبد الناصر الوزارة وأصبح من جديد رئيساً للوزراء.

وكانت تنحية محمد نجيب من رئاسة الوزارة بمثابة تنحيته عن السلطة تماماً وبهذه الخطوة التى اتخذها مجلس قيادة الثورة انتهت فى الواقع المرحلة الأخيرة من مراحل الصراع على السلطة بينه وبين عبد الناصر، ففى الوقت الذى تجمعت فيه كل خيوط السلطة فى يد عبد الناصر قبع محمد نجيب فى مكتبه بقصر عابدين دون أية سلطة أو نفوذ انتظاراً لمصيره المحتوم.

ومرت الأيام ثم الشهور من تاريخ هذا التعديل الوزارى وجمال عبد الناصر ورفاقه يتطلعون إلى اليوم الذى يتخلصون فيه من محمد نجيب نهائياً، وقد جاءت الفرصة المرتقبة بعد حادث الاعتداء على جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية بالإسكندرية فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ حيث كان عبد الناصر يخطب فى الجماهير فأطلقت عليه ثمانى رصاصات لم تصبه واحدة منها ولكنها أحدثت حالة من الذعر

والفوضى وظل جمال واقفًا أمام الميكروفون فى شجاعة نادرة طالبًا من الجماهير أن يلزموا أماكنهم صائحا أنه لو قتل فستظل الثورة لأن كل فرد منهم هو جمال عبد الناصر ثم واصل خطابه بصوت متهدج وقد سجلت الإذاعة هذا الحادث المثير واستمع إليه الملايين من المصريين وتأثروا به. وقد اتهم فى هذا الحادث أفراد من التنظيم السرى لجماعة الإخوان المسلمين فأحيلوا إلى محكمة خاصة سميت «محكمة الشعب» بأمر صادر من مجلس الثورة بتاريخ ١ / ١١ / ١٩٥٤ استناداً إلى المادة ٧ من الدستور المؤقت وتألفت المحكمة برئاسة قائد الجناح جمال سالم وعضوية القائمقام أنور السادات والبكباشى أ. ح حسين الشافعى وثلاثتهم من أعضاء مجلس قيادة الثورة حيث أنهت المحكمة جلساتها فى أقل من شهر حيث بدأت أعمالها فى ٩ نوفمبر وأصدرت أحكامها فى ٤ ديسمبر ١٩٥٤ بإعدام سبعة من كبار المتهمين وهم محمود عبد اللطيف، يوسف طلعت، إبراهيم الطيب، هنداوى دوير، الشيخ محمد فرغلى، الأستاذ عبد القادر عودة المحامى، والمستشار السابق حسن الهضيبى المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين الذى خفض حكم الإعدام ضده إلى المؤبد بينما تم إعدام الستة الآخرين، كما قضت المحكمة المذكورة على آخرين من جماعة الإخوان بعقوبات مقيدة للحرية تتراوح بين الأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال الشاقة المؤقتة.

وفى ٥ ديسمبر ١٩٥٤ تشكلت ثلاث دوائر أخرى فى محكمة الشعب فبدأت فى محاكمة المئات من الإخوان المسلمين بينهم العديد من الشباب المثقف من طلاب الجامعات والمدارس لانتمائهم إلى الجهاز السرى لجماعة الإخوان وحرص قائد الجناح أثناء إدارته لجلسات الدائرة الرئيسية لمحكمة الشعب التى كان يرأسها على توجيه الاتهام إلى الرئيس محمد نجيب بدعوى تخابره مع جماعة الإخوان المسلمين وكانت تذاع على الهواء مباشرة من محطة إذاعة القاهرة.

وما زالت محاولة اغتيال عبد الناصر مساء ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ بميدان المنشية محاطة بالشكوك فذهب خيال البعض إلى أن الحادث كان مدبراً من جانب عبد الناصر وفريقه لتحقيق أهداف ثلاثة:

أ- بناء بطولة شعبية سريعة لشخص جمال عبد الناصر فالشعوب تمجد الزعماء

الذين ينجون من مؤامرة لاغتيالهم لا سيما إذا ما واجهوها بشجاعة أو تظاهروا بذلك.

ب- القضاء على شوكة الإخوان المسلمين وإظهارهم أمام الشعب المصرى كمجموعة من المتآمرين.

جـ- التخلص نهائيًا من محمد نجيب بإظهاره بمظهر الضالع مع جماعة الإخوان المسلمين والمتآمر معهم ضد مجلس قيادة الثورة.

ولقد حقق الحادث تلك الأهداف الثلاثة وكان نقطة تحول لصالح عبد الناصر فبعد نظرة الشعب إليه بعدم الارتياح بعد أزمة محمد نجيب انقلب الوضع ونال إعجابهم وتقديرهم. ولكن من الصعب الإحاطة بالحقيقة كاملة حول ذلك الحادث.

وفى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قرارًا بإعفاء محمد نجيب من منصب رئيس الجمهورية على أن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية؛ كما صدر قرار بتحديد إقامة محمد نجيب خارج القاهرة بفيللا المرج التى كانت السيدة زينب الوكيل حرم السيد الرئيس مصطفى النحاس قد أعدتها لنفسها بضواحى القاهرة ثم صادرتها محكمة الثورة، مع حرمانه من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات وظل محمد نجيب محدد الإقامة الجبرية بهذه الفيللا لمدة ٢٨ سنة، ولم يرى اسمه نور الشمس إلا فى عهد الرئيس أنور السادات، ولكنه لم يوضع فى سجل التاريخ إلا فى عصر الرئيس حسنى مبارك الذى تولاه بالرعاية الصحية وأسكنه فى منزل تابع لرئاسة الجمهورية وعند وفاته فى ٢٨ / ٨ / ١٩٨٤ شيعت جنازته عسكريًا وأطلق اسمه على محطة عابدين لمترو الأنفاق مع تخصيص مساحة له فى كتب التاريخ ومكان لائق به فى متحف مجلس قيادة الثورة ليعرف الأبناء والأحفاد الدور التاريخى لهذا البطل الذى حمل رأسه ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فداء لمصر والقائد الباسل الذى كانت شجاعته مضرب الأمثال فى ميدان القتال فى حرب فلسطين ١٩٤٨ والذى تحمل مسئولية قيادة الثورة فى أحلك ساعاتها وأحرج أوقاتها دون خوف أو وجل.

الفصـــل السـادس

محمد نجيب وعلاقته بالسودان

أ ـ السودان فى حياة محمد نجيب

لم يكن السـودان بالنسبة للرئيس محمد نجيب مجرد ارتبـاط عائلى أو عاطفى وإنما كـان أيضًا إيمانًا وضـرورة لمصر ولـم يكن مجرد فصل من حياته وإنما هو أيضًا فصل من حياة مصر.

وهذا الفهم الذى يعتبره معظم أبناء الجيل الجديد مفاجأة، كـان منذ عشـرات السنين حقيقة، ولـم يكن يتصور الرئيس نجيب أنها ستصبح وهمًا وسرابًا والدليل على ذلك ما سبق وأن سجله فى كتابه «رسالة عن السودان» الذى صدر عام ١٩٤٣ (تأليف البكباشى أ. ح محمد نجيب قائد الآلاى الثانى سيارات الحدود الخفيفة فى ذلك الوقت) حيث جاء فى التمهيد لموضوعاته وفصوله أنه فى أشد الحاجة إلى تلقين أحوال السودان وشئونه كجغرافيته واقتصادياته واجتماعياته لأبناء مصر من طلبة العلم وعامة الشعب فى حين أن أهل السودان يكاد يكون الواحد منهم لا تخفى عليه خافية من أمور مصر بحكم تطلعهم إليها وظمئهم إلى الاغتراف من مناهلها ولإيمان الأغلبية الساحقة منهم بضرورة وحدة وادى النيل وبينما لا ينقطع سيل الزوار السودانيين لمصر طوال العام يندر أن يفكر مصرى فى زيارة السودان أو حتى قراءة الصحف السودانية لمعرفة أحواله.

فى هذا الكتاب قام الرئيس نجيب بسرد تاريخ الاحتلال البريطانى له وتكلم عن الفن والأدب فيه وخلص فيه إلى أن قضية السودان كانت دائمًا حجر عثرة فى جميع

المفاوضات بين مصر وبريطانيا للجلاء عن وادى النيل فقد كانت مصر ترفض أن تكون مهمة الدفاع عن السودان واقعة على بريطانيا وحدها فى حين أن لمصر حقًا متساويًا على الأقل مع حق بريطانيا فيها .

لقد بدأت علاقة مصر وبريطانيا بالسودان يوم أن وقعنا اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ والتى وقعها بطرس باشا غالى ووقعها عن بريطانيا اللورد كرومر وقد كانت هذه الاتفاقية تقرن دائمًا بكلمة «المشئومة» لأنها ابتكرت صيغة «الاحتلال المشترك» التى لم يعرفها العالم من قبل . . وقد كانت هذه الاتفاقية من وجهة نظر مصر بعد ذلك اتفاقية باطلة ، لأن مصر ساعة أن وقعتها لم تكن تملك وقتها أى حق فى عقد معاهدات تتنازل فيها عن أى جزء من أجزائها أو إدارتها فضلاً على أنها كانت محتلة من الإنجليز وهم الذين يسيطرون على مقدراتها . وبعد توقيع المعاهدة حاولت بريطانيا إخراج مصر من السودان والانفراد بحكمه وكانت حجتها فى ذلك ، كما قال «اللورد كرومر» أن رمال السودان تبتلع أموال مصر وتهدد خزائنها بالإفلاس ولكن محاولتها فى ذلك الوقت فشلت .

وعندما اغتيل سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام السير «لى ستاك» فى القاهرة ١٩٢٤ ، حاولت إنجلترا أن تجد من هذا الحادث ذريعة لطرد المصريين من السودان «ولكن» سعد زغلول رفض هذا الإجراء .

وقد كانت قضية السودان إحدى نقاط التفاوض التى حملها معه سعد زغلول عند سفره إلى لندن - قبل هذا الحادث بشهور - لمفاوضة رمزى ماكدونالد رئيس حكومة العمال وساعده على طرحها ما كان يتعرض له أبطال الحركة الوطنية السودانية من وحشية وقسوة على يد الإنجليز . . وفى هذه المفاوضات أعلن سعد باشا تشبث مصر بالبقاء فى السودان وطالب أن يكون جزءاً من التاج المصرى وأن يحمل ملك مصر «لقب ملك مصر والسودان» ولكن المستر ماكدونالد رد عليه قائلاً : «إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بأى حال من الأحوال وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب بريطانيا بخسارة عظمى . . ولا بد من موافقة البرلمان البريطانى على تغيير النظام بالسودان . . وقد كانت هذه الإجابة صدمة لسعد زغلول الذى ذهب حاملاً المطالب المصرية والتى

تتضمن سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية وإقرار حقوق مصر فى السودان كاملة . . وكان الرفض المطلق لهذه المطالب من الجانب البريطانى حيث فشلت المفاوضات بعد ثلاث جلسات فقط .

وعندما قامت حكومة الوفد بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ أصر النحاس باشا على أن تنص على عودة القوات المصرية إلى السودان وعودة رجال الإدارة المصريين هناك مع الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان التى لم تسلم بها مصر لبريطانيا فى يوم من الأيام .

وعندما بدأت المفاوضات بين إسماعيل صدقى باشا مع مستر بيفن كان السودان ضمن نقاط المفاوضات وقد دهش لاهتمام مصر البالغ بالسودان أخبره بأن عدم الاهتمام هو الذى يدعو إلى الدهشة ، وعندما أحس إسماعيل صدقى بأن الإنجليز كانوا يريدون استغلال هذا الاهتمام فى إظهار مصر بمظهر المستعمر . . أكد له بأن مصر لا تريد إلا استيفاء الوضع الذى سمح بتقديم جميع صنوف المعاونة للسودان . . وفى هذه المفاوضات انتزعت مصر من الإنجليز الاعتراف بوحدة وادى النيل شماله وجنوبه تحت التاج المصرى .

ولكن بعد أن وقع الطرفان مشروع المعاهدة بالأحرف الأولى فى أكتوبر ١٩٤٦ استكثرت بريطانيا على مصر الاحتفاظ حتى بالسيادة الرمزية على السودان فعادت بعد أيام وطلبت صدور بروتوكول ينص على منح السودانيين الحق فى المطالبة بالاستقلال التام وحق الانفصال عن مصر . ولكن مصر رفضت هذا الطلب . . وسقطت معاهدة صدقى - بيفن قبل أن توقع .

وفى ٨ يوليو ١٩٤٧ قدمت حكومة النقراشى عريضة لمجلس الأمن تطالب فيها بجلاء بريطانيا عن مصر والسودان جلاء تامًا وإنهاء النظام الإدارى القائم للسودان حيث قال النقراشى أمام مجلس الأمن : «إن البريطانيين قد توصلوا بالدعاية والبطش لإسكات جميع السودانيين الذين يطالبون بالوحدة مع مصر بل مضوا فى هذا السبيل إلى حد إصدار البيانات الرسمية التى تحط من قدر مصر والمصريين وتشيع فى السودان رغبة الانفصال وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة .

وعندما تولت حكومة الوفد الحكم قام وزير الخارجية محمد صلاح الدين في آخر حكومة وفدية في المدة من مارس ١٩٥٠ حتى نوفمبر ١٩٥١ بتجديد المفاوضات مع مستر بيفن وقد أكد الجانب المصري من جديد على أن مصر والسودان بلد واحد له تاج هو التاج المصري كما أضاف أنه ليس من الغريب وجود أقلية تطالب بالانفصال في ظل إدارة ثنائية اسما وإنجليزية فعلاً وجهت دائمًا وفي السنوات الأخيرة بصفة خاصة كل همها إلى تنفير السودانيين من مواطنيهم المصريين.

ثم توقفت المفاوضات عندما أعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها كذلك إلغاء اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ وإصدار قانون بشأن نظام الحكم في السودان.. ودعوة جمعية تأسيسية تمثل السودانيين لوضع دستور جديد لهم.. مع الاحتفاظ بالشئون الخارجية وشئون الدفاع والجيش والعملة لكي يتولاها ملك مصر والسودان باعتبارها من الشئون المشتركة التي تهم شمال الوادي وجنوبه وكان ذلك في أكتوبر ١٩٥١.

وفي ظل الأحكام العرفية المفروضة على مصر بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ والمصريون جميعًا مهتمون بمتاعبهم ومشاكلهم الداخلية وغير قادرين على النظر خارج حدودهم أو خارج أنفسهم.. وفي أثناء تخطيط الضباط الأحرار للقيام بالثورة.. قام الحاكم العام البريطاني - بالرد على إعلان النحاس باشا بإلغاء المعاهدة؛ بأن قدم مشروع دستور للحكم الذاتي للسودان وأعطى مهلة ستة شهور لكي تقدم الحكومتان المصرية والبريطانية ملاحظاتهما عليه.. وكانت المهلة تنتهي في ٨ نوفمبر ١٩٥٢.. وبعدها يتحول المشروع إلى أمر واقع.. وبعدها أيضًا يتم تقرير مصير السودان في ظل سيطرة الحكم البريطاني فقط وتصبح بريطانيا صاحبة النفوذ الأوحد هناك.

وكانت المهلة في وقت حرج وحساس بالنسبة لمصر. ولم تكن الأضواء مسلطة على هذا المشروع ولم تتعرض له الصحف بالقدر الذي يكشف خطورته لأنها كانت تحت رقابة الأحكام العرفية وفي هذا المجال يقول الرئيس محمد نجيب: رغم خطورة الوضع في السودان لم تكن له علاقات بأحد المسئولين في الوزارات التي

تعاقبت بعد حريق القاهرة فى حين أنه فى الفترة السابقة كانت له علاقة سابقة مع محمود فهمى النقراشى الذى كان يستشير محمد نجيب فى الأمور التى تتصل بالسودان حيث قدم له نسخة من كتاب «رسالة عن السودان» قبل تقديم النقراشى عريضته إلى مجلس الأمن فى ٨ يوليو ١٩٤٧ للمطالبة بجلاء بريطانيا عن مصر والسودان.

ويقول اللواء نجيب إنه كان عليه ومعه أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد أيام من قيام الثورة أن يتم الرد على الحاكم العام فيما أعلنه . . وكان يجب الرد عليه أن الاتفاقيتين اللتين تدعمان الحكم الثنائى فى السودان قد ألغيتا . . وأن دستور مصر يتعارض مع المشروع الذى يطالب به ؛ لأن السودان فعليا تحت التاج المصرى.

كما أن موضوع تقرير المصير لم يكن يزعج الرئيس نجيب فقد كان أدرى الناس بالعلاقة الخاصة بين شعبى وادى النيل . . كما أنه يحترم إرادة شعب السودان تماماً كما يحترم إرادة شعب مصر . . وقد كانت نقطة الانطلاق فى تفكيره هى أن يحول بين السودان وبين الارتباط ببريطانيا عند تقرير مصيره . . فإن تحقق هذا فلا يكون أمام السودان إلا أحد أمرين : إما الارتباط بمصر فى صورة وحدة أو اتحاد وإما الاستقلال . . والوصول إلى هذه النتيجة فى أية صورة من صورها ينزع أقدام المستعمر من وادى النيل وهى خطوة سياسية عظمى.

ورغم ذلك فإن أعضاء مجلس قيادة الثورة لم يفعلوا الكثير ليظل السودان - كما كان يتمنى الرئيس نجيب - متحداً مع مصر . . فقد كانوا يضعون السودان فى ذيل قائمة اهتماماتهم ومتاعبهم . . وقد قالها عبد الناصر بصراحة : «إننى لا أخشى السودان الحر وإنما أخشى السودان المحتل» كما أن استراتيجية الرئيس نجيب كانت فصل استقلال مصر عن استقلال السودان أثناء أية مفاوضات مع الإنجليز.

وقد تم تكليف السيد / حسين ذو الفقار صبرى (الشقيق الأكبر للسيد على صبرى) بإعداد مذكرة شاملة ووافية عن السودان وبعد إتمامها تم طبعها وتوزيعها على الأعضاء تحت اشراف ومعاونة الرائد / صلاح سالم، ولكن كما يقول اللواء محمد نجيب إن أعضاء مجلس القيادة لم يقرأوا أو يستمعوا جيداً عند قراءتها عليهم ولم يهتم بذلك سوى محمد نجيب وحسين صبرى وقد جاء ذلك فى الكتاب الذى

أصدره حسين صبرى بعد ذلك حيث يقول إنه أثناء القراءة كان يسمع «قلقلة» من حوله تنذر بأن أعضاء المجلس قد ضاقوا ذرعًا ويتعجلون نهاية الجلسة حتى يزيحوا عن كواهلهم أثقالا تحملوها على مضض. . ولكنه كان يسمع صوت محمد نجيب آتيًا من بعيد كأنه عبر فواصل من الزمن يشكره على الجهد الصادق الذى بذله والصورة الكاملة الواضحة التى قدمها. . وبعد انتهاء الجلسة كان الرئيس نجيب منفعلاً بحماس ويقف إلى جواره جمال عبد الناصر وقد قام صلاح سالم باستدعائه للوقوف معهم ومحادثته ثم تم تكليفه بإرسال دعوات للأحزاب السودانية لمقابلتهم ومناقشتهم.

وبالفعل تمت دعوتهم ورحبت الأحزاب السودانية بالمبادرة المصرية بما فى ذلك الأحزاب التى تدعو إلى الاستقلال؛ فقد جاء إلى مصر السيد عبد الرحمن المهدي. . واعتذر السيد على الميرغنى عن عدم حضوره لأسباب خاصة فى فصل الشتاء. . وأجل حضوره إلى فصل الصيف. . وكان كل من جاء من السودان من سياسيين وضباط وموظفين من أصدقاء الرئيس نجيب وزملاء دراسته؛ حيث تولى مع فريق من المفاوضين مناقشة وفود الأحزاب السودانية. وكان هذا الفريق يتكون من على ماهر، د. عبد الرازق السنهورى، وصلاح سالم، وحسين ذو الفقار صبرى وانتهى الفريق من المفاوضات إلى قرار بإعداد مذكرة مصرية بخصوص السودان، كلف حسين صبرى بإعدادها ولكن المذكرة لم تعجب د. السنهورى فجرت مشادة حادة بينهما فى مكتب الرئيس نجيب وبحضور صلاح سالم. . وكان السنهورى يريد أن ينص فى المذكرة على أن لمصر حقوق سيادة فى السودان. . على أساس أن جميع العهود التى سبقت قيام الثورة كانت تقول بذلك. وكان حسين صبرى يرى هذا النص شكليا لا داعى له، وأن واقع اليوم فى السودان تخطاه منذ فترة طويلة. . وأن هذا هو الحل الوحيد لجذب القوى السودانية للتحالف مع مصر ضد النفوذ البريطانى. . ولكن هذا الخلاف فى الرأى لم يناقش بالطريقة العادية بل نوقش بحدة من الطرفين مما أدى فى النهاية لحل هذه الأزمة بين الطرفين بصدور قرار من مجلس الثورة لإبعاد السنهورى عن ملف السودان ومشاكله والاكتفاء بما يراه صلاح سالم وحسين صبرى. . وبالرغم من فشل الرئيس نجيب فى توحيد وجهات النظر المصرية بالنسبة للسودان فقد نجح مع السودانيين واستطاع توحيد الأحزاب

السودانية لتتفق على رأى واحد . . فالتقى بعبد الرحمن المهدى، فى سراى لطف الله عمر الخيام ـ ماريوت الآن ـ وتوصل معه إلى اتفاق يقبل به نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير . . كما وافقت معظم الأحزاب السياسية على تفويض لجنة ثلاثية مكونة من الدرديرى أحمد، وخضر حمد، وميرغنى حمزة، لإعلان قيام حزب سودانى واحد يمثل جميع التيارات السودانية التى تميل للاتحاد مع مصر . . وكان التفويض يقول: «أقبل قيام الحزب الواحد بأى وضع ترتضيه اللجنة الثلاثية . . ووقع على هذه العبارة: محمد نور الدين . . حمادة توفيق . . درديرى إسماعيل . . درديرى محمد عثمان . . الطيب محمد خير . . إسماعيل الأزهرى . . خضر حمد . . مبارك زروق . . خضر عمر . . على الشيخ بشير . . ميرغنى حمزة . . يحيى الفضلى . . ومن الجانب المصرى الرئيس محمد نجيب . . وصلاح سالم . . وحسين ذو الفقار صبرى وكان ذلك فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٢ .

وقد تم وضع ميثاق إعلان الحزب الواحد فى ٣ نوفمبر ١٩٥٢ ووقع كل هؤلاء على قيام الحزب الوطنى الاتحادى الذى ضم كل الأحزاب الاتحادية قبل بدء المباحثات المصرية ـ الإنجليزية .

وبعد التوقيع ذكرهم الرئيس بما كتبه ونستون تشرشل فى كتابه «حرب النهر» أن من ينظر إلى خريطة وادى النيل لا بد أن يرى الشبه بينهما وبين النخلة تنتشر أغصانها المياسة فى دلتا النيل الخضراء ويمتد جذعها المنحى قليلاً فى الصحراء إلى جذورها العميقة التى تتصل بأقصى السودان . . هذا التشبيه يوضح الصلات الوثيقة المتبادلة بين مصر والمديريات الجنوبية . . فمن السودان يأتى ماء الحياة للدلتا ماراً بوادى النيل مرور الغذاء فى جذع الشجرة لينتج فاكهة طيبة فى أعلاها . . وليست الفائدة التى تجنيها مصر من ذلك بخافية، ولكن مصر لا تستأثر وحدها بالفائدة . . ففى هذه الصلة منفعة متبادلة إذ أن طبيعة السودان وجغرافيته تجعله جزءاً من مصر لا يتجزأ بينما يحتاج السودان فى تطوره إلى مصر . . هذا إذن سبب واضح لا مواربة فيه (لإعادة فتح السودان) وتوحيد أقاليمه التى لا يمكن أن تبقى منقسمة إلى أجل غير مسمى، ولامتزاج شعبين تتداخل مصالحهما ويتحد مستقبلهما، والجمع قوى قد يأتى من تركيزها النفع المشترك لاتصال ما لا خير فى انفصاله، هذه هى الأهداف التى تبرر المحاولة كما سيثبت التاريخ .

فى هذه الفقرة أبلغ تعبير عن موقف مصر من وحدة وادى النيل ولكنها لم تصدر عن مصرى وإنما عن إنجليزى يدعى ونستون تشرشل ويبدو أن «تشرشل السياسى» لا بد قد حز فى نفسه أن تكون كلمات قد سطرها بيده أبلغ رد على الموقف المجافى للمنطق الذى طالما أيدته حكومته . . ولكن أمانته ككاتب ومؤرخ سدت عليه سبيل التغاضى عن حقيقة موقف بريطانيا فى مصر والسودان حتى إنه ذكر فى نفس الفصل من هذا الكتاب «أن الثمن الذى دفعته بريطانيا مقابل استرداد السودان والاستيلاء على بعض أجزاء منه ومقابل الأمجاد الحربية وإشباع الرغبة فى الانتقام لغردون كان ثمنًا زهيدًا لم يزد على الثمانمائة ألف جنيه أما بقية التكاليف فقد دفعتها مصر التى تحملت العبء المالى الباهظ مما كان مثار الدهشة للخبراء بشئونها الاقتصادية .

بعد ذلك اختار المجتمعون إسماعيل الأزهرى رئيسًا للحزب ومحمد نور الدين نائبًا له ونص دستور الحزب على جلاء الإنجليز وقيام اتحاد مع مصر بعد تقرير المصير ، وكانت هذه اللحظات من أسعد أيام حياة الرئيس نجيب وأمتعها فقد التقى فيها مع الأشقاء فى الجنوب وهم يحققون وحدة وطنية تقرز الابتعاد عن الاستعمار البريطانى ، والاتحاد مع مصر لأن مصر والسودان لا يمكن للاستعمار أن يفصل بينهما . واتفقت كلمة جميع الأحزاب السودانية على أن يقتصر اختيارهم عند تقرير المصير على الخيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال عنها دون أى ارتباط بدولة أخرى وأن يكفل للسودان حرية الاختيار فى تحديد سلطات الحاكم العام وسودنة الإدارة وجلاء القوات البريطانية قبل إجراء الانتخابات الخاصة بالجمعية التأسيسية التى يناط بها تقرير المصير .

وبارك المهدى هذا الاتفاق ، وهكذا وجد الإنجليز أن الأمر الذى استعدوا لتدبيره منذ سنوات قد انقلب عليهم خلال أسابيع وأصبحت ورقة «تقرير المصير» فى يد مصر بعد أن كانت فى يد بريطانيا .

فقد كانت بريطانيا تربط موضوع السودان دائمًا بشرطين ، أولهما : فصل مشكلته عن مشكلة مصر . وثانيهما : حق السودان بمفرده فى تقرير مصيره ، وكان الشرطان يهدمان أى مفاوضات معها دائمًا . . وكان على مصر أن تزيل هذه

العقبات أو تحطمها . . وقد تم ذلك يوم أن أرسل الرئيس نجيب إلى المسئولين البريطانيين المذكرة التى أعدت باسم مصر وتضمنت :

١ ـ تمكين السودان من ممارسة الحكم الذاتى .

٢ ـ تهيئة الجو المحايد تمهيدًا لانتخابات تقرير المصير؛ فأسقط فى يد بريطانيا . . ولم تستطع المراوغة . . وكل ما فعلته هو نقل الفتنة من شمال الوادى وجنوبه إلى شمال السودان وجنوبه، وبعد أن كانت المشكلة مع مصر أصبحت مع الجنوب السودانى . . وكان لا بد من إعلان هذا الموقف داخل مصر لتهيئة الرأى العام لتقبل فكرة انفصال السودان، وكانت فكرة من الصعب تقبلها أو حتى التفكير فيها فى ذلك الوقت . . فكلف صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى بالاتصال بالصحفى مصطفى أمين لتنفيذها .

وبدأت المفاوضات مع الإنجليز بشأن السودان؛ فكان الرئيس محمد نجيب على رأس الوفد المصرى المكون من صلاح سالم وحسين صبرى ود. محمود فوزى، ود. حامد سلطان، وعلى زين العابدين . . وكان يرأس الوفد البريطانى سير رالف ستيفنسون وكان معه مستر كروزيل الوزير المفوض ومستر باورز السكرتير الأول بالسفارة . . وفى صباح ١٢ فبراير ١٩٥٣ تم توقيع اتفاقية السودان .

وفى مساء نفس يوم التوقيع على الاتفاقية أعلن محمد نجيب على العالم بيانًا يتضمن الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتصفية الإدارة الثنائية فى السودان وإقامة حكم ذاتى كامل توطئة لممارسة السودان حق تقرير المصير فى جو من الحرية التامة والحيدة الكاملة وهذا النبأ السار سيدخل السرور على قلوب السودانيين وإخوانهم المصريين . . وأن هذا الاتفاق يفتح صفحة جديدة فى علاقات المصريين بإخوانهم السودانيين صفحة إخاء وثيق ومحبة دائمة . كما يفتح صفحة جديدة على علاقات مصر بالمملكة المتحدة تعيد الثقة بينهما، فالقضية التى حسمها هذا الاتفاق هى قضية السودان أولاً ولذلك فقد توخت مصر فى جميع الخطوات التى خطتها فى هذا الشأن الاتصال الوثيق الدائم بالسودانيين جميعًا ومن ثم وقفت مصر موقف المطالب بما أجمع عليه السودانيون أنفسهم ذلك الإجماع الذى كان له أثر حاسم فى الوصول إلى الغرض المنشود وأن مصر ستظل وفية للسودان وعلى

استعداد كامل فى كل وقت أن ترفع صوتها وتبذل جهودها من أجل السودانيين ومن أجل مستقبلهم وتقف دائمًا إلى جانبهم وحماية حقوقهم. . وقد فرحت السودان بالاتفاقية واعتبر يوم التوقيع عليها يوم عيد ويوم عطلة رسمية.

وقد علق السفير رالف ستيفنسون فى رسالة نشرتها له الصحف المصرية: (إن التفاهم المتزايد بين الطرفين مصر وبريطانيا قد ساعد على الوصول إلى هذا الاتفاق وعلى الأخص ما أبداه اللواء محمد نجيب وحكومته من بُعد النظر والسياسة فى مواجهة ومعالجة الموضوع أكثر من حكومات مصر السابقة فقد دل بوجهة نظره على أن تظل السيادة محتفظًا بها للسودان وبقبوله أن يقرر السودانيون مستقبلهم بحرية وأن السفير البريطانى وحكومته يهتمان أبلغ الاهتمام بمصالح الشعب السودانى).

ورغم ذلك لم يخل الاحتفال من الغمز واللمز، خاصة من رجال السياسة المصرية القدامى الذين لعبوا دوراً فى التفاوض مع بريطانيا حول السودان وأصروا على وحدة التاج المشترك، مثل إسماعيل صدقى ومحمد صلاح الدين وغيرهما حيث تحول الغمز من جانبهم إلى نقد واضح بعد أن بدأت الأنباء ترد عن تعسف البريطانيين مع السودانيين بعد أيام من توقيع الاتفاقية. . وقد قام الإداريون البريطانيون فى الأقاليم الجنوبية من السودان بإساءة معاملة بعض الزعماء الذين وقعوا على الاتفاقات مع مصر كما أن زعماء عديدين ألقوا فى السجون، كما قام الحاكم العام فى السودان بمحاولات كثيرة لتعطيل تنفيذ الاتفاقية حيث كان يعرض الخلافات التى تنجم عن تنفيذ بنود الاتفاقية على القضاء العالى الذى كان يتولاه البريطانيون. . كما عطل لجنة السودنة بمنحها إجازة لمدة ٤ شهور بحجة التجول فى السودان للاطلاع على أحواله.

كما دعم الحاكم العام موقف حزب الأمة الذى كان يقود تيار الاستقلال (لجنة السودنة) عن مصر، فى مواجهة الحزب الوطنى الاتحادى الذى شكل مؤخراً وطالب بالاتحاد الفيدرالى مع مصر. . وقد فاز الحزب الاتحادى بأغلبية ساحقة فى أول برلمان سودانى افتتح فى ٢ يناير ١٩٥٤ وألف إسماعيل الأزهرى أحد مؤسسيه أول وزارة سودانية فى تاريخ السودان الحديث. . ولكن نجاح الحزب الوطنى الاتحادى قد استفز حزب الأمة والإنجليز فظهر اتجاه جديد داخله لا يطالب باستقلال

السودان عن مصر وبريطانيا وإنما يطالب باستقلال السودان عن مصر فقط وأن يكون هذا الاستقلال تحت رئاسة حاكم عام بريطاني وليكن اللورد مونتباتن الحاكم العام للهند بعد استقلالها.

ولكن الرئيس نجيب كثف جهده مع الزعماء السودانيين لقتل هذه الفكرة قبل أن تتحول إلى واقع فقاموا بتدعيم الحزب الوطنى الاتحادى لعودة السودان إلى مصر بعد أن يخرج الإنجليز . . وكان وصول إسماعيل الأزهرى إلى رئاسة الحكومة بشرى خير للرئيس نجيب وأصدقائه من الزعماء السودانيين . . ولكن نجاحهم فى هذه الخطوة كان النجاح الأول والأخير فى السودان . . بالإضافة إلى أن أخبار الانقسامات والخلافات داخل مجلس الثورة والتى أدت إلى استقالة محمد نجيب فى فبراير ١٩٥٤ كانت قد وصلت إلى جنوب الوادى فأصبحت حديث الناس هناك ومثار قلق واضطراب لزعمائهم . . خاصة زعماء الحزب الوطنى الاتحادى، الأمر الذى أثر عليهم وفتت اتحادهم وضاعف من قوة التيار المضاد الذى تؤيده بريطانيا التى أحست بأن مصر ستكسب السودان لصالحها وظهرت النتيجة النهائية لكل هذا عندما جرت انتخابات الجمعية التأسيسية السودانية بعد فترة الانتقال وأعلنت استقلال السودان عام ١٩٥٦ ولم يسع الحكومة المصرية أيامها إلا أن تعترف بهذا الاستقلال وتباركه . . وصدم الشعب المصرى بهذه النتيجة.

وهنا يقول محمد نجيب إن جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة لم يصدموا فعندما اجتمعوا (بعد اعتقال نجيب) فى ٢٥ اغسطس ١٩٥٥ لبحث موضوع السودان أخبرهم صلاح سالم صراحة أن السودان «ضايع . . ضايع» حيث إن الكل فى السودان يجمع على الاستقلال ويرفض الاتحاد مع مصر بسبب الأخطاء التى وقع مجلس الثورة فيها . . ويضيف محمد نجيب: إن جمال عبد الناصر وصلاح سالم وباقى مجلس الثورة لم يعرفوا السودان ولم يفهموا أهله ولم يتصوروا أهميته بالنسبة لمصر فتصرفوا وكأنهم سياح وليسوا أبناء واد واحد . . كما حاولوا تشويه صورة محمد نجيب أمام السودانيين وقد تصور صلاح سالم أنه بالرقص والنقود يمكن أن يكسب السودانيين وكانت النتيجة أنه قد بعثر النقود وبعثر احترام مصر فى السودان . وتصور أنه يمكن أن يرشى السودانيين ويستميل زعماءهم باستضافتهم فى مصر ومنحهم البيوت والفيللات، ويروى الرئيس نجيب عن

السودان فيقول: إنه سافر إلى السودان لأول مرة بعد الثورة يوم أول مارس ١٩٥٤ للمشاركة فى احتفالات السودان بافتتاح أول برلمان هناك وعندما وصلت الطائرة إلى الخرطوم فوجئ بالآلاف من أبناء جنوب الوادى بملابسهم البيضاء يحتشدون فى المطار قبل ساعات من هبوط الطائرة ـ وكان قد مر عليه حوالى ٣٠ سنة لم ير فيها السودان ـ فكان قلبه يخفق فرحًا . . ولكن ما أن نزل من الطائرة حتى فوجئ بمظاهرة كبيرة تهتف فى وجهه (لا مصرى ولا بريطانى . . السودان للسودانى) فلم يعتبر هذا الهتاف معاديًا أو مثيراً فقد كان ما يريده فعلاً السودان للسودانى . . وبعد ذلك قابل الحاكم البريطانى الذى حاول تصوير الموقف بأنه خطير والمظاهرات تهتف ضد المصريين والبريطانيين فرد عليه محمد نجيب: إن ما يقولونه هو الحقيقة . . ثم بدأ البوليس الاشتباك بالمتظاهرين فأدى ذلك إلى تساقط عدد من القتلى والجرحى قدر بحوالى ٧١ قتيلاً، ١٠٧ جرحى . . وقد حاول الرئيس نجيب الاتصال تليفونيًا بالسيد عبد الرحمن المهدى ولكن الاتصالات فشلت بتدبير من الحاكم العام وخرج نجيب ليخطب فى الجماهير التى هدأت عندما استمعت إليه ولكن البوليس هاجمهم مرة أخرى فمات ١٢ شخصًا وجُرح آخرون، وقد اتضح أنها كانت مؤامرة رتبها سلوين لويد وكيل وزارة الخارجية البريطانية الذى وصل إلى الخرطوم بدعوى المشاركة فى الاحتفالات . . ولكنه لم يبرح مكانه ولم يظهر أمام الجماهير حتى حملته الطائرة إلى لندن. وشارك فى تنفيذ المؤامرة الحاكم العام البريطانى . . وساعدهما الأنصار الذين لم ينجحوا فى الانتخابات . . وكان الهدف هو ضرب أى اتجاه فى السودان للاتحاد مع مصر . . وفشلت احتفالات افتتاح البرلمان وألغيت الجلسة الافتتاحية . . وعاد محمد نجيب وصلاح سالم إلى مصر فى اليوم التالى مباشرة.

وعلى الرغم من ذلك يعتبر الرئيس نجيب أن اتفاقية السودان صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات المصرية ـ السودانية، العلاقات المصرية ـ البريطانية، والعلاقات المصرية ـ الأمريكية.

ففى أكتوبر ١٩٥٣ قامت الولايات المتحدة، كما فعلت فرنسا من قبل بإقامة علاقات دبلوماسية مع السودان من خلال «مكتب تمثيل دبلوماسى لها» فى

الخرطوم . . وأتاحت الاتفاقية لكل من الهند وباكستان إقامة علاقات دبلوماسية مع السودان .

وفى ٦ يناير ١٩٥٤ انتخب إسماعيل الأزهرى كأول رئيس للوزراء فى السودان وشجع هذا أمريكا على ممارسة الضغط على بريطانيا فى مؤتمر واشنطن الذى عقد فى نفس العام لكى تصل إلى اتفاق مع مصر وإلا عملت أمريكا بمفردها . . ولم يكن أمام ونستون تشرشل إلا أن يقبل الأمر الأمريكى ويسعى للتفاهم مع مصر حول الجلاء .

ويقول الرئيس نجيب : إنه فى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ عندما جاء إليه عبد الحكيم عامر وحسن إبراهيم ليبلغاه بقرار مجلس القيادة بإعفائه من رئاسة الجمهورية رفض الاستقالة حتى لا ينسب إليه يومًا أنه كان السبب فى انفصال مصر عن السودان ، وأنه تحمل ما جرى له فى فبراير ومارس ١٩٥٤ بعد أن تمكن جمال عبد الناصر من السلطة بعد التخلص من جميع أعوانه ومؤيديه حتى لا تؤثر استقالته على نتيجة الاستفتاء حول الوحدة مع مصر فى السودان . . خاصة أن الحزب الوطنى الاتحادى الذى كان يؤيد الاتحاد والوحدة مع مصر قد فاز فى الانتخابات .

ويضيف الرئيس نجيب : إن عبد الناصر ورجاله فى مجلس القيادة لم يكن ليشغلهم فى ذلك الوقت موضوع السودان . . كان كل ما يهمهم هو كيف يمكن إزاحته والتخلص منه . . كما يقول أنه يقرر حقيقة يعرفها الجميع فى البلدين . . وما زالوا . . فهو جزء من السودان . . والسودان جزء منه وبينه وبين شعب السودان وزعمائه علاقات دم وصداقة وارتباط قوى .

كما أن السودانين بطبيعتهم لا يميلون إلى الدكتاتورية . . ويصرون على ممارسة حقوقهم السياسية مهما كلفهم الأمر . . وهذا ما جعلهم يشعرون بالخطر على أنفسهم وعلى بلادهم بعد أن نشبت واشتعلت أزمة مارس فى مصر ، وأحسوا أن هناك حاجزاً من الدكتاتورية يقف حائلاً بين الوحدة مع مصر . . ولأنه كان يقف مع الديموقراطية كانوا يقفون معه ولأن عبد الناصر كان يتجه بالبلاد إلى الدكتاتورية كانوا يخشون الوحدة مع مصر . . ولذلك كان قرار تنحيته عن رئاسة الجمهورية هو فى نفس الوقت قرار انفصال السودان عن مصر .

وعندما سئل كثير من زعماء السودان بعد ذلك عن سر تدهور العلاقات بين البلدين قالوا كلمة واحدة «نجيب» وعندما قال لهم جمال عبد الناصر إن نجيب فرد . . والفرد زائل . . والعلاقة المتينة بين البلدين خالدة وليس معقولاً أن نضع فرداً في كفة وعلاقة بين شعبين في كفة أخرى ؛ فردوا عليه بأن السودانيين قد جعلوا من «نجيب» رمزاً لوحدة وادى النيل شماله وجنوبه فحطمتم هذا الرمز ، كما أنهم يخشون منهم على بلادهم بعد انقلابهم على نجيب ، وماذا يضمن للسودانيين عدم الانقلاب عليهم لو اتحدوا معهم فقد تصرفوا مع رجل كريم بأسلوب مهين . . كما أضافوا أنهم بلد وحكومة ديموقراطية حرة ولا يقبلون الانطواء تحت علم وحكومة أوتوقراطية . . وقبل موعد الاستفتاء أعلنوا أنهم سيقررون الانفصال عن مصر ولو أراد المصريون الاتحاد مع السودانيين فلا مفر من إعادة «نجيب» وتغيير نظام الحكم ، وعندما عرف جمال عبد الناصر بهذا الكلام لم يستجب له ورد عليه بكلام جارح ولم ينفصل السودان عن مصر فقط بل تدهورت العلاقات بين البلدين أكثر فأكثر . . وقد كتبت الصحف السودانية في هذا الشأن مثل صحيفة «الناس» ، «الصراحة» ، «السودان الجديد» ، «النيل» ، و«الأيام» : وهكذا ضاع السودان كما ضاعت الديموقراطية على حسب قول الرئيس نجيب .

وكان لا بد من تقديم كبش فداء فلم يجد عبد الناصر أفضل من صلاح سالم فأجبره على الاستقالة . . وقد تمنى محمد نجيب أن يرى صلاح سالم بعد ذلك . . لكن القدر اختطفه قبل أن يحقق أمنيته وسحبت بريطانيا جيشها من السودان وخرج الجيش المصرى من هناك أيضًا حيث انسحب من جزء من وطنه وتم الجلاء فعلاً في نوفمبر ١٩٥٥ . ولم يكن الانفصال عن مصر في حاجة إلى استفتاء لتقرير المصير . . فلم يجر استفتاء . . ولكن الجنوبيين اعتبروا التخلي عن هذا الاستفتاء تخليًا عنهم وإساءة لهم فقامت ثورة في الجنوب على الشمال . وأعلن قيام الجمهورية السودانية في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ وأعلن استقلال السودان أول يناير ١٩٥٦ .

الفصـــل السابع

حياة محمد نجيب فى فترة الاعتقال

أ ـ اعتقال محمد نجيب وظروفه

كان يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ يومًا مختلفًا عن بقية الأيام فى حياة الرئيس محمد نجيب ؛ ففى هذا اليوم تحول من رئيس إلى معتقل ومن حاكم إلى سجين ومن رجل يملك ويحكم دولة بأكملها إلى رجل لا يملك ولا يحكم حتى نفسه .

فى هذا اليوم توجه محمد نجيب إلى مكتبه فى القصر الجمهورى بعابدين فوجد بعض الضباط من البوليس الحربى على باب القصر ، وتبعه اثنان منهم إلى المكتب ؛ فنهرهما بشدة ؛ فقالا له إن لديهما تصريحا بالدخول من كبير الياوران بالنيابة الأميرلاى (العميد) حسن كامل ، الذى عين سفيراً فيما بعد ، والذى لم يكن حاضراً بالقصر لحظة وصول الرئيس نجيب وبعد مناقشة حادة خرجا من مكتب الرئيس . وفور ذلك اتصل نجيب بجمال عبد الناصر ليشكو له تصرف رجال البوليس الحربى الذى رد عليه بأنه سيرسل له عبد الحكيم عامر ، وبعد فترة قصيرة جاء عبد الحكيم عامر ومعه حسن إبراهيم وقالا له فى خجل : «إن مجلس قيادة الثورة قرر إعفاءكم من منصب رئيس الجمهورية» فقال نجيب : (أنا لن أستقيل الآن لأنى بذلك سأصبح مسئولاً أمام التاريخ عن ضياع صلة السودان بمصر . أما إذا كان الأمر إقالة فمرحبًا لأنكم تعفوننى من مسئولية لم يعد يحتملها ضميرى) وخرج محمد نجيب من القصر حاملاً المصحف فقط من مكتبه ، وقد أخبره عبد الحكيم عامر أن إقامته فى المرج باستراحة السيدة زينب الوكيل لن تزيد على بضعة أيام يعود

بعدها إلى بيته، ولكن إقامته بالمرج استمرت حوالى ٢٩ سنة تقريبًا، لقد حزن محمد نجيب عند دخوله الفيللا فى ١٤/ ١١/ ١٩٥٤ لأول مرة فمنذ اليوم الأول لدخوله هذا المكان أحس أنه ألقى فى الجحيم؛ فقد سبقه القائمقام (العقيد) أحمد أنور قائد البوليس الحربى إلى الفيللا؛ فوزع ٢٠ نقطة قوية من نقاط الحراسة حول السور وفوق السطح وفى الداخل وكان تسليح هذه النقطة قويًا، مدافع رشاشة، قنابل يدوية، مدافع صغيرة وكان أحمد أنور يتصرف كأنه يقود معركة حربية شرسة، كما قام ضباط وجنود البوليس الحربى بتجريد الحديقة من أشجارها والفيللا عن أثاثها، وحملت سياراتهم المطابخ والثلاجات والموبيليا حتى حلل الطهى، وفى تلك الساعة كذلك صادروا كل ما فى بيت نجيب من أوراق وكتب ونياشين وتذكارات وكل ما سمح به زوجته وأولاده. وثلاث حقائب بها ملابسهم الضرورية، وكان لابد أن يشعر اللواء نجيب بالحسرة والألم والحزن ويبدو ذلك واضحا تمامًا فى مفكرة جيبه التى وجدت بين أوراقه والتى سجل فيها ما جرى له وما أحس به بعد اعتقاله وذلك ابتداء من يوم الأربعاء ١٧/ ١١/ ١٩٥٤ فى هذا اليوم كتب محمد نجيب:

(هبوط فى ضغط الدم - إحساس بالزهق - رغبة فى التخلص من الحياة بعد نومنا على البلاط فى ڤيللا زينب هانم الوكيل».

الخميس ١٨ نوفمبر:

(قبل الإفطار حصل لى هبوط شديد كالذى حدث أمس، وكان النبض نحو ٦٤ وكان لدى ميل للقىء ودوخة.

الجمعة ١٩ نوفمبر:

١ - هبوط فى النبض إلى ٦٤ : ٦٥ وميل للقىء كالذى حدث أمس.

٢ - صدور بيان من الحكومة المصرية ضد إسرائيل.

٣ - لم أتعود بعد على الحياة فى هذا المكان كما أن فرقة الحراسة تصادر كل حرياتى وحرية زوجتى وأولادى).

السبت ٢٠ نوفمبر :

(أنا اليوم أفضل ـ حاولت ممارسة رياضتى الصباحية فتعرضت لسخرية لم أحتملها من الضباط والجنود الذين يراقبوننى)

الأحد ٢١ نوفمبر :

(تليفون من أحمد نور سبنى فيه بأفظع الألفاظ)

الاثنين ٢٢ نوفمبر :

(يظهر أن الشيوعية تتغلغل فى مصر بسرعة وفى كل مكان)

الثلاثاء ٢٣ نوفمبر :

(فوجئت بمجموعة من الحرس يدخلون علينا الحجرة التى أجلس فيها أنا وزوجتى ويجلسون بيننا، حاولت أن أثنيهم عن ذلك، عملوا ودن من طين وودن من عجين، لا أعرف ماذا أفعل ولا كيف أدافع عن نفسى)

الأربعاء ٢٤ نوفمبر :

(لا أجد وسيلة أدافع بها عن أسرتى سوى أن أصلى وأقرأ القرآن وهذا ما جعلنى لا أترك السجادة ولا المصحف طوال هذا اليوم).

الخميس ٢٧ نوفمبر :

(عرفت من أحد الضباط أنهم أخذوا من بيتى كل شيء يخصنى، حتى تذكاراتى وأوراقى وشهاداتى ونياشينى وبدأت فكرة الانتحار تراودنى، لكن إذا مت فمن يقف بجوار عائشة زوجتى والأولاد».

وهكذا استمر محمد نجيب يكتب مذكراته اليومية من يوم دخوله ڤيللا المرج فى ١٤/ ١١/ ١٩٥٤ وحتى أكتوبر ١٩٨٣، حوالى ٢٩ سنة) فقد طلب ورثة السيدة زينب الوكيل أن تعود الفيللا إليهم واستجاب القضاء لهم، وقد استنجد الرئيس نجيب بالرئيس حسنى مبارك الذى أمر بتخصيص شقة له تابعة لرئاسة الجمهورية خلف قصر القبة قضى بها المدة الباقية من حياته حتى توفى فى يوم ٢٨ أغسطس ١٩٨٤، وكان محمد نجيب يريد أن يموت فى هذه الفيللا حيث كان من الصعب

عليه أن يموت فى مكان آخر غيرها بعد كل هذه السنوات من العشرة؛ فقد حفظ كل ركن فيها، فهو يقول إن الزمن يجبر الإنسان على الألفة والتعايش مع ما يحب ومع ما يكره ومع ما يريده وما لا يريده.

حتى مع السجن ومع المعتقل؛ فقد كانت بينه وبين تلك الفيللا المهجورة البعيدة عن قلب القاهرة بأكثر من ٢٠ كيلو مترا ألفة وعشرة وارتباط، كان بينهما أيضا إحساس مشترك بفقدان الحرية، ولابد أن فيللا المرج أحست بهذه الأحاسيس فقد قدر لها أن تتحول من استراحة إلى معتقل، وتتحول من تحفة إلى خرابة، فيوم دخلها الرئيس محمد نجيب أول مرة، وكانت عروسا شابة حلوة نظيفة لامعة منسقة مثمرة نضرة ورائعة، ويوم تركها آخر مرة كانت خرابة، لم يكن هو السبب فى إهمالها، ولكن الذين حولوها إلى سجن، الأعشاب الشيطانية حاصرتها، الصدأ أكل أبوابها الحديدية الضخمة. والإهمال أحرق أشجارها المثمرة، وكتائب الحراسة حولت النخيل إلى وقود يتدفأون به فى الشتاء، وحولت جراج الفيللا إلى مأوى لبعض أفرادها.

لقد حول اللواء نجيب الدور الأرضى من الفيللا إلى مخزن كبير وضع فيه مئات الكتب التى جمعها وقرأها طول سنوات إقامته بها، كتب فى الأدب والطب واللغات والتاريخ واليوجا والفلك والاقتصاد وما تبقى له من أوراق خاصة وصور شخصية وخطابات من وإلى أسرته ومعارفه وأصدقائه وفى ذلك المخزن عاشت الحشرات والفئران والثعابين والأتربة حتى ظل مغلقا ومهملاً فى السنوات الأخيرة.

أما الدور الأول من الفيللا فكان عبارة عن صالة بها ترابيزة سفرة قديمة، تؤدى، إلى حجرة صغيرة فقيرة الأثاث تعيش فيها خادمته المخلصة فتحية مع امرأة عجوز أخرى تشاركها أعباء الخدمة وتؤدى الصالة إلى ڤرندة بها عشة فراخ وتمثال من البرونز لسعد زغلول، وتؤدى الصالة إلى حجرة نوم الرئيس نجيب وهى فى نفس الوقت غرفة معيشته، وهى الحجرة التى عاش فيها كل هذه السنوات الطويلة، فى هذه الحجرة سرير قديم من الخشب ينام عليه ويضع عليه الكتب والمجلات التى يقرأها، كما يضع عليه عصا من البوص اللين يؤدب بها برقة قططه وكلابه، وتوجد بالغرفة منضدة متوسطة من الخشب تمتلئ فى فوضى وارتباك بالأدوية ومجموعة

البايب وكوب من الماء وأوراق مبعثرة وأمامها ثلاجة صغيرة جداً وبالقرب منها كنبة عليها كتب قديمة ينام عليها الكلاب أحيانًا، وعلى الجدران صور شخصية وصورة للكعبة المشرفة وبعض آيات القرآن الكريم وأحاديث للنبى محمد صلى الله عليه وسلم ولعلى بن أبى طالب (رضى الله عنه) وأغلبها يؤكد على معنى واحد هو أن النفع بيد الله والضرر بيد الله لا بيد البشر ولو اجتمعت الأمة على ذلك، حجرة متواضعة شديدة التواضع. عاش فيها وهو يحمل لقب أول رئيس جمهورية لمصر.

إن ما حدث لتلك الفيللا المظلومة، حدث له.

وفى نفس اليوم.. يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ لم يكن هذا اليوم يومًا عاديًا بالنسبة له، ففى هذا الصباح عندما تحرك من بيته فى شارع سعيد بحلمية الزيتون متجها إلى قصر عابدين لاحظ تراخيًا من ضباط الحرس الجمهورى والبوليس الحربى فلم يؤدوا له التحية العسكرية أثناء مرور سيارته.

ب- آلام وأحزان محمد نجيب فى المعتقل

كان يشعر أنه يقف وحيداً وسط حصار عبدالناصر ورجاله. فقد أجبر الرائد (الصاغ) خالد محيى الدين أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة والذى كان متعاطفًا مع الرئيس نجيب، على الرحيل إلى سويسرا! والقائمقام (العقيد) يوسف صديق من ترك المجلس أيضا، وهرب قائد حرسه اليوزباشى (النقيب) محمد رياض إلى السعودية فى اللحظات الأخيرة قبل أن يقبض عليه بتهمة تدبير انقلاب ضد عبدالناصر مع الإخوان المسلمين، وقد كان محمد رياض قد حذر الرئيس نجيب فى مقابلة سرية بينهما، أن هناك خطة عربية قد وضعت لتهريبه خارج مصر بعد أن تأكد أن أعضاء مجلس القيادة سيعزلونه، فرفض محمد نجيب فكرة الهروب من مصر بل إنه نصح محمد رياض بالبقاء فى مصر ليواجه الموقف بشجاعة ولكنه رفض وهرب فعلاً إلى السعودية، ومن يومها لم يلتق به إلا بعد أن رفعت عنه القيود تمامًا عام ١٩٧١، ويتساءل محمد نجيب: لم فعلوا به كل هذا؟! إنه يوم ودع الملك الذى انتهك الحريات وجلب الخراب والهزيمة على البلاد كان حريصًا على أن يكون وداعه رسميًا مشمولاً بكل مظاهر التكريم والرعاية والاحترام، فقد سمح له

بأخذ أشيائه الخاصة والشخصية وأطلقت المدفعية ٢١ طلقة وعزفت الموسيقى السلام الملكى، وأنزل العلم من على سارية القصر ليحتفظ به الملك الذى نزل فى غاية الوقار إلى اليخت المحروسة، ولكن لم يحافظ ضباط مجلس الثورة بقيادة البكباشى جمال عبدالناصر على الأصول والتقاليد، وهو الذى حمل رأسه على كفه ليلة الثورة فداء لمصر وللثورة، تعاملوا معه كأنه لص أو مجرم أو شرير، لم يتصل به البكباشى جمال عبدالناصر، لم يحترموا سنه ولا رتبته ولا مركزه ولا دوره فى الثورة، وألقوا به فى النهاية فى أيد لا ترحم وقلوب لا تحس وبشر تتعفف الحيوانات من الانتساب إليهم. وقد تحملت زوجته وأولاده كل ذلك وفى صبر وقوة، وكانت دائما تحاول التخفيف عنه مما يعانى من الحياة اليومية الصعبة والحصار اللاإنسانى الذى وجد نفسه فيه، فتقول له: تصور أن حريقًا شب فى منزلنا والتهم كل شىء والعوض على الله.

وفى هذا الصدد يقول محمد نجيب إن القطط والكلاب كانت أقرب له من البشر وأكثر وفاء وحبًا له؛ فهم بقايا الوفاء فى عالم لا يعرف فيه الوفاء، وبقايا الحب فى زمن انعدم فيه الحب، وبقايا الحنان فى عالم غرس فى صدره كل الأشواك.

ويقول أيضا إن القطط والكلاب كانوا أكثر ليونة ورحمة من البشر حيث يضرب مثلاً على صدق كلامه بأنه نجح فى أن يجعل «قطة وليدة» ترضع من ثدى «كلبة»، إن الحب يصنع المعجزات بين الحيوان لا بين البشر، والرعاية تهذب سلوك الحيوان وتضاعف من قسوة البشر وتمردهم، إن بين القطط والكلاب عداءً تاريخيًا قديمًا، لكن هذا العداء ذاب على يديه بالحب والمساواة وحسن المعاملة؛ فقد استطاع أن ينفذ شعار (الاتحاد والنظام والعمل) الذى أطلقه بعد الثورة مباشرة على القطط والكلاب، وهو نفس الشعار الذى فشل فى أن ينفذه على المجتمع المصرى عندما كان حاكما ورئيسًا له.

الاتحاد: جعل القطط والكلاب متحدة - لا خصام - لا عداء - لا خلاف بينهما.

النظام: الأكل بنظام - النوم بميعاد - الهزار واللعب بميعاد أيضًا.

العمل: الكلاب للحراسة - القطط لصيد الحشرات والفئران والثعابين.

ورغم أن محمد نجيب كان يعتبر الكلاب والقطط أكثر وفاء من البشر إلا أن ذلك

لم يكن صحيحًا تمامًا، فهناك بعض من البشر، ظلوا إلى جواره من يوم اعتقاله إلى يوم وفاته وأحبوه وأخلصوا له وكانوا أقرب الناس إليه فمنهم :

فتحية : أو «فتحى» أفندى كما كان يناديها الرئيس محمد نجيب - فى حالة اعتدال مزاجه - وهى فتاة مخلصة تقترب من الأربعين يخاصمها الجمال، قوية صبورة شديدة التحمل سريعة البديهة والحركة تعرف كل شىء عن الرئيس، كل صغيرة وكبيرة، تعرف أين أوراقه الخاصة، تعرف مواعيد المجاملات والزيارات، تعرف ما يريده وما لا يريده، أصبحت كاتمة أسراره وممرضته وخادمته وسكرتيرته، وكانت تقول إنها لم تعرف قيمة الرجل الذى تخدمه إلا منذ أن بدأ العالم يسأل عنه وبدأ الصحافيون يطرقون بابه.

كانت تعرف وتسمع أنه كان رئيسًا للجمهورية ولكنها لم تكن تصدق ذلك لأنه لا يمكن أن يكون رئيسًا للجمهورية ويعامل هذه المعاملة.

السيد هيكل : هو حارسه الخاص ومرافقه الشخصى من يوم اعتقاله إلى يوم وفاته، لا يتكلم كثيرًا، وكان التاريخ فى رأيه هو محمد نجيب، وكان الرئيس يعتبره جسر الاتصال بينه وبين العالم الخارجى بالفعل، خاصة بعد أن أقعده المرض وهدته الشيخوخة، فهو الذى يشترى له الصحف والمجلات، وهو الذى يرسل له برقيات التعزية والتهنئة، وهو الذى يحضر له أشياءه الشخصية والخاصة جدًا.

السائق مجدى : سائقه الخاص الذى كان يقود سيارته البيجو البيضاء التى وضعت تحت تصرفه أخيرًا، شاب طيب متواضع يبتسم دائما، دائم الاهتمام بصيانة سيارته ونظافتها وكأنها قطعة منه، وكان الرئيس نجيب يطلق عليه اسم «كارتر» لأنه كان قريب الشبه من الرئيس الأمريكى السابق «چيمى كارتر»، وعندما حاول الصحفى عادل حمودة التحدث معه أجابه بمنتهى التواضع بأنه لا يعرف أى معلومات، لم يستطع الأستاذ عادل حمودة الوصول إليها بنفسه، وأن ما سيقوله هذا السائق سيضره ولن ينفعه (سيضر السائق).

ولم يكن أبناء الرئيس نجيب (فاروق وعلى ويوسف) أسعد حظًا من والدهم فقد بدأت المتاعب والصعوبات تقابلهم بعد تحديد إقامة والدهم فى ڤيللا المرج.

فاروق: الابن الأكبر، أرسله والده للدراسة بالخارج ولكنه لم يوفق نتيجة حالة الإحباط والاكتئاب التى أصابته جراء ما يلاقيه والده، فعاد إلى القاهرة فذاق العذاب على يد زبانية النظام الذين تسببوا فى تحطيمه وانهياره وموته فى النهاية، فعندما كبر فاروق شرب من نفس الكأس التى شرب منها والده؛ فقد استفزه أحد المخبرين الذين كانوا يتابعونه ويسيرون وراءه قائلاً له إن أباه محمد نجيب لم يفعل شيئًا للثورة وأنه لم يكن أكثر من خيال مآته، فلم يتحمل الابن ذلك وقام بضرب المخبر، فتم القبض على فاروق واتهموه بالاعتداء على النظام وسبه ودخل ليمان طره مع المعتقلين السياسيين وبقى هناك خمسة شهور ونصف، خرج بعدها محطمًا ومنهارًا ومريضًا بالقلب، وبعد فترة قليلة مات، كان ذلك فى عام ١٩٦٩، بعد عام من قتل أخيه الأوسط «على».

علىّ: الابن الأوسط، كان يدرس فى ألمانيا الغربية، وكان زعيمًا طلابيًا له نشاط واسع ضد اليهود هناك، يقيم الندوات التى يدافع فيها عن مصر وعن الثورة وعن الحق الفلسطينى، وفى أثناء قيام الطلاب اليهود بالجامعة بالاحتفال بذكرى انتصارهم على العرب فى ٥ يونيو ١٩٦٧ وإلقاء الخطب التى تسىء إلى مصر قام على نجيب - مع زملاء له من العرب - بتمزيق العلم الإسرائيلى المرفوع على سارية أثناء الاحتفال ودخل فى معركة غير متكافئة مع الطلاب اليهود وتم فض المشاجرة بمعرفة المسئولين بالكلية.

ولم يمض وقت طويل على هذه الحادثة وأثناء سير الابن «على نجيب» فى أحد شوارع ألمانيا فوجئ باندفاع سيارة چيب بداخلها ثلاثة رجال وامرأة تهجم عليه وتحاول قتله، وعندما حاول الهروب أسرعوا وراءه ونزل الرجال وأخذوا يضربونه حتى خارت قواه ونزف حتى الموت عام ١٩٦٨ ونُقل جثمانه إلى مصر ودُفن دون أن يُسمح لوالده باستقبال نعشه أو قراءة الفاتحة على قبره.

ويتهم الرئيس نجيب المخابرات المصرية بقتله؛ لأن ما كان يقوم به ابنه «على» من نشاط يعيد إلى الأذهان سيرة أبيه، وما قام به من أجل الثورة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

يوسف: الابن الأصغر، لم يكن رغم بعده عن النشاط العام أكثر حظًا من

أخويه، فبعد أن تخرج فى معهد العلوم اللاسلكية عمل فى إحدى شركات الدولة ولكنهم لم يتركوه فى حاله، فقد افتعل أحد أقارب ضابط كبير مشاجرة معه انتهت بإصدار قرار جمهورى بفصله عن العمل. ولم يجد يوسف ما يفعله سوى العمل على سيارة أجرة فى الضواحى، ثم أصبح يعمل فى شركة المقاولون العرب سائقًا فى الصباح وعلى تاكسى اشتراه بالتقسيط من بنك ناصر يعمل عليه فى المساء ولكنه عجز عن سداد الأقساط بعد حادث مروع كاد أن يموت فيه فأمر الرئيس حسنى مبارك بإعفائه من هذه الأقساط، وقد توفى يوسف فى ١/ ٦/ ١٩٨٨.

ولابد أن من يقرأ ما حدث لأبنائه الثلاثة يشعر بأن محمد نجيب كان بطلاً فى الصبر والتحمل، وقد كان الرئيس نجيب يردد دائمًا: إنه لا يزال يبكى كلما تذكر فاروق وعليّ وأمهما ولا يزال يقرأ صور الخطابات التى أرسلها لهم أو الخطابات التى أرسلوها إليه، كانت هذه الخطابات هى السلوى فى وحشة الحزن والألم.

كما كان يقوم بتحرير خطابات إلى المسئولين بمجلس قيادة الثورة لينقذوه مما هو فيه من ظلم وهوان، فلم يكن طبيعيًا ما حدث للرئيس محمد نجيب فى ذلك الظل الذى اختفى فيه فلم يقولوا له شكراً، انتهى دورك، لم يتركوه فى حاله مغلقًا على نفسه باب مسكنه الذى حددوا إقامته فيه لم يكلف الضباط الأحرار أنفسهم بالانشغال بمصيره أو تحمل مسئوليته، لم يلاحظوا - بصرف النظر عن خلافهم معه - أنه جزء من تاريخ مصر يجب أن يصان ويحترم، بل على العكس تمامًا، عهدوا به إلى الصغار يعبثون به ويهينونه ويتسلون بإيذائه ويسخرون من شيخوخته مما جعله يرسل برقية إلى المشير عبدالحكيم عامر يناشده إنقاذه مما يعانيه من آلام واعتداءات.

وذلك بتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٦٥ نصها كالآتى:

السيد المشير عبدالحكيم عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية

أرجوكم إرسال مندوب يرى بعينه ما نحن فيه من آلام واعتداءات

لواء أركان حرب

محمد نجيب

ثم أرسل خطاباً إلى وزير المالية يطالب فيه باستبدال معاشه هذا نصه :

إلى السيد وزير المالية (بواسطة القائد العام وزير الحربية)

بعد التحية والاحترام

أرجو التفضل بمساعدتى لاستبدال مبلغ عشرين جنيها من معاشى وذلك لصرف جزء من هذا المبلغ أجراً لعملية جراحية سأجريها لأصغر أولادى يوسف عند أحد جراحى العظام لوضع غطاء من البلاتين أو الذهب أو غيره على الجمجمة بسبب كسر مستدير برأسه إثر عملية تربنة أجريت له سنة ١٩٤٧ وهذه العملية تتكلف نحوا من ٤٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه، قد يزيد المبلغ إذا اضطرتنا الظروف لإجرائها خارج البلاد.

وباقى المبلغ سأدفع منه نفقات تعليم ابنى الأكبر فاروق الذى يدرس بجامعة ميونخ بألمانيا حالياً، وكذا نفقات تعليم أخويه الآخرين؛ حيث إن جميع ما أدخره قد نفد منذ سنة تقريباً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

توقيع

محمد نجيب لواء أ.ح

(ملحوظة: المعاش الشهرى الذى يصرفه هو ١٧٦ جنيها فقط)

ويبدو أن شهر نوفمبر هو شهر الأحداث السيئة فى حياة محمد نجيب:

ففى نوفمبر ١٩٥٤ خرج من الرئاسة إلى المعتقل

وفى نوفمبر ١٩٦٨ قُتل ابنه الأوسط «علىّ» فى ألمانيا.

وفى نوفمبر ١٩٥٦ خطف من معتقل المرج إلى صعيد مصر وكان من المقرر قتله بإذابة جسده فى «حامض مركز» فى حالة دخول الإنجليز القاهرة أثناء العدوان الثلاثى على مصر وذلك بعد أن سرت إشاعة قوية تقول إن إنجلترا ستسقط بعض جنود المظلات على ڤيللا «زينب الوكيل» فى المرج لاختطاف اللواء نجيب وإعادة فرضه رئيساً للجمهورية من جديد بدلاً من الرئيس جمال عبدالناصر.

يقـول الرئيس نجـيب عن ليلة الاخـتطاف من منزل المرج بدون أسـرته، ولم يسمحوا له إلا باصطحاب خادمه عز الدين حيث خرج معهم الرئيس نجيب بالقوة تحت الحراسة وقالوا له إنه سيمكث فى معتقل قريب من الهرم وستلحق به زوجته والأولاد فى الصباح، فلم يصـدق كلامهـم ورد عليهم بأنه لا يصدق كلامهم أو كـلام رؤسـائهم الذى يقـوم على الغش والكذب وعلى قـادتهم أن يكونوا رجـالاً يعتزون بالكرامة وأن يراعوا العرف والشرع، وأن أقل ما يجب فعله هو حضور شقيقه «على نجيب» ليعرف أى جهة سينتقل إليها؛ وخرج مع القوة الساعة الثالثة صباحًا من المنزل مصطحبًا معـه شنطة مـلابس والمصـحف والكتب الضرورية والسبحة والسجادة؛ وكانت القافلة مكونة من عربة چيب روسى وحاملة جنود تسير من الأمـام تليها عربة لنكولن بداخلها الرئيس نجيب ثم خلفه عربة أخرى روسية الصنع بها بعض الجنود، وكان خط السير إلى محطة المرج ثم شارع ترعة الجبل إلى كوبرى قصر النيل إلى محطة الجيزة وبدلاً من الذهاب إلى طريق الهرم اتجهوا إلى الحوامدية والبدرشين ثم إلى استراحة الرى بقرية كفر عمار، وكانت الشمس على وشك الشروق، وكانت الاستراحة عبارة عن غرفتين بكل منهما سريران قذران بدون فرش، ودورة المياه لا تعمل، والأرض قذرة والرائحة كريهة، فانفجر الرئيس نجيب فى وجوه الضباط غاضبًا من الإهمال والاستهتار وصمم على عدم دخول الاستراحة فوافقه النقيب الشناوى من قوة الحراسة واتصل بالمسئولين وعاد إليه فى الساعة الخامسة والنصف مساء بأن الأوامر صدرت بالسفر إلى نجع حمادى فى تمام الساعة السادسة مساء بقطار مخصوص، وصل إلى محطة نجع حمادى مع شروق الشمس واتجهوا إلى استراحة الرى الخاصة بقناطر نجع حمادى وفى حوالى الساعة الواحدة ظهرًا استمع إلى الأخبار من راديو صغير يحمله معه فكانت الأخبار سيئة، سينا ضاعت. . وقطاع غزة أيضا، والطائرات تدمر أموال مصر، وتزهق أرواح أبنائها فى كل مكان. . وأن الطائرات الباقية لدى مصر لا تزيد على ٤٠ طائرة لطائرات الميج والإليوشن ويردد نجيب كلمة «وا حسرتاه» لماذا أنفقت الملايين على هذه الطائرات والأسلحة. . لا حول ولا قوة إلا بالله.

وبعد أن مكث الرئيس ٤٨ ساعة بنجع حمادى فوجئ بحضور ضابطين من ضباط البوليس الحربى. هما جمال القاضى ومحمد عبدالرحمن نصير لنقله إلى

مكان آخر، وعندما سألهما نجيب كان الرد بشعًا وكان الجواب سيلاً من الشتائم حاول وقفها بصرخة احتجاج فلكزه أحد الضباط بيده فى صدره، فأراد الرئيس الهجوم عليه لكن أيدى الجنود حالت بينهما، ساعتها أدرك ماذا فعلت حركة يوليو فى مصر (كما يقول) كيف أزالت الاحترام، وأطاحت بالكرامة، وأكلت أبناءها وداستهم بالأقدام. . الانهيار فى تقاليد الجيش. . كيف تتجرأ رتبة صغيرة على سب رتبة كبيرة وضربها إذا استدعى الأمر، قد أدى كل ذلك إلى الإحساس بأنه معرض للقتل فى أى وقت فهو محظور من كل شىء فكتب عدة خطابات إلى أحمد أنور قائد البوليس الحربى عن متاعبه وعن رغبته فى الاطمئنان على أولاده، وخطابا إلى شقيقه اللواء «على نجيب» ومعه شيك بمبلغ ١٦٠ جنيها ليصرفه لزوجته، وخطابا إلى اللواء عبدالحكيم عامر ومعه شيك تبرع للمجهود الحربى، ولرغبة محمد نجيب فى أن يعرف الشعب كيف يعامل هذه المعاملة السيئة، انتهز ركوبه السيارة فى رحلة العودة فقام بكتابة ورقة استغاثة وقام بإلقائها من السيارة وهو يحتفظ بصورة منها وكان نصها كالآتى: «موضوع مهم جداً جداً».

«ليعرف الناس أن فى هذه السيارة التى أكتب منها هذه الورقة يوجد اللواء أ.ح. محمد نجيب رئيس الجمهورية السابق، وهو مخطوف منذ أول نوفمبر ١٩٥٦، خطفه رجال البوليس الحربى وذهبوا به أولا إلى نجع حمادى ثم إلى بلدة طما بمديرية جرجا حيث خطفه جمال القاضى مع عبدالرحمن فريد والصاغ أبو نصير وحجزوه من أول نوفمبر ٥١ يومًا فى غرفة لا يبارحها أبدًا ولا يعرف أحد عنه شيئًا بالمرة، والناس تظن أنه فى المرج بينما أولاده لا يعرفون عنه شيئًا، ولا يسمح لهم بالاتصال بأقاربهم وهو الآن وبعد ٥١ يومًا أخذه البكباشى حسين عرفة إلى جهة غير معلومة، فأرجو تتبع السيارة وإبلاغ من يهمهم الأمر ذلك.

اللواء محمد نجيب
١٩٥٦/١٢/٢١

لم يكن لدى اللواء نجيب ما يستهلك به الوقت سوى متابعة أخبار معارك السويس والعدوان الثلاثى وكتابة الخطابات لأولاده ولشقيقه اللواء على نجيب، ومنها الخطاب التالى ونصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

٧/ ١٢/ ١٩٥٦

شقيقى اللواء على نجيب

«وصلنى خطابك المؤرخ أول الجارى وهو ثانى خطاب يصلنى منك، ولقد كتبت لك مرتين على الأقل، أرجو فيهما أن يصلنى سطر واحد بخط السيدة حرمى وسطر واحد من ولدى «على» و«يوسف» (بعد أن سافر فاروق) لأطمئن أنهم بخير، فأنا قلق جداً على زوجتى عائشة لأنها مريضة بالقلب (ضربات عصبية) وبالسكر وبضغط الدم وبغيره، ويخيل إلى أن الصدمة قضت عليها ولذلك فأنت لا تخبرنى إن كانت حية أم ميتة أم مريضة بالمستشفى ويؤيد ظنى هذا أنك تقول فى خطابك الأخير أن الأولاد أو العائلة رجعت الحلمية أو بالضبط (ذهبوا اليوم ١/ ١٢/ ٥٦ إلى منزلهم بحلمية الزيتون) فلماذا بقوا عندك شهراً كاملاً من يوم سفرى إلى الآن إن لم تكن زوجتى مريضة مرضاً شديداً أو توفيت؟! أنا رجل مؤمن بقضاء الله وقدره، مذعن لإرادته فلا تخف عنى شيئًا وأخبرنى بالحقيقة، وإن كانت زوجتى بخير فلابد من أن تكتب لى كلمة أو سطراً توقع عليه وتضع عليه التاريخ ويكون إمضاؤك بجوار إمضائها مؤيداً لذلك. واحتفظ بهذا السطر فى جيبك لترسله لى فى أول فرصة، فأنا لا يزعجنى سوى حالة أولادى الآن. ولم تخبرنى عن أخى محمود نجيب، هل عاد من إنجلترا أم لا؟ وما حالته هو وأولاده؟ سبق أن أرسلت لك فى خطابى السابق لتسلم ٥٢٥ قرشا من ماهية السفرجى عز الدين محمد أحمد إلى قريبه محمد طه بدر الفراش بقصر الجمهورية بوزارة الإرشاد (بالبوفيه) ليحول ٥ جنيهات منها إلى أسرته بالسودان فلم تذكر لى عنها شيئًا. الشيك فعلاً مكرر واحتفظ بأحدهما إلى أول يناير ١٩٥٧ واصرف الشيك ذا الـ١٨٠ جنيها.

وضرورى جداً من كلمة واحدة أو سطر من زوجتى. وتحياتى لكم جميعًا أنا بصحة جيدة ولا ينقصنى شىء إلا الاطمئنان عليكم ودائمًا أحتفظ بخطابات من زوجتى ومنك ومن أولادى. والسلام عليكم.

شقيقك محمد نجيب (توقيع)

لواء أ.ح

وقد كان محمد نجيب يسلم هذه الخطابات إلى البوليس الحربى ليوصلها رجاله بدورهم - بعد قراءتها طبعًا - إلى أسرته. وهذا ما جعله لا يذكر أى شىء عما جرى له ومما يعانيه، كما أن شقيقه اللواء على نجيب أرسل له بالفعل خطابًا بخط يد زوجته ليطمئنه عليها وليؤكد له أنها لا تزال على قيد الحياة، لكن هذا الخطاب لم يصل إليه حتى يتضاعف قلقه وعذابه على زوجته وأسرته، وقد وجه أكثر من خطاب إلى مدير البوليس الحربى القائمقام أحمد أنور بخصوص الاطمئنان على زوجته وأنها مازالت على قيد الحياة. ولكن لم يصله أى رد من المسئولين.

وفى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ أرسل محمد نجيب خطابًا إلى الرئيس جمال عبدالناصر يطلب فيه التطوع كجندى عادى فى جيش مصر للدفاع عن تراب الوطن وهذا نصه:

إلى السيد الرئيس جمال عبدالناصر

السلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد يظن غيركم أنى هازل أو محاول للدعاية لنفسى أو غير ذلك، ولكنكم تعرفون أخلاقى، ومن ميزاتكم الفريدة القدرة على معرفة الرجال كما أن أى رجل شجاع أو أى وطنى صميم يستطيع بسهولة أن يؤمن بصدق ما أكتبه اليكم، الآن:

أريد أن نضرب مثلاً جديداً على إنكار الذات والتضحية بكل شىء فى سبيل البلاد، أريد أن نقف رجلاً واحداً ندافع عن الوطن العزيز فى الساعة الحرجة. أريد منك أن تسمح لى بأعز أمنية وهى المشاركة فى أقدس واجب وأشرفه وهو الدفاع عن مصر، فاسمح لى بالتطوع جنديا عاديًا فى جبهة القتال باسم مستعار وتحت أى رقابة شئت دون أن يعلم أحد بذلك غير المختصين، وإنى أعدك بأثمن ما أملك، أعدك بشرفى أن أعود إلى معتقلى إذا بقيت حيًا بعد انتهاء القتال، وبذلك تغسلون ما لحق بى من آلام، كما تسعدون العدد الكبير من الضباط والجنود المعينين لحراستى والمحرومين مثلى من شرف الاشتراك فى القتال، وتوفرون مبلغًا كبيراً ينفق على الحراسة، وأنا لا أريد سوى أن أختم حياتى ختامًا شريفًا.

ولو خامركم الشك فيما أقول فإنى مستعد أن أقوم بعمل انتحارى كقيادة طوربيد

أو أن أسقط بطائرة أو مظلة محاطة بالديناميت على أية بارجة أو هدف مهم من أهداف العدو . وهذا إقرار منى بذلك .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

محمد نجيب

ولكن الرئيس عبدالناصر لم يرد على خطابه ، ولم يجد محمد نجيب ما يشارك به فى المعركة سوى التبرع بمبلغ بسيط هو خمسة جنيهات هو كل رصيده فى البنك فأرسل الشيك رقم ٧١٥٨٤٧ على البنك الأهلى باسم اللواء عبدالحكيم عامر ، ولكنه فوجئ برد الشيك إليه ومعه خطاب من القائمقام أحمد أنور يسبه فيه ويسفه دوره فى الثورة ويؤكد أنها ليست فى حاجة إلى أمواله ، فقد جاء فى رد أحمد أنور «أن القوات المسلحة لم تكن بعون الله وبهمة رجالها وبالروح التى بعثتها الثورة من العزة والكرامة التى خلقها زعيمنا فى نفس كل فرد من أفراد الأمة فى حاجة إلى مثل هذا المبلغ ، وأن نفسى لتبرأ أن تحيط القائد العام علمًا بتبرعك حتى لا أبعث فى نفسه اشمئزازًا من تصرف رجل انتسب إلى الجندية وانتسب إلى مصر فى يوم من الأيام ؛ لذا أرى رحمة بك ، أن أرد تلك القروش فمثلك أولى بها فربما تعوضك عن بعض ما فاتك من البذل والعطاء الذى يبذله أبطالنا اليوم» .

ويتضح من هذا الرد أن أحمد أنور تعمد إهانة الرئيس نجيب ليرضى قادته الذين أرسل لهم صورًا من هذا الخطاب الذى كان فى الحقيقة موجهًا لهم أكثر مما هو إلى الرئيس نجيب . وكان ذلك فى ٢١/ ١١/ ١٩٥٦ .

ولما كان ما تضمنه رد أحمد أنور السابق ليس صحيحًا حيث كان محمد نجيب يمر بضائقة مالية بسبب أن صافى معاشه لا يزيد عن ١٧٦ جنيهًا يصرف منها على منزله ومطالب أولاده بالمدارس والأدوية لدرجة أنه قام بتحرير خطاب تحت رقم ق . م/ استبدال/ ٢/ ٥٧ إلى السيد قائد عام القوات المسلحة ووزير الحربية يطلب فيه استبدال ٢٠ جنيها من معاشه ، وقد عرف أحمد أنور فيما بعد إلى أى مدى كان متجنيًا عليه ، ومما زاد من آلامه أيضا أن الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام كان قد بدأ فى ١٧/ ٩/ ١٩٧١ وعلى مدى أسابيع فى نشر فصول من كتابه (عبدالناصر والعالم) ، وفى أول الفصول وهو الخاص (بعبد الناصر ودالاس) أن

الولايات المتحدة أرادت احتواء الثورة المصرية فأرسلت مبلغ ثلاثة ملايين دولار بمعرفة المخابرات الأمريكية لتكون تحت تصرف الرئيس محمد نجيب من أجل الدفاع عن نفسه وعن بلاده ضد الشيوعية وقد دُهش الرئيس نجيب عند قراءته هذا الخبر؛ لعدم وجود أى صلة له بهذا الموضوع لسبب بسيط هو أنه كان معتقلاً يوم وصول المبلغ إلى مصر، وقد قام برفع قضية ضد الأستاذ هيكل وذهب إلى المحكمة للدفاع عن نفسه أمام القضاة، واشترط للتنازل عن حقه والتعويض الضخم الذى يمكن أن يحصل عليه أن يقوم الأستاذ هيكل بنشر اعتذار عما يمس محمد نجيب، وقد كان له ما أراد. ويذكر الرئيس نجيب أن سنوات المرج الأولى كانت أشد سنوات عمره قسوة وألمًا، وضاعف من إحساسه بالقسوة أن البلد كله كان يتجه بسرعة خرافية إلى حكم الفرد وإلى تمركز السلطة فى يد الرئيس جمال عبدالناصر دون أن يجرؤ أحد على معارضته.

فبعد أن كان كمال الدين حسين يشغل تسعة مناصب خرج من السلطة بلا عمل واحد وهو لم يبلغ الخمسين من عمره، وقد سبقه صلاح سالم ثم خرج جمال سالم ثم حسن إبراهيم فعبداللطيف البغدادى ثم زكريا محيى الدين واغتيل عبدالحكيم عامر أو انتحر، وذاق الذين ساندوا الدكتاتورية من نفس الشراب الذى شربه الآخرون لأنهم لم يسكتوا على الخطأ بل ساندوه وبرروه وأحيانًا أسهموا فيه وعندما انتهى دورهم أطيح بهم وأصبحوا مثله، وليس لهم العذر فيما يقولونه عن قلة خبرتهم بالسياسة وكثرة أعداء الثورة وطبيعة النظام العسكرى الذى خرجوا منه، والذى يؤمن بتنفيذ الأمر مهما كان غير منطقى، فإذا كانوا يعرفون ذلك، فلماذا لم يعودوا للجيش ويتركوا السياسة لأصحابها.

ولو كان رفاق مجلس القيادة قد قرأوا قليلاً فى التاريخ أو فى السياسة لعرفوا أن الرئيس عبدالناصر نفذ نصائح ميكافيللى فى كتابه (الأمير) التى تنصح الحاكم بالتخلص من كل الذين ساعدوه فى الوصول إلى الحكم واستبدالهم بآخرين يدينون له بالطاعة والولاء، وهذا ما حدث بعد أزمة مارس فقد قام عبدالناصر بالتخلص من رفاقه القدامى تدريجيا وجاء بأشخاص جدد يدينون له بالولاء والطاعة.

ويقول الرئيس نجيب إنه بعد ست سنوات داخل معتقل المرج سمح له بالتحرك

والخروج للزيارات العائلية أو المجاملات فكان أول عمل قام به هو زيارة جمال سالم لتعزيته فى وفاة شقيقه صلاح سالم فقابله جمال سالم مندهشًا، هل أنت الرئيس محمد نجيب؟! فلما رد عليه بالإيجاب قال له جمال سالم: هل تعزى فى صلاح وتعزينى بعد كل ما فعلناه بك؟! فكان رد الرئيس نجيب هو الواجب يا جمال؛ فبكى جمال سالم، وفى زيارة أخرى كان فيها الأخير مريضًا وعلى بعد خطوات من لقاء ربه أجهش جمال سالم بالبكاء وقال: سامحنى يا نجيب فقد دفعنا الشيطان الرجيم ضدك.

وفى النهاية يقول نجيب: اللهم لا شماته، إن الدوائر دارت عليهم وخرجوا من دائرة السلطة إلى دائرة الوحدة ومن النفوذ إلى النسيان ومن الضوء إلى الظل وانتهى الأمر بهم إما إلى الاستقالة وإما إلى الانتحار وعلى الجميع أن يستوعبوا الدرس وأن يحفظوه جيدًا ولا يفرطوا فى التجربة التى عاشها الجميع ودفعوا فيها ثمنًا باهظًا.

جـ. تأثير فترة الاعتقال على أفكار وآراء محمد نجيب

ويعتقد الرئيس نجيب - رغم ما مر به من أحداث جسام أن حظه كان أفضل من حظ باقى أعضاء مجلس الثورة، وعندما كان يخرج إلى الشارع بدون قيود فى عصر الرئيس السادات، وجد الناس فى حلوقهم مرارة الهزيمة والاحتلال، وحديثهم كان ألما ويأسا من طرد المحتل الإسرائيلى، كانت هناك أنات ضحايا الثورة، عرف كم كانت جريمة الثورة فى حق الإنسان المصرى بشعة، فقد حريته - كرامته - فقد أرضه - تضاعفت متاعبه، المجارى طفحت - المياه شحت - الإنسان ضاع - أين الأهداف العظيمة التى نادت بها الثورة «كرامة الإنسان الذى قال له جمال عبدالناصر: ارفع رأسك يا أخى؟»

ويضيف أيضًا الرئيس نجيب:

لقد قمنا بثورة . . فإذا بهم يحولونها إلى عورة!

قمنا من أجل الناس . . فإذا بهم يعملون من أجل أنفسهم، قمنا من أجل رفع مستوى المعيشة . . فإذا بهم يعملون على خفض مستوى كرامة البشر.

وإذا كان الزمن لا يتوقف والشعوب لا تنتهى والمستقبل لا يعود إلى الوراء، وإذا كان الشعب قد حرر بلده وأرضه فإنه لا أمل فى استرداد ما فقده، كذلك لا أمل فى تقدمه سوى «بالديموقراطية»، الحرية قبل الخبز أحيانًا ـ والديموقراطية قبل العدالة الاجتماعية .

وينتهى الرئيس بأنه دفع ثمن هذه الكلمة الخالدة «الديموقراطية» ودفع الشعب ثمنها أيضًا، ولكنه لا يستطيع أن يفعل المزيد فقد هدته الشيخوخة وأقعدته وحاصرته أمراضها، لكن الشعوب تعوض شيخوختها بشبابها وماضيها بمستقبلها، تملك الفرصة الذهبية فى تغيير واقعها السياسى والاقتصادى والاجتماعى وفى الختام يقول: إنه فى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ كان اللواء محمد نجيب قد فقد مبرر بقائه فى رئاسة الجمهورية وكان قد فقد فى ١٧ أبريل رئاسة الوزارة التى تولاها البكباشى (المقدم) جمال عبدالناصر وبذلك أصبحت السلطة الشرعية والفعلية فى يد جمال عبدالناصر وانتهت بذلك الازدواجية التى بدأت مع يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبدأ عصر مصر الناصرية .

خـاتمـــة

ما انتهت إليه الدراسة

يتضح من هذه الدراسة أن الرئيس محمد نجيب منذ نشأته وهو مرتبط ارتباطًا أبديًا بأرض وادى النيل بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، حارب بشجاعة نادرة فى حرب فلسطين من أجل الأمة العربية ١٩٤٨، كما كان يردد دائمًا أن الحرب الحقيقية لا بد أن تكون فى القاهرة ضد القصر والفساد وأعوانه، فكان نجاحه الساحق فى انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط فى ديسمبر ١٩٥١ هو بمثابة المسمار الأول فى نعش الملكية، وقد كان أول بيان لحركة يوليو يذاع باسم محمد نجيب فى الساعة السابعة والنصف صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو السبب الأول والأساسى فى نجاح الثورة والتفاف جميع أسلحة الجيش وكل فئات الشعب حولها مؤيدة مباركة، كما قاوم الإنجليز منذ نعومة أظفاره وأثناء عمله فى السودان ومصر، فهو إنسان يستحق التبجيل والاحترام، وقف بجانب الأصالة وتحلى بالأمانة، شريفًا فى خصومته شجاعًا فى الحرب والسلم من أجل وطنه ومجتمعه، والإنسان بدون إنسانية يتحول إلى صنم أجوف تتحكم فيه غرائزه وشهواته.

لقد انحاز منذ بداية الحركة إلى جانب الديموقراطية والحرية واحترام الدستور، ولكنه وجد أنه بذلك يسير ضد اتجاه معظم زملائه فى القيادة، حيث رأى أن المسيرة فى غير الاتجاه الوطنى السليم، وأن ضحايا الثورة فى تزايد مستمر، وأن حكم مصر يتجه إلى دكتاتورية الفكر والرأى، وأن القرار السياسى من هذا المنطلق لن يتناسب مع الأحداث ولن يكون حاسمًا وتلك كارثة، وأن أى ثورة لا بد أن تقرأ التاريخ جيدًا وتستوعب دروس الماضى فى قرارات الحاضر والمستقبل، فتحمل ما لا

يحتمله بشر من أجل هذه المبادئ حتى تمكنوا من إزاحته وتحديد إقامته، فوضع أمله في الشباب والأجيال التي تأتي من بعده لتعويض شيخوخة الشعوب، ولكي تتحقق «الديمقراطية»، هذه الكلمة الخالدة التي دفع ثمنها غاليًا، وأن دوام الحال من المحال ولا بد من وضع نهاية للتكبر والتجبر وإنقاذ هذا الشعب مما يلاقيه من هزائم ومذلة وهوان.. وبدأ شعاع الأمل مع انتصارات حرب أكتوبر ١٩٧٣، وفي هذا الصدد يمكن القول إن الخمسينيات كانت معظمها إيجابيات وسلبيات.. والستينيات كانت كلها هزائم وسلبيات.. والسبعينيات بداية انتصارات وإيجابيات.. والثمانينيات والتسعينيات هي إنجازات ونجاحات في شتى المجالات ولا سيما في مجال الديموقراطية والحرية التي كانت حلم الرئيس محمد نجيب.

ورغم كل ما حدث.. يجب أن نسجل في تاريخنا أن ثورة ٢٣ يوليو حدث مهم قام وأتم دوره، ولا يمكن محو صفحته ولا هدم آثاره.. هذه الثورة التي ساهمت في تغيير الدنيا من حولنا وفي تجديد شباب أمتنا العربية.. وغيرت في الداخل إلى غير رجعة شكل الهرم الاجتماعي، وأعطت الفئات المحرومة فرصة التعبير عن نفسها والدفاع عن مصالحها مع إقامة قاعدة صناعية حديثة، والآن ونحن نعيش جو الحرية والديمقراطية ونعيد بناء مصر المعاصرة بصورة عقلانية متدرجة هادئة، يجب علينا جميعًا حكومة وشعبًا أن نقتحم القرن الواحد والعشرين من بوابة العمالقة، بمزيد من الوعي ومزيد من العمل الجاد و«إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» ونسأل الله التوفيق والسداد.

قائمة المصادر والمراجع

أ ـ المصادر:

(١) الوثائق المصرية المنشورة

ملحق رقم ـ ١ ـ وثيقة البيان الأول لقيادة الثورة الذى أذيع فى صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ملحق رقم ـ ٢ ـ وثيقة الإنذار الموجه إلى الملك فاروق فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢

ملحق رقم ـ ٣ ـ وثيقة خاصة بتنازل الملك فاروق عن العرش ٢٦ يوليو ١٩٥٢

ملحق رقم ـ ٤ ـ وثيقة تتضمن إعلان سقوط دستور ١٩٢٣ ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

ملحق رقم ـ ٥ ـ وثيقة إعلان دستورى بإلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية ٢٨ يونيو ١٩٥٣ .

ملحق رقم ـ ٦ ـ وثيقة بشأن تغيير شكل خاتم الدولة ٢٨ سبتمبر ١٩٥٣ .

ملحق رقم ـ ٧ ـ وثيقة خطاب من الابن يوسف إلى والده محمد نجيب ٢٨/٨/١٩٥٧ .

ملحق رقم ـ ٨ ـ وثيقة من السيدة عائشة إلى زوجها محمد نجيب ٢٨/٨/١٩٥٧ .

ملحق رقم ـ ٩ ـ وثيقة الرئيس محمد نجيب إلى ابنه فاروق فى ألمانيا ٢١/٨/١٩٥٧ .

ملحق رقم ـ ١٠ ـ برقية من محمد نجيب إلى المشير عبد الحكيم عامر ١١/١٠/١٩٦٥ .

ملحق رقم ـ ١١ ـ خطاب من محمد نجيب إلى وزير المالية لاستبدال جزء من معاشه ٢٨/٨/١٩٥٧ .

ملحق رقم ـ ١٢ ـ ورقة ألقاها محمد نجيب من السيارة التى خطف فيها ٢١/١٢/١٩٥٦ .

ملحق رقم ـ ١٣ ـ خطاب من محمد نجيب إلى شقيقه اللواء / على نجيب ٧/١٢/١٩٥٦ .

ملحق رقم ـ ١٤ ـ خطاب من محمد نجيب إلى جمال عبد الناصر ٥/١١/١٩٥٦ .

ملحق رقم ـ ١٥ ـ صورة الشيك الذى رده أحمد أنور مع خطاب إهانه ١٨/١١/١٩٥٦ .

(٢) الوثائق البريطانية غير المنشورة:

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية)

F. O. 321 /96762 14 /10 /1952

(محفوظة لدى أ. د. رءوف عباس وكيل كلية آداب اللقاهرة)

(٣) الدوريات:

١ ـ الأخبار (لصاحبها أمين المخازن السورى) صدرت فى مصر ١٩٠٧ .

٢ ـ الأخبار ١٩٥٢/ ٥٣/ ٥٤/ ٧٥/ ١٩٧٦ .

٣ ـ الأهرام ١٩٥٢/ ٥٣/ ٥٤/ ٧٧/ ١٩٩٩ .

٤ ـ التحرير ١٩٥٢/ ١٩٥٣ .

٥ ـ الجمهورية ١٩٥٢/ ١٩٧٥ .

٦ ـ المصرى ١٩٥٢ .

٧ ـ الوفد ١٩٩٩ .

٨ ـ الأهالى ١٩٧٨ .

٩ ـ روز اليوسف ١٩٥٤ .

١٠ ـ كردفان السودانية ١٩٥٣ .

١١ ـ مجلة المصور ١٩٥٣/ ١٩٧٧ .

١٢ ـ جريدة المحاكم (تصدر فى بنها) ١٩٥٣ .

١٣ ـ جريدة الخرطوم ١٩٩٩ .

المراجع العربية:

١ ـ أحمد شفيق (باشا)

ـ حوليات مصر السياسية جـ١، ط القاهرة مطبعة شفيق باشا ١٩٢٦ .

٢ ـ أنور السادات (الرئيس)

أ ـ البحث عن الذات (الأول / الثانى) القاهرة المكتب المصرى الحديث ١٩٨٠ .

ب ـ قصة الثورة كاملة (كتاب الهلال) العدد ٧٥ ١٩٥٧ .

جـ ـ أسرار الثورة المصرية (كتاب الهلال) العدد ٧٦ ١٩٥٧ .

٣ ـ جمال حماد (اللواء مؤرخ عسكرى) .

ـ ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر دار الهلال ١٩٨٣ .

٤ ـ حسين ذو الفقار صبرى .

ـ ثورة يوليو واتفاقية السودان .

٥ ـ خالد محيى الدين (عضو قيادة الثورة ورئيس حزب التجمع) .

ـ والآن أتكلم جـ١ مطابع الأهرام التجارية ١٩٩٢ .

٦ ـ سامى جوهر (كاتب وصحفى) .

ـ الصامتون يتكلمون الطبعة السادسة . المكتب المصرى الحديث للطباعة ١٩٧٥ .

٧ ـ صلاح الدين شادى (ضابط شرطة سابق)

ـ صفحات من التاريخ (حصاد العمر) ١٩٨١ مكتبة التقدم .

٨ ـ عادل حمودة (كاتب وصحفى)

ـ الوثائق الخاصة بالرئيس نجيب ١٩٨٥ مطابع روز اليوسف .

٩ ـ عبد الرحمن الرافعى (المؤرخ) .

أ ـ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ تاريخنا القومى فى ٧ سنوات ١٩٥٩ (مكتبة النهضة المصرية) .

ب ـ ثورة ١٩١٩ جـ١ الطبعة الثانية ١٩٥٥ (مكتبة النهضة المصرية) .

١٠ ـ عبد العظيم رمضان (الدكتور) .

أ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر (منذ ٢٣ يوليو إلى نهاية مارس) مطبعة مدبولى ١٩٧٥ .

ب ـ عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ (مطابع روز اليوسف ١٩٧٦) .

١١ ـ عبد اللطيف البغدادى (عضو مجلس قيادة الثورة).

ـ مذكرات عبد اللطيف البغدادى ـ جزء ١ ، ٢ المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧ .

١٢ ـ عبد المنعم الجميعى (الدكتور).

الجذور التاريخية لفكرة الجمهورية فى مصر ١٩٨١ (دار الكتاب الجامعى).

١٣ ـ محمد نجيب (الرئيس).

أ ـ كلمتى للتاريخ دار الكتاب النموذجى ١٩٧٥ .

ب ـ كنت رئيسًا لمصر مطابع الأهرام التجارية ١٩٨٤ .

جـ ـ مصير مصر دار ديوان للطباعة والنشر ١٩٩٥ .

د ـ رسالة عن السودان ١٩٤٣ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٤ .

١٤ ـ محمود جامع (الدكتور).

ـ عرفت السادات الطبعة الأولى ١٩٩٨ .

١٥ ـ وحيد رأفت (الدكتور).

فصول من ثورة يوليو طبعة أولى ١٩٨٧ (دار الشروق).

١٦ ـ يوسف صديق (عضو مجلس قيادة الثورة).

ـ أوراق يوسف صديق (ليلة عمرى) الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٩ .

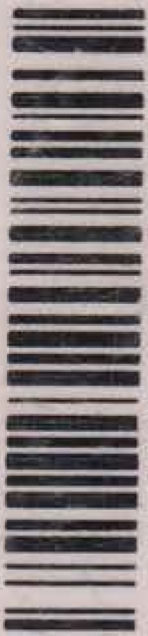
١٧ ـ يونان لبيب رزق (الدكتور).

أ ـ الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ (مركز الأهرام ١٩٧٧).

ب ـ الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (الأنجلو المصرية ١٩٧٠).



«فى هذا البحث أتناول شخصية اللواء محمد نجيب أول رئيس مصرى من تراب هذا الوطن. لقد تعددت الأقوال واختلفت الروايات فى حقيقة الدور الذى لعبه محمد نجيب بالنسبة لحركة الجيش إلى الحد الذى ضاعت معه الحقيقة، فإن موقف بعض الكتاب ووسائل الإعلام من محمد نجيب فى عامى١٩٥٢ و١٩٥٣ عند بداية الحركة ثم موقفهم منه بعد تنحيته من منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤، هو مثال على مدى ما يسهم به الكثيرون ـ بفضل الرغبة فى نفاق الحكام وتغليب الأهواء الشخصية ـ فى تشويه التاريخ وخداع الأجيال القادمة. وعلى ذلك فإن مسئوليتنا نحن ـ المعاصرين ـ فى كتابة التاريخ أن نروى الحقيقة دون أى تحيز أو تحريف».





6 221102 023481

دار الشروق
www.shorouk.com